

## المملكة المغربية

## المجلة الدستورية المغربية

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أبريل 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
• محضر الجلسة رقم 168 ليوم الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445هـ 14396 ..... (04 يونيو 2024م)	دورة أبريل 2024
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على: 1- مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة (محال من مجلس النواب); 2- مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية (محال من مجلس النواب).	صفحة
• محضر الجلسة رقم 169 ليوم الثلاثاء 4 ذو الحجة 1445هـ 14448 ..... (11 يونيو 2024م)	• محضر الجلسة رقم 167 ليوم الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445هـ 14358 ..... (04 يونيو 2024م)
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

## محضر الجلسة رقم 167

التاريخ: الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445 هـ (04 يونيو 2024 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا لجلسة اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فلكم الكلمة السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان وافي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السادة المستشارين: مصطفى مشارك، جواد الهلالي، وعبد الرحمان ابليللا، أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، لدى مكتب المجلس، طبقاً لأحكام الفصل 78 من الدستور، مقترح قانون يتعلق بـ "محرّبة هدر الطعام".

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بخمسة طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، ليومه الثلاثاء 4 يونيو 2024، وبعد إحالة هذه الطلبات إلى الحكومة أعربت عن موافقها، منها كالتالي:

1. الحكومة مستعدة للتفاعل مع الطلب الذي تقدم به المستشار كمال صبري، عن فريق التجمع الوطني للأحرار:

2. الحكومة مستعدة للتفاعل في جلسة لاحقة مع الطلبات التي تقدم بها كل من المستشار محمد البكوري والمستشار خلمن الكرش والمستشار خالد السطي:

3. وأخيراً، الحكومة يتعذر عليها التفاعل مع الطلب الذي تقدمت به المستشارة فاطمة زكاغ.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 29 ماي 2024 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 78 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 23 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 21 جواباً.

وسنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية؛

- مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الأمين.

ونسهّل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع الشباب والثقافة والتواصل حول "استراتيجية الوزارة لتطوير صناعة الألعاب الإلكترونية ببلادنا"، وهذه فرصة نباركوللسيد الوزير صعود الفريق ديبالوللقسم الثاني للبطولة الاحترافية، ولو جاءت نوعاً ما متأخرة.

وأعطي الكلمة مباشرة للمستشار المحترم.

تفضل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسنوي:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول الاستراتيجية التي تعتمدها وزارتم لتطوير صناعة الألعاب الإلكترونية ببلادنا.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.. تفضل السيد الوزير.. تفضل السيد الوزير.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على التهنئة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، تفضل.

غير تفضل السيد الوزير..

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

يسالي الجواب وطلبي النقطة..

شكرا السيد المستشار على السؤال الذي عنده أهمية خاصة، خاصة أن كيف ما نتعرفو صناعة الألعاب الالكترونية داخله في مفهوم ديال الصناعة الثقافية، واليوم الصناعة ديال الألعاب الالكترونية تتمثل تقريبا 300...  
صعيب..

السيد رئيس الجلسة:

ليس هناك ما يدعو لأخذ نقطة نظام.

نحن احترمنا جدول الأعمال هاته الجلسة، فأعطي الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير الله يخليك.. السيد الوزير تفضل.. تفضل، تفضل، السيد الوزير.

لا يحق لك أن تخاطبي السيد الوزير، السيد الوزير الكلام ديا لك.. لرئاسة المجلس..

السيد الوزير الله يخليك تفضل.

ما اعطيتكش الكلمة، ما اعطيتكش الكلمة السي صبري، الكلمة الآن عند السيد الوزير، تفضل.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس... شكرا..

راه صعيب..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيدة المستشارة، غتدفعني أني نطبق مقتضيات النظام الداخلي.

الله يخليك السيدة المستشارة المحترمة.. الله يخليك.. الله يخليك غتدفعني أني نطبق مقتضيات القانون الداخلي.

الكلمة لكم السيد الوزير، الله يخليك، ولو في هاذ الظروف.

تفضل السيد الوزير، تفضل السيد الوزير، تفضل السيد الوزير..

السيدة المستشارة المحترمة، كايه ضوابط ديال أخذ الكلمة، هاذ القاعة خصصت لطرح الأسئلة وللتكلم بكل حرية وبكل ديمقراطية، ولكن في إطار نظام يخوله لك الدستور من خلاله الأنظمة التي توطر العمل ديال البرلمان بصفة عامة ومجلس المستشارين بصفة خاصة في هاته الجلسة.

لا يمكنك أخذ الكلمة بدون موجب حق، فأنت الآن بغيتي الكلمة، ما يمكنكش نعطيك الكلمة لأن هادي كتدخلي في حقوق ديال الآخرين.

الله يخليك، الآن أنا ما غاديش نفتح معك.. الله يخليك، الله يخليك، الله يخليك، أنا نقول لك السيدة المستشارة المحترمة أنا احترم جدول أعمال هاته الجلسة، وليس هناك ما يدعو لأخذ نقطة نظام.

تفضل السيد الوزير، لك الكلمة.

أنا قلت لك ما غاديش نعطيك نقطة نظام، ما غاديش نعطيكها لك، صراحة ما غاديش نعطيك نقطة نظام.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا مرة أخرى على التهنئة.

شكرا السيد المستشار على سؤالكم الذي عنده أهمية خاصة في الظرفية التي تنعيشوها حاليا، لأن دائما فاش نتكلمو على المفهوم ديال الثقافة والمفهوم الذي بغينا نعطيوه ليه، السيدة الرئيسة كذلك، على المفهوم ديال الصناعة الثقافية.

ونحن نعيش اليوم حقيقة واحد الانتقال جميل وجيد مهم بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للشباب المغاربة، دابا نتجحو، الحمد لله، في تنزيل المفهوم ديال الصناعة الثقافية، وفاش نتكلم على الصناعة الثقافية، سولت على الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية التي عنها أهمية خاصة، لأنها هي تتمثل واحد الرقم هائل على الصعيد الدولي، نتكلمو على 300 مليار دولار ديال (le chiffre d'affaires) على الصعيد الدولي، كان لا بد على المملكة المغربية باش تستافد، باش الشباب ديالها يستافد من هاذ

الرقم الهائل اللي غادي وتطور سنويا.

أذكر بأن كايين واحد النمو ديال 10% سنويا، لأن السنوات القادمة من هنا إلى 2030 الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية اللي هي فقط نقطة في المفهوم ديال الصناعة الثقافية غتفوت الصناعات الأخرى، والتحدي اللي عندنا اليوم في المملكة المغربية هي أن، بالطبع، نخلق واحد (l'écosystème) اللي غيخلي المقاولات المغربية (les startups marocaines) باش يستثمرو في هاذ المجال ويخلقوا بطبع ثروة ويخلقوا فرص الشغل للشباب والشابات.

وفي هاذ الإطار، كيف ما عرفتو وتكلمنا عليه في هاذ القاعة، طلقنا منذ سنة دابا تقريبا النقطة الأولى اللي هي خلق واحد المجال مدينة لصناعة الألعاب الإلكترونية هنا بمدينة الرباط، وغيكون واحد العرض المغرب (l'offre Maroc) اللي فيها مجموعة دالامتيازات بالطبع للمقاولات الأبطال العالميين اللي كايين على الصعيد الدولي باش يجيو يستثمرو هنا في المملكة المغربية.

كذلك، نظمنا الأسبوع ما قبل الماضي لأول مرة معرضا لصناعة الألعاب الإلكترونية، اللي عرفت واحد نجاح هائل اللي كان حاضر أكثر من 40.000 شاب وشابة أو مواطن ومواطنة اللي تهتمو بهاذ المجال، زائد بالطبع المستثمرين الأجانب من مجموعة ديال الدول، من كوريا، من اليابان، من أوروبا، من أمريكا، والبعض منهم تم التوقيع معهم اتفاقية للاستثمار هنا في المملكة المغربية أو الاستثمار غيكون في مدينة الدار البيضاء، من المقولة الصينية اللي غتستثمر في هاذ المجال، زائد بالطبع اتفاقية كذلك اللي وقعنا مع "تمويلكم".

هاذ الاتفاقية مهمة جدا، لأنه هو إطار اللي غيعطي إمكانية للمقولة الصغرى والمتوسطة المغربية، للشباب المغاربة اللي بغاو يستثمرو في هذا المجال، في الصناعة الإلكترونية والألعاب الإلكترونية وفي المجال السينمائي كذلك باش يكون واحد (la garantie) اللي غتقدمها "تمويلكم" مع الأبنك، وكتعرفو بأن ناقشنا هاذ الموضوع مرارا وتكرارا لأهمية الدور ديال الأبنك في الاستثمار في هاذ المجال.

اليوم، "تمويلكم" انخرط معنا في هاذ الدينامية الإيجابية لتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة من الانخراط في هاذ المجال.

التحدي من هنا لـ 2030 أقول هو على الأقل نوصلو ما بين 0.8% حتى لـ 1% من هاذ (le chiffre d'affaires) اللي تكلمنا عليه ديال 300 مليار دولار اللي كيتطور سنويا.

دائما ويمكن ناقشتوهاذ النقطة حتى مع بعض القطاعات الحكومية الأخرى، كان تخوف من الذكاء الاصطناعي، نعم لأنه الدراسات اللي كيكونو على الصعيد الدولي كيبين بأن الذكاء الاصطناعي يمكن يهدد مجموعة ديال المهن ولكن في نفس الوقت هو فرصة إذا قدرنا نجحو هاذ العملية ويولي كذلك يخلق لنا مهن جديدة، بما فهم في الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية وفي المفهوم ديال الصناعة الثقافية عموما.

فلهنا، اليوم كايين هناك تحديات ديال هاذ القرن الجديد ولابد أن نبنيو واحد (l'écosystème) اللي غيخلينا نجحو في هاذ العملية. وشكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار الرد.

### المستشار السيد لحسن الحسنوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم.

ونهنتكم على ما تقومون به من إصلاحات ومبادرات في هاذ القطاع، وعن الحصيلة الإيجابية للوزارة المفعمة بروح شبابية وبطاقات متجددة على مستوى الثقافة والشباب والتواصل، وفي نفس الوقت نشيد بالنجاح الكبير الذي حققته النسخة الأولى من المعرض المغربي لصناعة الألعاب الإلكترونية المنظمة، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

السيد الوزير،

نسجل ولأول مرة في تاريخ المغرب، بفضل جهودكم أصبحت الثقافة صناعة قائمة الذات وأصبح القطاع قطاعا منتجا، يستثمر في الإمكانيات الثقافية ويعزز الصناعة الثقافية، لذلك، نهنتكم السيد الوزير عن الجهود الجبار الذي قمتم به في مجال الألعاب الإلكترونية التي تسعون إلى تحويلها من فضاء للترفيه إلى مجال صناعي يعود بالنفع على اقتصاد بلادنا وعلى اليد العاملة المغربية، وهو قطاع يعرف تطورا متسارعا، حيث تجاوز رقم معاملاته 179 مليار دولار عالميا.

السيد الوزير المحترم،

إننا نسجل بارتياح كبير سياستكم المعتمدة في القطاع، والتي انتقلت من دعم الأعمال الفكرية والإبداعية إلى محاولة تأسيس لتصنيع معقلن ودائم داخل مجالات هذا القطاع الواعد الذي تجاوزت الصناعات الثقافية والفنية، إلى الانتقال من موقع الاستهلاك إلى الفعل المنتج.

ومن أجل نجاح هاذ الورش الواعد، لابد من تضافر جهود مختلف المتدخلين لإقلاع حقيقي للقطاع، عبر إطلاق جيل جديد من البرامج الداعمة ودعم القطاع البنكي للمقاولات الناشئة والمبتكرة في مجال الألعاب الإلكترونية والعمل على تشجيع القطاع الخاص الوطني على الانفتاح على هاذ الاقتصاد الواعد وتطوير معاهد التكوين والحرص على ضمان العدالة المجالية في توزيعها.

السيد الوزير المحترم،

بنفس حرصنا على تقدم هذا القطاع وتطوره، ندعو أن تكون

معين كاين هاذ المكتبات، باش ذاك الشاب لأن إيلا ما كانش واحد (bringing)، إيلا ما كانش واحد التواصل حقيقي بطريقة جديدة واخا تكون البنية واخا يكون الحيط موجود، ولكن ما كاينش اللي غيمشي لها

فالتواصل وراء هاذ البنيات الثقافية هو اللي خدامين عليه حاليا، وكذلك شراكات مع مثلا-هنا وتنتكلم على المكتبة - مع التعليم باش يكون واحد الوقت مخصص للأطفال ديال المدارس العمومية باش يقدرو يستعملو هاذ..

كذلك، إيلا مشينا تكلمنا على معهد الموسيقى، معهد الموسيقى لقينا بأن فالمدن الكبيرة ما كيكونش هناك إشكال لأن كنعلقوا أساتذة ديال الموسيقى، ولكن في بعض المدن النموذج مثلا ديال الرشيدية مثلا ما كاينش أساتذة اللي يقربو فهاذ المعاهد، كاين معهد وكاين البيانو وكاين الآليات كلها ولكن ما كاينش اللي يقري، فمشينا فواحد التوجه جديد مثلا مرة أخرى في استعمال الرقمنة (e-learning) يكونون هناك الدروس فين ما مشينا ما نبقاوش مرتبطين بعدم وجود واحد الاختصاص فواحد الإقليم معين، يعني ما كاينش هناك ثقافة فهذا المكان، فغناحاولونطوروا الأنشطة الموجهة للشباب في هاذ المركز الثقافية باش يكون هناك حقيقة انخراط المواطنين والمواطنات في هاذ المراكز الثقافية.

نفس الشيء بالنسبة للمراكز الثقافية، كيف ما عرفتو المشروع ديال 150 قاعة سينمائية كيم المراكز الثقافية، هي خدمة ثقافية جديدة هي السينما، هذا لا يعني بأننا باش نحيدو واحد الأقوال اللي تتقول بأن دخلنا السينما لدور الثقافة يعني ما غتبقاش الموسيقى والمسرح، أبدا هي خدمة ثقافية جديدة مع المسرح ومع الموسيقى، مع الرسم اللي غتزداد فالمراكز الثقافية، اللي غيولي شنو؟ ماشي كولشي كيمتم غير بالسينما، كل واحد عندو الرغبة ديالو فواحد النشاط معين، فشحال ما قدمنا ديال الخدمات شحال ما غنجبدو من المواطنين والمواطنين ويولي واحد الاهتمام أقوى وأكثر من هاذ المراكز الثقافية، ومن بعد فاش غيولي وصلنا لذك 100% اللي بغينا نوصلو ليه ديال (top end) ديال هاذ المراكز الثقافية فاش غيكون واحد الاستثمار جديد فالأقاليم والجهات اللي كيغانيو من عدم وجود مراكز ثقافية، غيولي عندها واحد المعنى طبيعي، لأن الطلبات عديدة.

نعم، أنا متفق كاين هناك نقص في بعض الأقاليم والجهات، ولكن مرة أخرى أقولها ما بقاتش فالبنية فقط، إيلا كانت هناك بيئة وما كاينش هناك أنشطة وراءها كيولي الإشكال أكبر وأكثر.

لهذا التحدي اليوم هو التنشيط، بدينا عليه الحمد لله ونقدرو نقولو واحد 60% ولا 70% باقي لينا 30% غنجحوفها باش أنذاك يكونو بنيات جديدة.

شكرا السيد الرئيس.

تطبيقات الألعاب ناقلة لثقافتنا وهويتنا وتراثنا وحضارتنا الضاربة جذورها في أعماق التاريخ، مع ضرورة حماية شبابنا من الألعاب التي تمس بمنظومة قيمنا وثقافتنا، ولنا كامل الثقة في أنكم ستقومون بمجهود وازن على هاذ المستوى، على غرار نجاحاتكم في حماية تراثنا وإعادة الاعتبار لثقافتنا وهويتنا الأصيلة.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة.. لأن ما بقاش لكم الوقت السيد الوزير في إطار الرد. أعطي الكلمة لأحد المتدخلين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وسؤال "تعزيز البنيات التحتية الثقافية".

### المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

عن المجهودات التي تقومون بها من أجل تطوير البنيات التحتية الثقافية، نسائلكم السيد الوزير. شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

### السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

شكرا السيد المستشار.

لما نتكلم عن البنيات التحتية الثقافية هناك وجود-كيف ما نتعرفو - فجميع جهات المملكة والأقاليم، والتحدي اللي بغات نتجح فيه إن شاء الله الحكومة بمساعدة المجالس الجهوية كذلك والجماعات المحلية هو يكون واحد الحضور حقيقي لهاذ المراكز الثقافية.

فاش كنعقول حضور حقيقي يعني تنشيط حقيقي لهاذ المراكز ويكون عندهم واحد (l'impact) على الحياة اليومية ديال الشباب والشابات والمغاربة عموما.

علاش تنقول ليكم هاذ الشيء؟ لأن إيلا اخذينا النموذج ديال المكتبات نقول بأن ما كاينش هناك قراءة وما كاينش الكتاب بالمغرب، فالوقت اللي عندنا أكثر من 600 مكتبة ما بين المكتبات التابعة لوزارة الثقافة والآخرين اللي تابعين للجماعات.

اليوم، النقطة الأولى اللي ابدينا نخدمو عليها فالحقيقة هي كيفاش يكون واحد التواصل حول هاذ المكتبات كيفاش نعرفو راه فواحد الحي

اسمح ليا إيلافات شوية دالوقت الثقافة خصها شوية..

### السيد رئيس الجلسة:

الثقافة خصها شوية ديال تيساع خاطر عندها ميزانية صغيرة اللهم يكون عندها وقت كبير.

تفضل السيد المستشار المحترم.

### المستشار السيد المخول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

نشكركم السيد الوزير على جوابكم.

ونود بداية أن نهنئكم ومن خلالكم جميع العاملين بقطاع الثقافة على نجاح الدورة 29 من المعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي أصبح يشكل، خصوصا في حلته الجديدة بعاصمة المملكة، حدثا ثقافيا عالميا ومميزا وموعدا استثنائيا لجمهور القراء مع الكتاب ومع الكتاب والكتابات.

ونؤكد في هذا الإطار، أهمية تشييد المؤسسات الثقافية من الجيل الجديد في مراكز الجهات، ونؤكد أن النهضة التنموية التي تشهدها بلادنا بحاجة إلى نفس ثقافي قوي لن يتم دون توفير البنيات الثقافية من مسرح وشعر وموسيقى وفنون تشكيلية وغيرها من التعبيرات الثقافية والفنية.

سيدي الرئيس،

إن العدالة في توزيع الاعتمادات المخصصة لتشييد وبناء وإصلاح البنيات الثقافية يشكل بالنسبة لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هاجسا كبيرا، ذلك أن التفاوت المسجل في هذا المجال والذي رصدته العديد من تقارير المؤسسات الوطنية مازال بحاجة إلى مجهود جماعي من أجل محاصرته، وبالتالي تمكين المغاربة والمغربيات أينما كانوا من الحق في الثقافة، ليس باعتباره ترفا ولا شيء كماليا، بل بوصف النشاط الثقافي والفكري ضرورة حياتية.

السيد الوزير،

نهنتكم على فكرة إحداث 25 مركبا سينمائيا، بشراكة مع القطاع الخاص وتهيئة 150 قاعة عرض سينمائية، في العديد من مدن المملكة، والتي تم افتتاح عدد منها، ولكن نتساءل معكم عن نصيب العالم القروي والمدن الصغرى والمتوسطة منها.

وندعوفي هذا الإطار، إلى أن يتم إعداد برنامج وطني لتشييد مكتبات جهوية كبرى وكذا مكتبات كبرى على الصعيد الإقليمي، لتقريب الكتاب من عموم المواطنين والمواطنات، باعتباره طوق نجاة من التسييح والتفاهة والابتذال الذي انتعش، خصوصا في ظل سطوة الإعلام الاجتماعي وصمت المثقفين.

شكرا سيدي الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للمتدخل الموالي من فريق التجمع الوطني للأحرار، والسؤال حول "وضعية جامع الفنا بمراكش".

### المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

عن وضعية ساحة جامع الفنا بمراكش نسائلكم.

### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

### السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

كنخبرك أن منذ تصنيف ساحة "جامع الفنا" تراثا شفاهيا للإنسانية سنة 2001 ضمن التراث العالمي فالينونسكو، ساهم قطاع الثقافة في إنجاز برامج ثقافية متنوعة، كتهدف إلى التعريف بها وبأهميتها التاريخية والأدوار التي قامت بها عبر التاريخ منذ عهد دولة المرابطين.

كما عملت الوزارة على دعم إشعاع الساحة على الصعيد العالمي بإقامة أنشطة فنية واستقطاب أشهر الفنانين الوطنيين بالطبع ودوليا.

هذا، وقد قام قطاع الثقافة بإعداد قوائم لرواد الساحة باعتبارها كنزا حيا، نظرا للجهود التي قاموا بها عبر الأجيال من خلال الاشتغال بالساحة، صونا للذاكرة الحية.

وقد كان لقطاع الثقافة دورا فاعلا في إخراج مشروع المتحف التراث اللامادي بالساحة، تحت إشراف المؤسسة الوطنية للمتاحف، والذي يعد مرفقا هاما كهدف إلى ترميم التراث اللامادي من الأصنف الخمسة: التقليد وأشكال التعبير الشفهي، الفنون وتقاليد أداء العروض، الممارسة الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

ويتم حاليا، وبعبء كانت واحد الاتفاقية 2018-2022، المحتوى ديالها هو ترميم الواجهات، توفير الإنارة العمومية والتشوير، سالت هاذ الاتفاقية الحمد لله، وكاين هناك مشروع حالي لتهيئة ساحة

تصميم ولا شيء حاجة التي تبهر هاذيك الساحة وتخرجها للوجود كما درتو في بزاف ديال الأمور في بزاف ديال المآثر.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تبغي التعقيب تفضلوا، بكل تضامن مع ساحة جامع الفنا.

### السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

إيوا الله يخلينا كلنا ضاحكين، ياك السيد المستشار؟

أتفق معك أولا بالطبع الوزارة خدامة باش تقوي الفنون الشعبية بصفة عامة.

نعم، جامع الفنا ومدينة مراكش عندها حقها في هاذ المجال:

أولا، (la carte d'artiste) بالطبع جميع الفنانين ديال جامع الفنا راه عندهم الحق فيها التي تتعطيهم مجموعة ديال الحقوق، أولا الاجتماعية وهذا مهم جدا، زائد استغلنا هاذ السنة مراكش كعاصمة للثقافة للدول الإسلامية باش يكونو مجموعة ديال الأنشطة منظمة من طرف هاذ الفنانة مشكورين، وهي فرصة بالطبع للعمل، لأنه كيف ما قلنا ربطنا الثقافة كذلك بالمفهوم ديال الصناعة شحال ما كثرنا من الأنشطة الثقافية.. ومدينة مراكش بالطبع بالعدد ديال السياح الهائل التي تيزورها سنويا هي فرصة باش هاذ الفنانة يبقاو يشتغلو بصفة عامة، ولما لا؟

أنا أقولها يكون واحد الاتفاق جديد مع مجلس الجهة مع مجلس المدينة، مع السي وافا، كالسيد الرئيس، باش يكون هناك واحد البرنامج خاص بالنسبة للفنان الشعبي في مدينة مراكش.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

باقي عندكم الوقت السيد الوزير..

إذن أمر للمتدخل الموالي والسؤال ديال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية حول "استعدادات الوزارة للمخيمات الصيفية".

السيد المستشار، السي الطرمونية تفضل.

### المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها من أجل تنظيم المخيمات الصيفية لهذه السنة في إطار التنظيم والانضباط وتفادي ثغرات السنة الماضية السيد الوزير؟

جامع الفنا ضمن المشروع الملكي، تميمنا للمدينة العتيقة، حيث ساهم القطاع بمبلغ 20 مليون درهم، كيشمل تهيئة مختلف مكونات الساحة فالمجال الثقافي ومفهوم ديال السياحة.

إن قطاع الثقافة عبر المصالح بمراكش، كيخدم حاليا على أرشفة الوثائق الخاصة بالساحة وتراثها، ونزيدك واحد الحاجة، هادي فرصة باش نذكر كذلك مجلس مدينة مراكش والسيدة العمدة، لأنها كتسهر شخصيا على إنجاز هاذ العمليات كلها.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

إذن، شكرا لكم السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعلومات كلها.

واحنا متفقين بأنه كايين مجهودات كثيرة التي تدارت، والمجهود حتى حد فمراكش ما كينكر المجهود ديال السيدة العمدة التي كتدير مجهود كبير لهاذ الساحة هادي، وساهرة شخصيا على هاذ الساحة، لكن أنا كنظن، السيد الوزير، بأن السيدة العمدة بوحدها مايمكناش تدير كولشي، خص الوزارة حتى هي تدير شوية من عندها.

هاذ المهرجانات كلها التي ذكرتي السيد الوزير، هي مهرجانات مهمة، ولكن أنا ملي كنطرح السؤال وكنضر على جامع الفنا، كنضر على ذوك الحلايقية ديال جامع الفنا، ذاك الفن التقليدي ديال جامع الفنا، ذوك البسطاء ديال جامع الفنا، التي خصنا نشوفو شوية الحالة ديالهم، لا المادية ولا المعنوية، ونشوفو شوية النظام ديال هاذوك الناس التي كتجي تماك والتي كتدير البسمة على الملايين ديال السياح التي كيجيو، راه أي سائح كيجي للمغرب كي يعرف جامع الفنا وأي سائح كيجي لمراكش وكيدخل لجامع الفنا، كيدخل لجامع الفنا كيلقى فيها الابتسامة، كيلقى فيها شي حوايج يمكن ما يلقاهمش في المهرجانات وما يلقاهومش في ذاك المهرجة كاع وذاكشي كله.

جامع الفنا تبقى بسيطة جدا، ولكن الابتسامة ديال جامع الفنا تبقى ابتسامة بحال هادي التي عندك السيد الوزير دروك في وجهك، هادي ابتسامة ديال عليها - السيد الأمين حتى هوراه الابتسامة ديالو تدل على بزاف دالحوايج - احنايا بغينا هاذ الابتسامة هادي نشوفوها في الوجوه ديال ذوك الناس التي كتدير ذوك الفنون وتدير داكشي وسط جامع الفنا، وفي نفس الوقت نشوفو شوية ذيك الساحة نتعاونو عليها جميع، لأنه هي وجه ديال المغرب كله، ماشي غير ديال مراكش، وباش يكون أحسن مما هو عليه اليوم، ويمكن، السيد الوزير، الثقة ديالنا فيكم راه كبيرة باش إن شاء الله الرحمن الرحيم يخرج للوجود شي

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال، كيف كل سنة تقريبا.

وبالطبع كما تتعرفو سنة مور سنة بالطبع تتحاول الوزارة تجتهد باش تتفادي الإشكاليات اللي تنعانيوها كل سنة كاينين إشكاليات جدد، عادي جدا لأن هذا برنامج حيوي كيم شباب، كيم أطفال، كيم المجتمع المدني، وهي شراكة ما بين قطاع الشباب والمجتمع المدني لإنجاح هاذ العملية.

كاين هناك مجموعة ديال الإجراءات الدينامية بالطبع هي إعداد وتحسين البنية التحتية، وهاذ العام غنفتحو مراكز جديدة في تغازوت السفلى وتغازوت العالية، ولكن في نفس الوقت غنغلقو مجموعة ديال المراكز الأخرى لأن خص التأهيل ديالهم، خص الترميم ديالهم، لأنه لا يعقل أن يكون هناك واحد من المخيم خاصة المخيمات الجداد واحد النوع جميل وجديد واللي غيستافدو منه أطفال وشباب، وأطفال وشباب آخرين ما جاهمش الزهر ويمشيوا واحد المخيم اللي من مستوى اللي أقل بكثير بهاذ الاستثمارات الجدد اللي قامت بهم الحكومة.

فلهدا، غادي نبقاو في العدد ديال السنة السابقة يعني 100.000، والتحدي بالطبع هو فاش يتم ترميم المخيمات الجديدة أننا غادي نوصلو إن شاء الله لـ 120.000، كان يمكن لنا نوصلو 140.000 و150.000 ولكن غادي تولى علينا واحد العار لأننا واحد الطفل واحد الشاب واحد الجمعية غادي يوولي تيستافد من واحد المخيم زوين وواحد آخر ذاك المستوى اللي أنا وإياك نتناقدوه كل سنة، فلهدا اضطرنا ناخذو هاذ القرار ونسدو شي وحدين منهم باش يتم الترميم باش يكون نفس المستوى في جميع المخيمات.

بالطبع، كاين هناك:

- تنظيم مجموعة من التداريب واللقاءات للإعداد لعملية التخييم؛  
- التداريب والتكوين لمؤطري المخيمات: استفاد منها تقريبا 6676 مؤطرا؛

- واللقاء الوطني الإعدادي للبرنامج الوطني للتخييم؛

- دورة تكوينية لفائدة المؤطرين للبرنامج؛

- تنظيم المنتدى الوطني للنساء العاملات والناشطات في مجال

التخييم؛

- لقاء مكوني المكونين: هذا درناه بكري وكيفما عرفتو هاذ السنة طلقنا البرنامج في شهر 2 عكس السنوات السابقة اللي كان شوية ديال التأخر؛

- ندوة وطنية حول تسهيل ولوج الأطفال في وضعية إعاقة لأنشطة التقييم: بدينا هاذ العملية في 2022 والحمد لله كاين هناك إقبال من طرف الجمعيات، وهاذي فرصة كذلك للأطفال في وضعية إعاقة باش يستافدو من المخيمات، وكاين هناك إرادة حقيقية من طرف الجمعيات اللي كينشطو في هاذ المجال؛

- عقد اجتماعات اللجنة المركزية الاستشارية وبالطبع اللجان الجهوية؛

- إحداث لجان جهوية وإقليمية لإعداد وتتبع البرامج؛

- رقمنة العمليات المرتبطة بالتخييم.

اللي غنضيف، هو أن عرفتو بأن السنة السابقة في هاذ القاعة مرة أخرى كنا تكلمنا على بعض الجمعيات اللي للأسف ما كيحترموش الإجراءات اللي كنقومو بها وكنا قلنا واحد اللائحة سوداء غتفعل هاذ السنة، باش نضبوط شوية الأمور، اللي من حقه من حقه، اللي ما كيحترموش الأطفال والشباب ماشي على الوزارة ولا على شي حاجة، اللي ما كيحترموش، اللي كيستغل دوك الأطفال لأغراض ليست جموعية وليست إنسانية، ولكن باش يستافد شوية من الإمكانيات اللي كياخذ في ذيك العطلة، لن نقبل به هذه السنة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عثمان الطرمونية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وكنشكركم السيد الوزير على المعطيات اللي تفضلتو بعرضها، واللي كتبعث على التفاؤل والاعتزاز بالأدوار الكبيرة اللي كتقوم بها على رأس هاذ القطاع الحيوي من أجل أهميته التربوية والاجتماعية البالغة، بالنظر لارتباطه التاريخي العميق بالمجتمع المغربي من جهة، وللدور الطلائعية التي اضطلع بها ويضطلع بها في رعاية الطفولة والشباب والتنشيط السوسيوثقافي في بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إن تطوير العرض الوطني للتخييم والارتقاء بالخدمات النوعية والكمية يرتبط أولا بتطوير قدرات الأطفال وملكاتهم وتحفيزهم على الإبداع والخلق وجعل أنشطة أو برامج المؤسسات التخييمية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بغيتي تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أتفق معك.

بغيت غير نضيف واحد الإضافة بالنسبة للتغذية، كيف ما عرفت، غير جات هاذ الحكومة في الحقيقة لقات، لا يعقل أن 30 درهم اللي كانت تتخص سابقا للغذاء ديال واحد الطفل، حاولنا تقريبا ندوبلينا، وصلنا لـ 50 درهم، الإشكالية اللي لقينا وبغينا نلقاوا واحد، (l'appel d'offre) باش يكون واحد اللي يخدم على الصعيد الوطني باش ينظم الأمور، للأسف ما لقينا واحد اللي يقبل، لأن كيف ما تتعرف بعض المخيمات تبيكون في الجبل وبعاد شوية، فما تنقاوش حتى المفاوضات اللي تخدمو في ذاك المجال.

فهذا، تتشوف مرة، مرة واحد 60% داك الشيء محترمين وتتلقى الإشكاليات هنا وهناك، تتحاولو دائما تندارسو باش نلقاوا حلول لهاذ الإشكاليات، غنحاولو نديرو تجربة أخرى هاذ السنة مرة أخرى باش نعممو نفس الغذاء لجميع الأطفال فين ما كانوا.

وغنستغل هاذ الفرصة كذلك باش نشكرو الشركاء ديالنا، لأن مهم جدا، بما فيهم الأمن، الوقاية المدنية والصحة، ماشي حيث وزير الصحة معنا، ولكن تيقومو بواحد العمل جبار لإنجاح هاذ العملية.

وشكرا لهم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم معنا في أشغال هاته الجلسة، ونتمنى لكم التوفيق في أداء مهامكم الدستورية.

ونمر للقطاع الموالي، ونرحب بالسيد وزير الصحة معنا في أشغال هاته الجلسة.

وأعطي الكلمة مباشرة لأحد السادة والسيدات المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

مدخلا حقيقيا للتربية على القيم، وفضاء لإرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية، ومجالا لترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني والتربية على الحس والعيش المشترك، بما يضمن تنشئة اجتماعية وثقافية سليمة، وذلك تفعيلًا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وأكد، السيد الوزير، أن تحقيق ذلك ممكن في ظل الإرادة الخلاقة والمشاركة، سواء من جانب وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع الشباب، والجامعة الوطنية للتخميم.

لكن، في تقدير الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تمت العديد من التحديات التي ينبغي رفعها للحيلولة دون الحد من الدور الطلائعي للمخيمات، خصوصا على 4 مستويات:

أولا: على مستوى إصلاح وتأهيل وترميم البنيات الأساسية وفضاءات التخميم ووقف الإغلاقات التي تهدد شبكات مراكز الاصطياف والتخييم، خصوصا منها الوطنية والتاريخية والتي تظل شاهدة على عقود من الفعل التربوي والتكويني والتخييمي، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية للمغاربة، وإذ نثمن الإغلاق المؤقت لمراكز التخميم من أجل التأهيل، نأمل أن يكون تأهila متكاملًا غير منقوص أو قصير الأمد كما جاء على لسانكم السيد الوزير.

ثانيا: على مستوى جودة خدمات التغذية المقدمة بالمخيمات الصيفية، فلئن كنا نثمن عاليا الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، سواء تعلق الأمر باعتماد عقود الحق العام في تدبير التغذية بالمخيمات، أو الرفع من منحة التغذية اليومية للمشاركين، إلا أنه من الضروري تشديد المراقبة على جودة الوجبات للحد من التلعبات التي قد يضطلع بها بعض منعدمي الضمير في بعض المخيمات، سواء تعلق الأمر بالمومنين أو بعض المشرفين.

ثالثا: على مستوى توسيع العرض التربوي وضمان العدالة المجالية والاجتماعية بما يفسح المجال أمام أطفال العالم القروي والجماعات النائية للاستفادة من العرض الوطني للتخييم، ندعوكم السيد الوزير المحترم إلى ضرورة خلق آليات كفيلة بقطع الطريق أمام المتلاعبين بحصص التخميم الذين يحصلون على أعداد من المقاعد لا يتوفرون عليها ولا يستحقونها ويقومون بتفويتها، كما جاء في عرضكم السيد الوزير.

رابعا وأخيرا: تأهيل وتأطير الجمعيات المهتمة بمجال التخميم، ذلك أن الوزارة مشكورة عملت على وضع آليات جديدة ومعايير الاستفادة من مجال التخميم لهذه السنة، باستبعادها للجمعيات غير الجادة، أو تلك التي سجلت في حقها تجاوزات خلال السنة الماضية، ونحن معكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير الجديدة المتخذة لتحسين وضعية المستشفيات العمومية وتحقيق رهان التوزيع المجالي المنصف للأطر الطبية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال هذا.

وكما تعلمون، أن هاذ المجلس الموقر شارك في إخراج الترسانة القانونية لإصلاح المنظومة الصحية، والتي هي ورش ملكي بامتياز، والتي من خلاله كايين واحد الدعامة التي تتعلق بتأهيل القطاع الصحي، التي هما على حسب التشخيص التي قامت به الدولة، احنا نتعرفو أن القانون الإطار 06.22 فيه 4 ديال الدعامات، فيه الموارد البشرية، فيه التأهيل ديال المنظومة الحالية وفيه كذلك البنية التحتية وكذلك الحكامة وكذلك حتى الرقمنة.

في إطار تحسين الخدمات ديال المستشفيات العمومية، أن ترصد واحد الغلاف مالي جد مهم لإصلاح ما يمكن إصلاحه اليوم، لأن نتعرفو أن الجائحة كانت هي واحد القاطرة، واحد الإقلاع بالنسبة للقطاع ديال الصحة، ووزنا من 22.000 سرير إلى 28.000 سرير، وكذلك تجويد الخدمات بالمعدات.

المشكل ما عندناش البنيات التحتية في الخدمات التي تنقدموها، عندنا المشكل في الموارد البشرية.

أنا نعطيك كمثال الميزانية التي ترصدت لتأهيل القطاع:

- 1 مليار ديال الدرهم كل سنة على مدار 5 سنوات لتأهيل المستشفيات العمومية؛

- 1 مليار و700 مليون ديال الدرهم التي تعطت للمراكز الاستشفائية الجامعية؛

- وكذلك 800 مليون درهم على مدى 2 ديال السنوات لتأهيل القطاع ديال الصحة، الرعاية الأولية.

فهاذي مبالغ جد مهمة، ناهيك على أن الميزانية ديال وزارة الصحة عرفت كذلك واحد الزيادة باش تواكب هاذ التأهيل ديال هاذ القطاع، إنما التأهيل ديال القطاع لا يعني فقط تحسين الخدمات، بل الموارد

البشرية هي التي يمكن لها تقدم الخدمات، وهذا كايين عندنا كذلك فيها واحد التصور، إن شاء الله، باش نزيدو من العدد الكافي ديال الموارد البشرية، لأن اليوم تتوفرو غير على 30.000 ما بين القطاع الخاص والقطاع العام ديال الموارد البشرية.

كايين واحد البرنامج اللي دارتو الحكومة باش، إن شاء الله، على مدى 2025 يتدوبل هاذ الموارد اللي كايينة عندنا البشرية، باش نوصول للمؤشر اللي تنوصي عليه المنظمة العالمية للصحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

من باب الواقعية التي تميز مواقفنا دائما كمكون أساسي في المعارضة الوطنية البناءة والمسؤولة، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل أهمية الجهودات القطاعية المبذولة لتأهيل المنظومة الصحية والإصلاحات الهيكلية والقانونية المعتمدة.

وفي هذا السياق، السيد الوزير المحترم، فناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن نجاح هذه الأوراش الإصلاحية في تحقيق أهدافها المسطرة رهين بتأهيل حقيقي لبنيات الاستشفائية بجميع أصنافها ودرجاتها من مراكز صحية قروية وحضرية ومستشفيات إقليمية ومستشفيات جبوية ومراكز استشفائية جامعية، ورهين أيضا بمعالجة أم الإشكاليات في منظومة الصحة، ألا وهي إشكالية الخصاص في الموارد البشرية القطاعية وسوء توزيعها مجاليا، وهو ما يتطلب أعمال التمييز المجالي الإيجابي للأجور والوظيفة.

حقيقة، السيد الوزير، جا في الكلام ديالكم واحد العدد ديال المشاكل، لأن هناك مشاكل كثيرة، كيتخبطو فيها واحد العدد ديال، وأنا غنصيفطك لواحد المستوصف ديال جماعة أسيف اللي في الرشيدية، اللي مشى منه الطبيب عدة شهور هاذي، ولكن للأسف ما عاودش رجع، وهذا يحيلنا على واحد العدد ديال الجماعات اللي كانو يتوفرو على أطباء، ولكن للأسف ما اعطيناهممش واحد الإمكانيات، ما اعطيناهممش تحفيزات، ما اعطيناهممش... واش الطبيب غادي يمشي للجبل وما كايينش عندو حتى السكني في يسكن السيد الوزير؟

هذا هو المشكل اللي احنا واقعين فيه، راه مجهودات كبيرة تدارت، أنا غندوي لك غير على المستشفى ديال محمد الخامس بأسفي فيه تجهيزات اللي ما كاييناش في شي بلاصة، ولكن الموارد البشرية، اليد العاملة ولا الأطر الطبية اللي غتخدم هاذ الآليات كلشي تيمر من هاذ

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

وكذلك تشكروك على المساهمة ديالك في القوانين اللي خرجت اللي تتعلق بالمنظومة الصحية وانتوما ساهتمت فعليا في جميع الجولات اللي عرفناها.

وكما تعلمون كذلك أن الإصلاح ديال الموارد البشرية من الدعامات الأساسية في إطار هاذ الإصلاح ديال هاذ المنظومة، ملي تنقول ما تنفروش ما بين الموارد البشرية ديال الرعاية الصحية الأولية والموارد البشرية ديال المستشفى، لأنه دخلنا في إطار حكاما جديدة اللي تتوخى أن كلشي ديال جميع المنشآت الصحية اللي تتكون في إطار واحد غطاء واحد المجموعات الصحية الترابية، واللي تستعمل واحد الأداة اللي هي تتسمى البرنامج الطبي الجهوي اللي جميع الموارد اللي كاينة في ذاك المنطقة كلها يمكن لها تتوظف على حسب الحاجيات ديال المنطقة.

عندنا النمط القار وعندنا النمط المتحرك، النمط الثابت راه الناس جالسين في البلاصة ديالهم، والنمط المتحرك الأظية تيمشيو على حسب البرنامج وعلى حسب الخصائص، زائد على ذلك أن صاحب الجلالة الله ينصره اعطى انطلاقة ديال واحد المشروع جد مهم (fait en) هذا ما بقاش مشروع لأنه ولت الأجرأة ديالو، الوحدات المتنقلة وهاذ الوحدات المتنقلة المجهزة بوسائل ديال الطب عن بعد، هاذي راه تتفك العزلة وتعمل بالأطباء ديال القطاع الخاص، فين ما كاينة شي قرية اللي هي كانت معزولة اليوم ما بقاتش العزلة، يعني الطبيب اللي كاين تما كيخدم 7 أيام/7 أيام و365 يوم/365 يوم في السنة.

إذن ها هوما المراحل اللي اليوم كتجي كتحل هاذ المشكل ديال المستوصفات وديال المراكز الصحية.

غادي تقول لي الأجرأة ديال المجموعات الصحية الترابية، وهاذ الشي كله هاذ الفوارق ما غتبقاش إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار، تفضلوا.

**المستشار السيد الخمار المرابط:**

السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم الواضح والشامل.

بداية، لابد من أن ننوه بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة من أجل النهوض بهاذ المنظومة الصحية ببلادنا، لتكون طبعاً في مستوى التنزيل الأمثل لورش تعميم الحماية الاجتماعية التي نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

المستشفى وتيمشي للمستشفى الجامعي، إما محمد السادس في مراكش إما المستشفيات الآخرين.

ولهذا السيد الوزير، احنا نعرفو مجهود كبير اللي تديرو، ولهذا إلى ما اعطيناش أهمية كبيرة للأطر الطبية وهاذ أسميتو.. واخا نبنو البنائيات راه ما غادي يكون عندنا حتى شي حاجة.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الوزير في إطار التعقيب.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا أشاطرك الرأي بأن المشكل هو الموارد البشرية، وأنت جا على لسانك أن ما كاينش التحفيزات، وعلاش درنا هاذ الإصلاح؟ درنا هاذ الإصلاح كله باش نديرو هاذ التحفيزات، باش نشجعو الناس ببقاوفي الأماكن ديالهم، إيوا هاذ الإصلاح راه جاي فالنصوص التطبيقية، إيلا دخلت الأجرأة ديال هاذ الإصلاح ما نبقاوش كاع نتكلمو على هاذ المسائل هاذي، يعني دابا اليوم كنعيشو واحد اللحظة اللي تتسنى الأجرأة ديال الإصلاحات، لأن هاذ السؤال غادي يبقى يتكرر كل مرة وغادي نبقى نكرر نفس الجواب، لأن احنا في مرحلة انتقالية اللي الثمار غادي نجنوها إن شاء الله مستقبلا.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن أمر للسؤال الموالي المخصص لفريق الأصاله والمعاصرة، هو سؤال أني "الخصائص في الأطر الطبية بالمراكز الصحية للقرب".

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد الخمار المرابط:**

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لتدارك الخصائص في الأطر الطبية بالمراكز الصحية للقرب.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**المستشار السيد عبد الكريم شهيد:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن برنامج الوزارة لتأهيل المستعجلات ببلادنا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

السيد الرئيس،

هاذ الأسئلة كلها فالحقيقة هي مترابطة. لأنها كتتعلق بالمنظومة الصحية، كنتكلمو على المستشفى وعلى المركز الصحي ديال القرب ولا على المستعجلات راه هي فالحقيقة مترابطة لأن كيخدمو كلهم في إطار واحد الشبكة، وهذا هو المفهوم اليوم ديال التدبير الترابي أو الجهوي ديال الصحة.

ملي كنتكلمو على المستعجلات، باش يمكن لها تخدم المستعجلات اليوم مزيان، خصنا ضروري خصنا المراكز ديال القرب تكون خدامة مزيان، لأن كيف كتعرفو إلى مشيتو درتو واحد التشخيص ديال أي مستشفى، واش جميع الحالات الاستعجالية اللي كاينة فذاك المستشفى هي مستعجلة؟

لا، بتاتا، 80% غير مستعجلة، يلاه 20% اللي هي مستعجلة، وعلاش هذالك الحالات ماشي مستعجلة جات للمستشفى؟ لأن ما لقاتش كيف تكلمنا قبيلة المصلحة ديال القرب وهو المفهوم اللي اليوم كتبغيو نخدمو عليه، باش نرجعو للسبب ديال الحومة، لأن السبب ديال الحومة هو اللي كيكون قريب من المريض، سواء فالسكن ديالو ولا قريب منه حتى من المشاكل الاجتماعية ديالو، إلى كنتي كتعرف الإنسان عندو مشاكل اجتماعية ديالو، ربما تقدر تحليه المشاكل الصحية بكل سهولة، وهاذ المفهوم هذا اللي بغينا نوصلو ليه إن شاء الله فالعاجل القرب.

أما بالنسبة للمستعجلات، من الناحية البنية التحتية ومن الناحية ديال التجهيزات، ما كاينش الإشكال بتاتا، (mais) من ناحية الموارد البشرية وأنتوما كتعرفو كيفاش النمط ديال العمل فالمستعجلات، هو النمط اللي كنعملو اليوم به غير مناسب بالنسبة للعمل ديال المستعجلات، ولهذا خرجات الخصوصية ديال القطاع ديال الصحة في إطار الوظيفة الصحية باش كنعطيو واحد الاستثناء لهاد الناس، لهاد المهنيين اللي كيخدمو فالأماكن اللي هي مستعجلة كالإنعاش أو كالمستعجلات.

كذلك، أن في السابق كان عندنا تكوين ديال ناس خاصين بالنسبة للاستعجال، وقع واحد الفراغ، اليوم كتكون إعادة النظر فالتكوين

لذلك، نثمن مجهودات الحكومة في تسهيل ولوج المواطنين والمواطنين إلى خدمات صحية ذات جودة من جهة، وضمان كذلك ظروف العمل الملائمة الكافية لمهنيي القطاع، وذلك وفق تصور واضح وإستراتيجية جديدة تهدف إلى تجاوز مختلف الإكراهات التي عرفها القطاع الصحي خلال العقود السابقة.

إننا نقدر عاليا مباشرة الحكومة منذ السنة الأولى من توليها تداير الشأن العام إطلاق العديد من الأوراش في مختلف الجهات ببلادنا تهم المجال الصحي، لاسيما تلك المتعلقة منها بإحداث وتأهيل وتجهيز 1400 مركزا صحيا للقرب، باعتبارها هذه المؤسسات في الواجهة الأولى للمرتفقين في مسار تلقي العلاجات، وهي اللبنة طبعا الرئيسية لتنفيذ سياسة القرب الصحية كما ذكرتم السيد الوزير المحترم.

وقد تم إلى حدود الآن الانتهاء من تأهيل ما يعادل 481 مركزا صحيا، وهو ما يعادل أكثر من 40% وهادي نتيجة جد مهمة والحكومة عارفين أنها ماضية قدما في تحقيق هاذ المسار لإحداث وتجهيز 60% الباقية.

طبعاً، احنا كتعرفو بأنه هاذ النتائج جد مهمة، لكن الإشكالية الحقيقية، السيد الوزير المحترم، هاذ الإشكالية مطروحة ليست فقط إشكالية تأهيل المراكز أو تجهيزها، بل هي إشكالية كما ذكرتم تمكينها من الموارد البشرية الضرورية لتقديم خدمات صحية في المستوى.

السيد الوزير المحترم،

إن طرحنا لهذا السؤال هذا للقرب تابع من إيماننا الراسخ بالأدوار الكبرى التي يمكن أن تلعبها هذه المراكز، بحكم قربها من المواطنين والمواطنات، لاسيما في المناطق القروية أو الجبلية النائية.

لذلك، نؤمن بأن الموارد البشرية في مراكز القرب، لاسيما على مستوى الأطباء، تعرف تفاوتات ترابية، ونعلم أنه هناك إجراءات لتحسين هذه الوضعية.

صحيح، أنتم واعون بهذا النقص وتبذلون مجهودات جبارة من أجل معالجة هذا الوضع، ولكن السيد الوزير المحترم التحدي كبير والرهان كذلك أكبر، لكننا كلنا لنا كل الثقة في قدرة هذه الحكومة وفي وزارتكم على حل إشكالية الخصائص على مستوى الأطباء بكل البنيات الصحية ببلادنا، بما فيها كذلك مراكز القرب وتمكينها بالموارد البشرية. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن أمر للسؤال الموالي، وهو لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي وهو سؤال شفوي أي يتعلق "بتأهيل المستعجلات ببلادنا".

السيد الوزير،

ألم يحن الوقت لاعتماد بطاقة الهوية من أجل قبول مرضى المستعجلات على أساس أن يتم استكمال كافة الإجراءات فيما بعد؟ فكيف لمصاب أو عائلته في إحدى الحالات المستعجلة المرتبطة بالعنف أو حادثة سير أو غيرها من الحالات الخطيرة، أن يقوم كل هذه الإجراءات والتدابير وهو في حالة نفسية وصحية لا يعلمها إلا الله، وربما أن ظروفه المادية غير مواتية.

ولتجاوز هذه الإكراهات، نقترح السيد الوزير:

✓ تحديد معايير إلزامية للقطاعين العمومي والخاص بشأن المنشآت والتجهيزات وآليات تنظيم المصالح المستعجلة الطبية:

✓ تنمية الموارد البشرية العاملة بالمستعجلات الطبية وتهيئتها دورها، لاسيما من خلال النهوض بالتكوين المتخصص في مجال الطب الاستعجالي والإقرار بالطبيعة الشاقة لهذا المجال الطبي عبر وضع تدابير تحفيزية:

✓ العمل على الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا الرقمية في ضبط وتنظيم التكفل بالمستعجلات الطبية:

✓ تزويد خدمة المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU<sup>1</sup>) بما يلزم من معدات لوجيستكية وموارد بشرية ومالية وتوسيع نطاق عملها لتشمل الإسعاف في الطريق العام، بتنسيق وثيق مع مصالح الوقاية المدنية، وتخويلها إمكانية نقل المرضى إلى المؤسسات الطبية الخاصة، استجابة لما يعانيه المواطنون من صعوبات التنقل من مناطق بعيدة للولوج إلى العلاجات:

✓ تنظيم قطاع النقل الصحي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

ما غاديش نخترعوشي حاجة جديدة ديال المستعجلات، معروف كيف كتخدم المستعجلات في العالم، اليوم كنعيشو النقص ديال الموارد البشرية هو اللي كيخلق لنا هاذ الإشكال الكبير اليوم باش ندبرو الأمور.

ولكن، أنا كنعقول لك بأن كولشي متراكب ومترباط، إذا حلينا المشكل في المراكز الأولية الصحية ما غيبقاش المشكل عندي في الضغط ديال المستشفى، المستعجلات عندها فيه ما يكفي من الدراية ومن التجربة

ديال فالطب الاستعجلات، وأن الطب ديال الاستعجلات عادة أنه كيكونوفيه جميع الاختصاصات، أما إيلا كنا خدمنا بهاذ المسألة ديال الشبكة، وكل واحد دار العمل ديالو فالمستوى ديالو، أن المستعجلات غادي تقدم أحسن خدمات فالمغرب، الحمد لله، لأن الكفاءات موجودة، وكنوجه لهم التحية والشكر، لأنهم كي عملو أكثر من الجهد ديالهم باش كيتجاوبو مع الحالات الاستعجالية اليوم، ولكن خصنا نزيدو نحسنو من الظروف ديال العمل عندهم إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار الرد.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

إن تطوير مجال طب المستعجلات أصبح ضرورة ملحة، باعتباره شرط أساسي للنهوض بالمنظومة الصحية، خاصة مع انطلاق مجموعة من الأوراش الكبرى كتعميم التغطية الصحية.

فقسم المستعجلات حسب تقديرنا هو حجر الأساس، نظرا لطبيعته الاستعجالية وخدماته المقدمة 24/24 ساعة، ولاسيما في حالة الطوارئ، وخير مثال هو ما وقع هاذ اليومين في سيدي علال التازي إقليم القنيطرة، حيث تم نقل مجموعة من الشباب إلى المستعجلات على إثر تسمم.

هذه الفاجعة التي أودت إلى حدود الساعة بما يقارب 11 شخص اللي توفوا و64 في حالة حرجة، مثل هذه الحالات التي تتطلب توفير إمكانيات كبيرة وتدخلات طبية استعجالية للحد من تزايد عدد الضحايا، وهي مناسبة، لنعلن فيه عن أسفنا الشديد جراء هذا الحدث المأساوي، ونقدم تعازينا لكافة أفراد عائلات الضحايا.

السيد الوزير،

إن أقسام المستعجلات بالمغرب تعرف عدة إكراهات، حيث يجد المواطن المقبل عليها مجموعة من العراقيل والصعوبات أهمها:

- ارتفاع الطلب على الخدمات المستعجلة وكثافة اللجوء إلى هذه الأقسام؛

- تعقيد إجراءات تسجيل الدخول بما فيها الأداء في الصندوق، ناهيك عن عدم وجود الأدوات والمعدات الضرورية للمعالجة في بعض الأحيان؛

- ضعف الموارد البشرية المخصصة لهذه الأقسام كما وكيفا، حيث أن معظمها متدربون أو طب عام؛

- ضعف الإمكانيات المادية واللوجيستكية من أدوية وتجهيزات طبية ضرورية للتدخل الطبي الاستعجالي.

<sup>1</sup> Service d'Aide Médicale Urgente.

ديال العالم كيبغيو ياخذو لنا الكفاءات ديالنا، لأن كنبكونو 1500 طبيب، 600 كتمشي لنا، إنما عندنا نقص، نقص مهول: 32.000 طبيب ناقصة وماشي غير في الأطباء حتى الممرضين عندنا فيهم نقص كبير 65.000 ممرض ناقصة، إذن اشنو خصنا نديرو؟ خصنا ناخذو بعين الاعتبار النسبة اللي كتمشي لأن راه ما يمكنش لك تحبس الهجرة، (impossible) باش تحبس الهجرة، ولكن خصك تاخذها بعين الاعتبار في الإطارديال التكوين، إذن خصنا نزيدو من العدد ديال الناس اللي كيتكونو.

ولهذا الدولة قامت وكانت.. راه مكتوبة في القانون الإطار 06.22 أنه خصنا نزيدو مراكز ديال التكوين، سواء ديال الأطباء أو كذلك ديال الممرضين، ولهذا غيتحدث مراكز استشفائية جامعية ومراكز ديال التكوين على كل جهة، باش كل جهة غتكون على حسب الخصاص ديالها وعلى حسب المدة الزمنية اللي بغات تقصر، لا سواء بالنسبة للطب العام ولا طب الأسرة ولا حتى الاختصاص، وكذلك بالنسبة للممرضين، لأن دابا اليوم الممرضين حتى هوما ولاو تيتخصصو، ما بقاوش كل ممرض (polyvalent) بوحيده كتكفيه، خص يكون عندهم حتى هوما كذلك كيتخصصو في هاذ المسألة هاذي.

كذلك واحد المسألة هو أن خصنا نحفزو الناس باش ما يبقاوش يمشيو لنا، ولهذا تخلقات الوظيفة الصحية وهاذيك الوظيفة جات بواحد الامتيازات جد مهمة، ملي غادي تدخل الأجراء ديالها غادي يولي الأغلبية غادي يبغي يبقاو هنا، وكنفتحو واحد النافذة كبيرة وهي اللي من خلالها كانت إعادة النظر في القانون 131.13 اللي رجع 33.21 اللي ولينا تنسمحو للكفاءات الأجنبية يمكن لها تدخل.

وهذا الناس اللي باغيين يستثمرو اليوم في المغرب خص يستثمرو كذلك حتى في الموارد البشرية، باش يعي يدير الاستثمار فقط هنا، ولكن خص يجيب لنا كفاءات، واليوم الامتيازات كايينة موجودة في إطار الأجراء ديال هاذ القانون الجديد اللي جا، غادي يفتح لنا، إن شاء الله، واحد الأفاق كبيرة مهمة باش حتى الأجانب يمكن لهم يخدمو.

نزيد كذلك أن التكامل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص حتى هو نافذة غادي يمكن لها تفتح لنا المشكل ديال الموارد البشرية، لأن كايين تجهيزات وكايين استثمارات، ولكن خصنا نخدمهم، إذن خص ولابد التعاضد والتضامن ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار.

تفضلوا.

باش نخدمو (SAMU) ونديرو (la coupe d'Afrique) ونديرو (Mondial Morocco 2030)، عندنا الخبرة الحمد لله وعندنا النظام المعلوماتي اللي كيكفيينا.

ولكن، عندنا النقص اللي الحمد لله بهداك النقص راه تحدينا الجائحة، يعني في وقت الحزة المغربي كتلقاه، واحنا خدامين اليوم باش كنزيدو في الموارد البشرية.

إنما بغيت نصح لك غير واحد الأرقام عطيتهم ليا: 82 حالة اللي كايينة في سيدي غلال التازي، 7 ديال الوفيات، 20 حالة مشات للسبب ديال مولاي يوسف، 4 تيديرو الدياليزودارو المشكل في العين، 35 مشاو للسبب ديال قنيطرة و20 بقاو في محلهم، إذن الحمد لله راه كايين ذلك الشي اللي كيتكفلوهم واحنا تنتأسفو للضحايا وكنعزيو العائلات ديالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأمر للسؤال الموالي والخاص بمجموعة العدالة الاجتماعية حول "تعزيز وتجويد منظومة تكوين الأطر الصحية".

قبل ذلك نرحب بالسيد وزير الفلاحة الذي انضم إلينا في جلسة الأعمال (المقصود: الأسئلة) مرحبا بكم، تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول تجويد التكوين ديال الأطر الطبية، وخصوصا أطباء الغد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

من الزاوية ديال الصحة ماشي من الزاوية ديال التعليم العالي، على حسب السؤال ديالك كفاش وجهتيه، لأن من الزاوية ديال الصحة الحمد لله على أنه احنا كنعرفو اليوم الكفاءات ديالنا اللي كيجيو عليهم النفاذ، كيبغيو يستقطبوهم من جميع النواحي، جميع الأماكن

**المستشار السيد محمد بن فقيه:**

غير، السيد الوزير، من هاذيك الزاوية اللي حضرت عليها، غادي نبقى معك في هاذيك الزاوية، ما غاديش نخرج منها.

أولا، تشكرك على المجهود اللي تبذلوه على رأس الوزارة وعلى الأرقام اللي ترصدت وعلى العمل اللي غيدار.

احنا تهضرو على الطبيب ديال الغد، وملي تهضرو على الطبيب ديال الغد راه ما تهضروش على ما هو واقعي اليوم، تهضرو أشنو غادي يكون عندنا غدا، لذلك، السيد الوزير، احنا اليوم نتكلمو ونعطيو أمثلة واضحة وبسيطة جدا، تهضرو على طلبة ديال الطب ديال مدينة أكادير، كلية الطب أكادير، اليوم الفوج الأول تخرج اللي فيه 100 طبيب، هاذ 100 طبيب راه ما عمرهم حطورجلهم في المستشفى الجامعي، لأنه مازال ما تحلش، الكلام ديالك، نتبعك السيد الوزير، تقول بأنه البديل راه كاي هو المستشفيات الجهوية والإقليمية والمراكز هذا..

السيد الوزير،

نرجعو للمستشفى الجهوي ديال أكادير، نتذاكرو بكل صراحة وبكل وضوح، فيه 3 ديال القاعات، 20 متر مربع، هاذ الطبيب اللي هو الأستاذ اللي تياطر هاذ الطلبة هاذو، سمعي مزيان السيد الوزير، القاعة فيها 20 واحد، يعني 20 متر مربع، فيها 20 متر مربع شحال تيدخل لها؟ الطبيب اللي عندو التخصص شحال تيجيب؟ شحال تيكون عندو؟

تيكون عندو على الأقل، على الأقل واحد 20 طالب راه تيديرو معه التخصص، تيكون 40 واحد (médecins externes) وتيكون واحد 10 ديال الأطباء داخلين، تصورو معي هاذ العدد 40 أو لا 50 واحد أثناء ديال هاذوك (les staffs) اللي تيدار باش يتدارسو (les services) في العدد ديال القضايا والمرضى والوضعية ديالهم، تيكونو مجتمعين، ما تيلقاو الطلبة حتى فين يجلسو، راه تيجلسو على الأرض، ما عندهم حتى الحصيرة اللي كايته عندنا في الجامع ما كايماش، باش يجلسو عليها، هذا الوضع الأول.

تنجيو، السيد الوزير، تكلمت بأنه كان عندنا غير المشكل ديال الموارد البشرية قلتها 3 أو 4 المرات قلتها اليوم، كاي مشكل كذلك ديال التجهيزات وصيانة التجهيزات، في جميع المستشفيات في المغرب، وهذا واقع تعيشوه.

اليوم ملي تهضرو على هاذ الطبيب اللي اليوم (médecin interne) خدام في المستعجلات، (les gants) ما تيلقاوهمش، (les bavettes) ما تيلقاوهمش، هذا هو الواقع السيد الوزير، راه ربما ملي تتمشيوانتوما تديرو الزيارات راه تتلقاوا واقع آخر، حيث كولشي تيكون مستعد، أنا نتمنى أنك تيجي على غفلة وتدخل وتشوف الواقع الحقيقي كيفاش يعيشو هاذ الناس، هاذ

الوضع اللي تيعيشوه اليوم.

كذلك، السيد الوزير، نرجعو للقضية ديال بعض التخصصات في هاذ المستشفيات الجهوية، ما كايماش عندنا ما يصطلح عليه بطب الأطفال اللي دار التخصص، طبيب طالب اللي اليوم اختار التخصص ديال طب الأطفال ما عندناش طب الكلي، ما كايماش، اللي عندو شي حالة راه تيديرو لمراكش، معناه أن هاذك الطالب اللي تيقرا في أكادير ودار التخصص في أكادير ما غاديش يشوف هاذيك (la prise en charge) ديال هاذيك (la maladie) ما عندو فين يشوفها.

كذلك، القضية ديال جراحة القلب ما كايماش، القسطرة ما كايماش، كولشي اللي عندو شي حاجة راه تيمشي، معناه أن الطالب عندو واحد النقص كبير فهذا.. أنا تنقول اليوم مع هاذ الوضع اللي تعيشوه اليوم وجينا ركزنا وغنرجع لك لهاذيك الزاوية الأخرى، ونقصنا سنة، راه احنا من المفروض أننا نزيدو سنتين آخرين ولا ثلاثة، لأنه الواقع اليوم اللي بغيناه، وهاذ الأطباء ديال الغد اللي بغينا ما كايماش عندنا باش نوفرو لهم هاذ الظروف اللي بغينا.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

ومن زاوية أخرى انتهى الوقت.

تبغيو تعقبو السيد الوزير؟

تفضلوا، باقي بعض الثواني.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

السيد المستشار المحترم،

النقص، يقدر يكون نقص في المعدات، ولكن غير التكوين ماشي منحصر في القاعات ديال (les salles de cours)، راه نتعلمو في الفراش، السرير ديال المريض، ما نتعلمش أنا في القاعة، ما تنمشيش أنا للمستشفى باش ندير (les cours théoriques)، أنا جيت نتعلم في السرير، واش دابا المستشفى ديال الحسن الثاني، اللي تكلمت عليه فيه أساتذة ولا ما فيهمش أساتذة؟ إذن يمكن لهم يأترو، تيمكن لهم يعلمو، أنا ننظن أن عندنا الثقة في الكفاءات ديالنا المغربية، والحمد لله، كاي تما طاقم طبي اللي هو تبارك الله عليه من الطراز العالي.

ربما تنتظرو بأن أحنا تنقول بأن التعليم كله هو (CHU<sup>2</sup>)، دابا راه احنا فالمجموعات الصحية الترابية، جميع المستشفيات غتولي ميادين ديال التدريب، يمكن يكون واحد الخصائص واحد الاختصاص ناقص..

<sup>2</sup> Centre Hospitalier Universitaire.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

الفريق الاستقلالي وسؤال "معالجة ظاهرة الترويج لخدمات ومنتجات غير طبية عبر منصات التواصل الاجتماعي".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس المحترم،

نسائلكم السيد الوزير حول الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل الحد من ظاهرة الترويج للخدمات والمنتجات الطبية وغير الطبية في منصات التواصل الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما هو معلوم فإن الاتجار بالأدوية والمنتجات الصيدلانية خارج الصيدليات يعتبر ظاهرة عالمية ماثية محصورة على المغرب، ولا تستثنى منها أي دولة حتى المتقدمة منها، حيث تقوم كل بلدان العالم بتكثيف جميع الجهود من أجل الحد من هاذ الظاهرة هاذي.

والمقتضيات القانونية اليوم واضحة في شأن هاذ الأدوية والمنتجات الصيدلانية التي تباع خارج القنوات الرسمية المخصصة لها، فقد نصت المادة 112 من القانون 17.07 أن "لا يمكن لأي شخص تقديم الأدوية والمنتجات الصيدلانية غير الدوائية أو عرضها للبيع أو بيعها للعموم خارج الصيدلية، وخصوصا على الطريق العام أو في الأسواق أو المنازل أو في متاجر غير مخصصة لمزاولة مهنة الصيدلة".

وكما أضافت المادة 107 "يمنع منعاً كلياً التجول بالمنتجات الصيدلانية قصد بيعها بأي شكل من الأشكال".

ومتفقون بأن هاذ الظاهرة هاذي ما كيناش غير فالمستشفيات وفالمنشآت الصحية دبال الدولة، ولكن خصنا نعرفو بأنه هاذ المسألة هاذي ما كتدخلش فالاختصاصات دبال وزارة الصحة فقط.

وسبق أن دعا السيد رئيس النيابة العامة في دورية موجهة إلى الوكلاء العامين للملك في مختلف محاكم الاستئناف بالمملكة المغربية في شأن مكافحة وزجروبيع وتسويق الأدوية والمنتجات الصيدلانية غير الدوائية بشكل غير قانوني والتي تروم التصدي لظاهرة بيع الأدوية

خارج القانون.

كما أن الشرطة القضائية بتنسيق مع المصالح الجهوية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية وعند الاقتضاء مع المصالح المركزية الممثلة في مديرية الأدوية والصيدلة تعمل جاهدة كذلك على رصد جميع صور هاذ البيع والتوزيع غير القانوني.

وكما نشير أيضا إلى أن الدورية رقم 485 دبال وزارة الصحة التي تشدد على ضرورة احترام المسار القانوني للأدوية، ويجب التذكير كذلك بأن المغرب قد أقر القانون رقم 16.16 الذي يوافق بموجبه على إقرار اتفاقية (MEDICRIME) التي تعتبر أول معاهدة دولية تجرم تصنيع وعرض وتسويق المواد الصحية المزيفة وتؤسس لإطار يسمح بإنشاء تعاون وطني ودولي بين السلطات الصحية والشرطة والجمارك، مع تبني إجراءات قانونية تحمي الضحايا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه بالجهودات التي تقومون بها من أجل حماية الصحة العمومية.

ولهذا، لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي ساحة رئيسية للإعلانات خصوصا تلك المتعلقة بالمنتجات الصحية، ومع تزايد الإقبال تبرز تساؤلا حول مدى مصداقيتها والأضرار المحتملة التي قد تنجم عنها ومدى فعالية القوانين على حماية المستهلك، أمام الإعلان عن المنتجات الصحية والطبية والتي تشمل أيضا الأدوية والمكملات الغذائية والأجهزة الطبية والعلاجات البديلة.

فإذا كانت هذه الإعلانات تتيح للمستهلك الوصول إلى معلومات حول منتجات قد تساعدهم على تحسين صحتهم رغم عدم اعتمادها من طرف الجهات الصحية المختصة، فإنها تؤدي إلى تضليل المستهلكين وتعريضهم لأضرار صحية، خاصة عند استخدام منتجات مجهولة المصدر بدعوى الشفاء من أمراض خطيرة.

واليوم، السيد الوزير المحترم، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ندق ناقوس الخطر وندعو الحكومة إلى إيجاد حلول مستعجلة، بل وأنية أمام ما نشهده من ترويج للوهم الطبي وجعل

تقولون إنكم مقبلون على إصلاح كبير للمنظومة الصحية لتوفير خدمات صحية جيدة للمواطنين، وتقولون كذلك بأن الركيزة الأساسية لنجاح هذا الإصلاح هو الموارد البشرية، هم العاملون بقطاع الصحة العمومية، وتقولون كذلك بأنه من الضروري تثمين هذه الموارد البشرية، لكننا نلاحظ السيد الوزير عكس ذلك، وما الحراك والإضرابات والاحتجاجات والتي قررها التنسيق النقابي لكل النقابات بقطاع الصحة إلا دليل على ما نقول، بل دليل على التجاهل التام للحكومة للمطالب المشروعة للعاملين بقطاع الصحة.

وفي هذا الصدد، نحن نتساءل ما معنى أن تعقدوا مع النقابات 10 اجتماعات وتدخلون في مفاوضات ماراطونية وتوقعون اتفاقات مع كل النقابات وتقومون بإرسال كل ذلك إلى رئيس الحكومة من أجل التثمين الفعلي للموارد البشرية وتنزيل ما تم الاتفاق بشأنه، ولكن للأسف يترك كل ذلك حبر على ورق في رفوف الحكومة بدون تنفيذ وبدون استجابة لمطالب مهنيي الصحة.

السيد الوزير،

لا نفهم هذا النوع من التعامل من طرف الحكومة، بل نسمع من حين لآخر أن هناك من يريد التنصل من الاتفاقات التي توصلت بها النقابات مع اللجنة الحكومية.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن هذا لا يستقيم مع مبدأ التضامن الحكومي، باعتباركم عضو في الحكومة، كما أننا نعتبر أنه لا مناص من تثمين الموارد البشرية العاملة بقطاع الصحة وتحفيزها هي التي ضحت بالغالي والنفيس بحياتها وراحتها في سبيل الوطن ومن أجل المواطنين خلال جائحة "كوفيد-19".

كما أن تثمين الموارد البشرية يمر أساسا عبر تخفيض الضغط الكبير، الذي تعرفه المستشفيات الوطنية، وكمثال على ذلك المستشفى الإقليمي محمد الخامس بالجديدة، الذي يعرف ضغطا كبيرا في ظل غياب عدد من التخصصات، والتي تؤثر سلبا على السير العادي لهذا المرفق المرتبط بصحة المواطن، في ظل تعميم نظام التغطية الصحية.

السيد الوزير،

الشغيلة الصحية لتطلب من الحكومة تكميل الالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع النقابات من جانبه المادي والاعتباري والقانوني والحفاظ على كل الحقوق والمكتسبات التي يخولها النظام الأساسي للوظيفة العمومية والتحفيزات التي ستوفرها الوظيفة الصحية.

السيد الوزير،

ونؤكد للحكومة بأنه في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب، فإن الحكومة هي المسؤولة عن نتائج هذا الاحتقان الذي قد يتسبب في تعطيل الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

المغاربة يعتقدون بإمكانية الشفاء من كل الأمراض باقتناء مواد مشكوك المصدر، بل وفي آثارها قد تصل حسب المهتمين إلى أمراض خطيرة.

السيد الوزير،

ضرورة تجميع كل الطاقات الحكومية المعنية بهذا الموضوع والمجتمع المدني لإيجاد أرضية صلبة للتجارة الإلكترونية وفق قوانين وتنظيمات صارمة، وخصوصا والمغرب مقبل على تنظيم تظاهرات قارية وعالمية ستكون التجارة الإلكترونية أحد تحدياتها.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

وأمر للسؤال الموالي وهو لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مجموعة (CDT<sup>3</sup>) "تثمين الموارد البشرية بقطاع الصحة".

السي نزيهي تفضل.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

عن تثمين الموارد البشرية بقطاع الصحة، نسائلكم السيد الوزير.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كذلك، كنشكرك على المساهمة ديالك في إغناء القانون الإطار 06.22 وكذلك القانون ديال الوظيفة الصحية اللي هو 09.22 اللي جاء بامتيازات جد مهمة اللي داخله في إطار تثمين الموارد البشرية، امتيازات تتعلق بالأجر الثابت والأجر المتغير، وكذلك بعض الامتيازات اللي تتعلق بالتعويض عن الحراسة وعن البعد وحتى كذلك بالنمط ديال العمل.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

<sup>3</sup> Confédération Démocratique du Travail.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.  
تفضل السيد الوزير.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس، كانت إضافات بعض الثواني، 8 ثواني، لا، كإين أعضاء الحكومة تزدادو 20 ثانية، 40 ثانية، وقفتي السيد الرئيس، وقفتي.

السيد رئيس الجلسة:

غير إيلا احتاجتي بعض الثواني في إطار السلاسة، تفضل، بعد إذنكم بطبيعة الحال.

السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

هي المقاربة التشاركية التي تدارت في إطارهاذ الإصلاح ديال المنظومة الصحة منقطعة النظير، لأن تبارك الله 58 جولة، وكان الحمد لله تشارك، وكان تجويد ديال النصوص القانونية، والحمد لله كولشي تم بخير وعلى خير.

إنما ما نتسرعوش فالحكم، لأن السيد رئيس الحكومة عنده المبرر ديالو، ما قالشاي مازال، غادي يعطي الرأي ديالو فالمحضر اللي تعطى ليه، وباش إن شاء الله غتزيدو للقدام.

ولكن السؤال ذاك اللي تدار في إطار ديال الإصلاح، هو جد إيجابي للشغيلة الصحية، يعني هاذ الوظيفة الصحية جابت امتيازات جد مهمة، اللي غادي تغير من الملامح ديال القطاع ديال الصحة، وغتقطع مع الماضي، وهذا اللي بغا صاحب الجلالة في إطار الإصلاح ديال الورش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي "الخريطة الصحية لبلادنا"، وفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير حول الخريطة الصحية لبلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

وكما تعلمون، كذلك في إطارهاذ الإصلاحات الكبرى وهاذ الورش الملكي اللي جاب صاحب الجلالة، واللي كيقطع مع الماضي، أن قانون الإطار 06.22 يحث المجموعات الصحية الترابية على بلورة خريطة صحية جهوية، وهاذ الخريطة الصحية الجهوية ما يمكن لهاش تكون بلا ما تكون خريطة صحية وطنية.

كان عندنا واحد الإشكال قديما فالقانون 34.09 اللي كيتعلق بالخريطة الصحية الوطنية ولكن ما تمش التفعيل ديالو، ولكن جا هاذ القانون هذا باش تم الأجراء.

شئو الامتيازات ديال هاذ الخريطة الصحية سواء كانت وطنية أو كانت جهوية؟ وهي غادي تكون مسح ديال جميع الأمور اللي كتعلق بالصحة على المستوى الترابي، سواء كانت من الموارد البشرية أو المنشآت الصحية أو حتى من الحاجيات ديال الاستثمار فالإطار ديال القطاع ديال الصحة، وهذا هو اللي بغينا نوصوليه، لأن بغينا نحاربو التصحر الطبي اللي كاين فبعض الأماكن اليوم، ولكن نقدرو نقدمو كذلك امتيازات للمستثمر اللي يمكن له يمشي للمناطق اللي هي نائية أو بعيدة باش نقربو الخدمات، وهادي هي سياسة القرب اللي بغا سيدنا الله ينصرو.

وهذا يقدر يكون في إطار التعاون ما بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهذا جاي واضح فالقانون الإطار، وجاي واضح كذلك من المهام اللي غادي تقوم بها المجموعات الصحية الترابية.

دبا المشكلة اللي كاينة، الترسانة القانونية ها هي كاينة، احنا اليوم خدامين فالنصوص التطبيقية، النصوص التطبيقية غادي تخرج إن شاء الله باش تكون الأجراء ديالها على متم شهر 9، غادي يولي التنزيل الفعلي، وغيبدا بيان ليكم الأثر الإيجابي ديال هاذ الإصلاح ديال هاذ المنظومة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:**

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم والغني بالمعطيات.

في البداية، أود أن أعبّر عن اعترازنا بالعناية الملكية التي يوليها جلالة الملك حفظه الله للقطاع الصحي، والتي توجت الأسبوع الماضي بإضافة الهيئة العليا للصحة والمجموعات الصحية الترابية والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته إلى لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري.

كما أود أن أشيد، السيد الوزير، بالمجهودات التي تبذلها الحكومة في ورش تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية، عبر إصلاح جذري انطلق على المستوى التشريعي المكثف بالقانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية ومرورا بالقوانين المتفرعة عنه.

ونتمن أيضا العمل الجبار الذي ما فتئتم تقومون به عبر تراب المملكة، وخصوصا على مستوى اقاليمنا الجنوبية العزيزة علينا جميعا، حيث أعطيتم مؤخرا انطلاق خدمات 6 مراكز صحية حضرية وقروية على مستوى إقليم بوجدور والعيون وعدة مراكز صحية في أقاليم أخرى.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في تأهيل المنظومة الصحية وإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، مما يستدعي اليوم تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن أجل توفير البنية التحتية اللازمة لتأهيل الخارطة الصحية، فلا بد أن تواكب المجهودات التي تقومون بها السيد الوزير بتوفير الموارد البشرية الكافية واللازمة من الأطر الصحية، خصوصا الممرضين والممرضات ووضع خطة للرفع من عدد الخريجين وتعزيز جاذبية مهنة التمريض، وذلك عبر:

- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكوين الأطر الصحية وتحفيز المعاهد والمدارس الخاصة لسد الخصاص الحاصل في هذه الفئة، واعتماد نظام المنح للطلبة الراغبين في الولوج إلى معاهد التكوين، كما هو عليه الأمر في اتفاقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، خصوصا مع بعض الجامعات الخاصة؛

- إشراك فعلي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية في مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية (CNPN<sup>4</sup>) لدبلوم الدكتور في الطب والصيدلة وطب الأسنان، وكذا إعادة النظر في دفتر الضوابط

البيداغوجية الخاصة بالمعاهد العليا للمهن التمريضية ومنح صلاحيات للإشراف الكاملة لوزارتكم من أجل إعداد وفق حاجيات التكوين الصحية ببلادنا؛

- ضرورة وضع دفتر تحملات لإحداث مؤسسات التكوين الطبي، سواء تعلق الأمر بالكليات والمعاهد والمراكز الاستشفائية الخاصة.

في الأخير، أعبّر لكم السيد الوزير المحترم، عن استعداد القطاع الخاص الصحي ومعاهد التكوين الخاصة للعمل إلى جانبكم في التنزيل السليم لهذا الإصلاح الكبير، تنفيذنا للتوجهات الملكية السامية. شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت، شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم شي رد على التعقيب؟

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

وكما جاء على لسانكم، هذا يدل على الأهمية والأولوية التي كيعطي صاحب الجلالة الله ينصرو لهاذ القطاع الذي كيوضع في صلب الاهتمام ديالوالمواطن المغربي.

اليوم، خصنا نعرفو بأن ما بقيناش كنتكلمو على قطاع الصحة العمومية فقط، كنتكلمو على قطاع الصحة في تكامله ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وكذلك حتى القطاع الذي هو الثالث.

فبالتالي خصنا كلنا نتعاونو باش نقدرو نقدمو خدمات للمواطن المغربي بجميع المكونات ديالنا، يمكن لينا واخا يكون هاذ النقص ديال الموارد البشرية نقدرو نتغلبو، ولهذا فالقانون الإطار راه جا كاين جسور الذي كتخلق ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهاذ الجسور كتتمكن سواء الموارد البشرية الذي كتخدم فالقطاع العام تقدر تكمل العمل ديالها فالقطاع الخاص، والموارد البشرية الذي كتعمل فالقطاع الخاص كيتمكن ليها تكمل العمل ديالها فالقطاع العام.

إنما كاين ضوابط التي خصنا ولا بد نحترموها، لأننا احنا كنتكلمو اليوم على نظام معلوماتي للمنظومة الصحية، لازم من القطاع الخاص ينخرط فهاذ النظام المعلوماتي باش تكون أكثر وضوح وأكثر شفافية وتكون عندنا واحد المعطيات..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

<sup>4</sup> Cahier des Normes Pédagogiques Nationales.

السيد الوزير، انتهى الوقت.

وأمر للسؤال الأخير في سلسلة الأسئلة الموجهة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية ولفريق التجمع الوطني للأحرار، حول "الانتشار المقلق والمخاطر الشديدة للسيجارة الإلكترونية".

تفضلوا السيد المستشار.

**المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ السؤال ديال السيجارة الإلكترونية عندو مناسبة، وعندو سبب، المناسبة هي أنه احتفلنا مؤخرا في 31 ماي باليوم العالمي للإقلاع عن التدخين، تجبد هاذ الموضوع بشكل كبير.

والسبب طبعا هو أنه كايئة واحد الزيادة مهولة لشعبية هاذ السجائر الإلكترونية يوم بعد يوم، خاصة داخل أوساط المراهقين، واصبح واحد الموضة، وهاذ المسألة هادي يمكن تداركها بالعين المجردة فالأماكن العمومية وفي غيرها.

طبعا، بلادنا عندها استراتيجية وطنية فهاذ الإطار، واخذات واحد المجموعة من الإجراءات الضريبية وغير الضريبية، ولكن المشكل هو أنه هاذ الإجراءات ما استطعنشاي نحدوبها من هاذ الظاهرة ديال السجائر الإلكترونية. ومنظمة الصحة العالمية كتعتبر بأن مثلا الإحصائيات اللي نشرات، بأن الأطفال اللي ما بين 13 و15 سنة كيتعاطوا لهاذ السجائر الإلكترونية أكثر من البالغين.

وطبعا، كانت واحد الفكرة، كيقول بأن السجائر الإلكترونية راه غادي تساعد المدخنين للإقلاع عن التدخين، ولكن علميا ثبت بأن هاذ النظرية غير صحيحة، بحيث أنه بزاف ديال المتعاطين لهاذ السجائر الإلكترونية عمرهم ما تعاطوا للتدخين، وكان اللي تعاطى للسجائر الإلكترونية وتحول للتدخين التقليدي، وكان (même) اللي تحول للإدمان.

السؤال، واش كايين شي إجراءات صارمة وحقيقية باش نحدو من هاذ الظاهرة؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

اللي فإطار.. فالحقيقة السؤال ديالك راه فيه الجواب ديالك، لأنه فإطار الصلاحيات المخولة للقطاع ديال الصحة، شنوعساها أن تعمل وزارة الصحة من غير بلورة استراتيجية لمحاربة هاذ الأفة هادي.

وأنتوما، كما تعلمون، أن تعزيز الصحة النفسية والوقاية من اضطرابات الإدمان على النيكوتين والسجائر الإلكترونية بين فئات الأطفال المراهقين والشباب، من المحاور الإستراتيجية للبرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية والاستراتيجية الوطنية لصحة اليافعين والشباب برسم الفترة ديال ما بين 2022 و2030.

كما أن هناك لازم من التذكير، أن هاذ المسألة كتدخل فإطار البرنامج ديال المحاربة ديال التدخين عامة، ماشي فقط بالخصوص السيجارة الإلكترونية، ولكن كنخصصو بها التدخين عامة، وجميع المكونات ديال أمور التدخين، وجاي فالبرامج اللي كتجي من الحد من المخاطر اللي كتأدي لبعض المرضات.

وهذا يعني راه إلى جينا نطالعوراه نلقاو بزاف ديال الأمور كتعطي واحد المخاطر أكثر ملي كتعطيها السيجارة الإلكترونية، غير الاستهلاك ديال السكر بزاف راه يقدر يأدي لك.. فبالتالي وزارة الصحة كتشوف جميع الأمور اللي كتقدر تأدي لبعض المخاطر.

ولهذا بالنسبة هذا خاصة، أننا كايين عندنا واحد البرنامج لمحاربة التدخين هو المخطط الاستراتيجي الوطني للوقاية والتكفل باضطرابات الإدمان اللي كان من 2018 و2022، واللي خاص بمحاربة هذه الأفة مع باقي الفئات العمرية والتكفل بباقي التدابير ذات الصبغة التنظيمية والقانونية.

وكايين هناك كذلك إرساء واحد الإستراتيجية شاملة ومتكاملة، تجاوبا مع توصيات المنظمة العالمية للصحة، اللي احنا كنمشيو مع التوصيات ديال المنظمة العالمية للصحة كمقاربة، كقائمة أولا، على التكوين الميداني، وثانيا على البعد الوقائي.

بالنسبة للبعد الوقائي، اللي هو من الصلاحيات ديال وزارة الصحة ومن الاختصاص ديالها، هو كتوفر أولا، فضاءات صحة الشباب والمراكز ديال الصحة الجامعية، إلى جانب خلايا ديال الإنصات والتوجيه والدعم النفسي وخدمات الاستشارة في علم النفس والاستشارة للإقلاع عن تدخين النيكوتين والسجائر الإلكترونية.

كذلك، إطلاق مشروع مؤسسات التعليم العالي بدون تدخين، على هامش هاذ الأسبوع الوطني للصحة الجامعية برسم 2022 و2023، وهذا كذلك كيدخل فإطار التحسيس والتوعية لمكافحة الإدمان.

كذلك، تمت واحد الاتفاقية، توقعت في إطار شراكة تحدد مخطط العمل المشترك 2022-2026 حول الصحة الجامعية ما بين الوزارة ديال الصحة وما بين الوزارة ديال التعليم والتعليم العالي كذلك والابتكار

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

### المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نسائلكم عن مآل مشروع النظام الأساسي لمستخدمات ومستخدمي "ONSSA"<sup>5</sup>؟  
وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

### السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية هي مؤسسة عمومية ذات أهمية خاصة، اعتبارا للدور المهم الذي تقوم به فيما يخص الحفاظ على الصحة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية لمختلف المنتجات الغذائية، بما يضمن سلامة صحة المستهلكين بالبلاد ديالنا.

وكتعمل الوزارة على دعم هذه المؤسسة بكل الإمكانيات المتاحة لتمكينها من إنجاز المهام ديالها على الوجه الأكمل وتحقيق الأهداف دالبرنامج والمشاريع المسطرة على مستوى كل وحدات ديالها المؤسسة على الصعيد الترابي، والتي لا يمكن بلوغها إلا بالانخراط الفعلي لجميع المستخدمين ديالها والعاملين بها، والذين يشهد لهم بالتفاني والالتقان في الممارسة ديال الوظائف ديالهم.

وحرصا من الوزارة على تحفيز مستخدمي المكتب بتحسين الوضعيات ديالهم المادية والإدارية، تم العمل بتدقيق مباشر مع الشركاء الاجتماعيين الممثلين على صعيد المكتب على إعداد مسودة لمشروع نظام أساسي خاص بالمستخدمين ديال المكتب، تم فيه إدراج مجموعة من المقتضيات الهادفة إلى الرفع من قيمة المنح والتعويضات، فضلا عن تضمينه قواعد إدارية محينة تتماشى مع الأنظمة المعمول بها حاليا.

وقد تم عرض صيغة مشروع هاذ النظام الأساسي، والتي كان تم الاتفاق عليها في 15 أبريل 2024 على المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية قصد الدراسة ديالها والبت فالمقتضيات ديالها.

وطبعا، كان هناك تشاور مع الوزارة ديال المالية من قبل، بالإشارة

للحد من بعض السلوكيات في داخل هاذ الفضاءات ديال التعليم.

كذلك، هاذ الخلايا ديال الانصات والتوجيه والدعم النفسي على مستوى فضاءات صحة الشباب، البالغ عددها 24 فضاء اليوم اللي عندنا كنتوفرو عليه، و36 مركزا للمراكز الطبية الجامعية.

وكذلك كايين وضع بروتوكولات ودليل للعلاجات اللي كيميكن كذلك الناس يرجعولهاذ المراجع..

### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

بعض الثواني السيد المستشار، تفضلوا.

### المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

بعدا هاذ الموضوع فالحقيقة تهم القطاع ديالكم ويهم قطاع التربية الوطنية وقطاع الداخلية والمالية أيضا.

ولكن أنا نتعتقد بأن استفحال هاذ المشكلة وخاصة فالمدينة، فالمدين، تيسدعي أنه تتاخذواحد المجموعة من الإجراءات الصارمة والحقيقية، ممكن أنه بحال بعض الدول اللي صدرت قوانين كتتمنع منعا كليا هاذ السجائر الالكترونية: اليابان، قطر، الأرجنتين، واحد المجموعة ديال الدول.

ولكن على الأقل احنا يميكن لنا نديرو واحد القانون اللي كيحاول ما أمكن يحدد من انتشارهاذ السجائر مثلا فالأماكن العمومية فواحد السن معين، وأيضا المنع ديال البيع ديالها للأطفال فحدود واحد السن معين.

وخصنا نديرو واحد القانون بصراحة اللي كيكفي واحد الصرامة فيما يتعلق بالمجارة بهاذ... لأنه فين ما مشينا تتلقاو متاجر ديال هاذ السجائر الالكترونية، ولا الحصول عليها يتم بسهولة كبيرة جدا.

وشكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن، السيد الوزير نشكركم على مساهمتكم معنا في أشغال هاته الجلسة، ونتمنى لكم كل التوفيق.

السؤال الموالي ويخص وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وهو مخصص لفريق الاتحاد المغربي للشغل حول "مشروع النظام الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية".

<sup>5</sup> Office National de Sécurité Sanitaire des Produits Alimentaires.

والاستيراد، وكذلك خلال الأعياد، حفاظا على صحة وسلامة المستهلك المغربي، مقابل تعويضات هزيلة؟

هل يعقل، السيد الوزير، أنه داخل هذه المؤسسة يعوض التقني والمهندس والطبيب البيطري بدراهم معدودة للساعة مقابل اشتغاله خارج أوقات العمل؟

لذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب بـ

✓ توفير الموارد البشرية اللازمة لتغطية الخصائص المهول؛

✓ الرفع من التعويضات الخاصة بمهنيي التفتيش والمراقبة بالمكتب؛

✓ توفير الحماية القانونية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت.

التعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة.

بل المكتب هو تم الإنشاء ديالو في 2010، واحنا متفقين بأن هي السلطة اللي كتسهر على الصحة العمومية ديال المواطنين.

فالمناصب من 2010 كان عندو نظام، ودابا هاذ النظام واللي يعني كان فيه تشاور موسع، واللي اتفقنا عليه ومشي في 15 أبريل، واحنا مع الاخوان فوزارة المالية احنا غادي نتبعو الملف.

فيما يخص المناصب ديال الشغل، المؤسسة راه هي أول مؤسسة اللي كتستافد يعني بالمناصب، ربما السنة الماضية ما كانش عندها يعني هذالك العدد، ولكن راه يعني طوال هاذ 5 أو 6 السنوات الأخيرة كانت من أكثر المستفيدين من المناصب ديال الشغل، واحنا واعيين بهاذ الأهمية ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أمر للسؤال الموالي وهو لفريق التجمع الوطني للأحرار ويخص "تقدم سير الزراعات الربيعية".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

أن هاذ المشروع ديال النظام الأساسي وباقي القوانين الأساسية كيتم الدراسة ديالها في إطار الحوار الوطني على مستوى اللجان القطاعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

تنشكركم السيد الوزير على المعلومات القيمة والمجهودات التي تبذلونها.

ونحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالبكم وبإلحاح باعتباركم عضو في الحكومة ومسؤول على القطاع، للترافع من أجل التسريع بإخراج النظام الأساسي الذي تم التوافق بشأنه بين إدارة المكتب ووزارتكم والشركاء الاجتماعيين، وفي مقدمتهم الاتحاد المغربي للشغل، والذي لا يزال عالقا، كما ذكرتم، لدى الوزارة المكلفة بالميزانية.

فكيف يعقل، السيد الوزير، أن مستخدمات ومستخدمي هذا القطاع يشتغلون في ظل نظام أساسي مجحف، تم إصداره بطريقة أحادية من طرف وزارتكم منذ سنة 2010، وحينها وعدتم مستخدمات ومستخدمي هذا القطاع أنه سوف يتم الاشتغال بهذا النظام لفترة لا تتجاوز ستة أشهر، وتعويضه بنظام أساسي معاصر يعكس أهمية القطاع والدور الذي يلعبه مستخدماته ومستخدميه.

لكن للأسف، السيد الوزير، احنا في 2024، أي ما يناهز 14 سنة، ومازالت دار لقمان على حالها، الشيء الذي جعل مستخدمي هذا المكتب ينتفضون بأشكال نضالية متعددة منذ شهر فبراير، آخرها الوقفة التي تم منعها يوم الثلاثاء الماضي أمام مقر وزارة المالية، مما جعل مناضلي ومناضلات الجامعة يتجهون صوب البرلمان للتعبير عن احتجاجهم والمطالبة بالتدخل العاجل لإنصافهم.

وكما جاء على لسانكم، السيد الوزير، الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسة في الاقتصاد الوطني وفي صحة وسلامة المواطنين، خاصة ونحن على أبواب عيد الأضحى، وأنتم أدرى بالأدوار الملقاة على عاتق (l'ONSSA) السيد الوزير، في هذه المناسبة من قبيل السهر على صحة الأضاحي وترقيمها قبل العيد وتتبع شكايات المواطنين يوم العيد كذلك المتعلقة بجودة اللحوم.

فكيف يعقل أن يتراجع عدد المستخدمين من 2300 مستخدم منذ إنشاء هذا المكتب إلى 1900 مستخدم حاليا، ونحن في السنة الثالثة على التوالي، السيد الوزير، التي لم يتم الإعلان فيها على أي منصب مالي جديد؟

وكيف يعقل أن يشتغل المستخدمون يوميا وطيلة أيام الأسبوع 7/7 أيام دون انقطاع وحتى ليلا في المجازر والموانئ خلال عمليات التصدير

**المستشار السيد مصطفى الميسوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، عن تقدم سير الزراعات الربيعية نسائلكم؟

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فاحنا هذه السنة هي السنة الثالثة على التوالي التي عندنا هاذ الجفاف، وخصوصا هاذ السنة هو جفاف البداية ديال الموسم، والتي اليوم بلغت التساقطات المطرية لحد الآن 237 ميليمتر، بواحد النقص ديال 33% مقارنة مع المعدل ديال التساقطات ديال 30 سنة.

المخزون ديال السدود للاستخدام الفلاحي لغاية 31 ماي هو 4.16 مليار متر مكعب، أي واحد القدر ديال المأ ديال 30%، السنة الماضية كان 31% في نفس الوقت، والتساقطات المطرية خلال آخر شهر فبراير ومارس كان عندها واحد التأثير جد مهم، خصوصا على الزراعات الربيعية، خاصة زراعة ديال الحمص والذرة ونوارة الشمس والفاصولياء الجافة والخضروات.

ويبلغ إجمالي المساحة المزروعة من الزراعات الربيعية لحد الآن 145 ألف هكتار، وهي ما يمثل 90% من البرنامج التي كان مسطر.

وإلى آخر ماي 2024 بلغت الإنجازات ديال برنامج الخضروات الربيعية 57 ألف هكتار، 33% من البرنامج المسطر وتقريبا كلها مساحات التي هي مسقية بطريقة أو بأخرى، ومن المتوقع باش هاذ الإنتاج ديال 57 ألف هكتار يغطي لنا الحاجيات الاستهلاكية للموسم الصيفي إن شاء الله.

وكتبين الإنجازات حسب الأنواع بأنه النوع الرئيسي التي هو البصل 16 ألف هكتار، البطاطس 8800 والطماطم 4300 هكتار.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة النباتية للزراعات الربيعية هي مرضية حاليا، ونتمناو من الله أن يعني الظروف المناخية فالشهور المستقبلية تكون مزيانة، وخصوصا فيما يخص الحرارة ما تكونش مفرطة.

ونذكر أنه منذ يوليوز 2023 تم تنزيل مجموعة من التدابير الاستثنائية لهاذ الظروف الاستثنائية للتخفيف من حدة الظروف، والتي كيعاني منها الفلاح والكساب ودعم تكلفة الإنتاج، وخصوصا ما يخص الأسمدة الأزوتية ودعم البذور والشتائل، خصوصا ديال الطماطم والبطاطس والبصل، زيادة على الحبوب.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مصطفى الميسوري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا، لا بد أن أشكر من خلاكم السيد رئيس الحكومة على مجهوداته الكبيرة للنهوض بالقطاع الفلاحي وعلى دعمه المتواصل، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية والصارمة لدعم الفلاح، باعتباره العنصر الأساسي لحماية أمننا الغذائي.

مناسبة أيضا نحي فيها عاليا تواصلكم السيد الوزير مع المنتخبين ومع المهنيين، تزورون بشكل مكوكي كل أقاليم المملكة وتقفون على كل أورش الوزارة في كل مناطق المغرب، جوابكم تضمن مجموعة من التدابير المهمة التي اتخذتها وزارتك لتعزز دعائم الإنتاج الفلاحي.

مجهوداتكم كبيرة ومتواصلة لتنمية القطاع في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر، خصوصا فيما يتعلق بتوفير عوامل الإنتاج وتنمية سلاسله، وفي ذلك مواكبة للفلاحين الصغار، خصوصا وأن شهر مارس عرف تساقطات مطرية مهمة ساهمت بشكل كبير في إحياء المزروعات الربيعية، والتي سيكون إنتاجها مهم هذه السنة، كمثال نوار الشمس، الحمص، العدس والبقول... إلى آخره.

وفي هذا الإطار، فإن الفلاحين يطالبون، السيد الوزير، بفتح عملية تصدير هذه المنتجات الربيعية إلى الخارج حسب إمكانيات وظروف السوق الوطنية، الذي يبقى بالنسبة إلينا أولوية الأولويات، وذلك لتحسين مواردهم، خصوصا وأنكم تعلمون جيدا الظروف الصعبة التي يمر منها الفلاح المغربي خلال هذه السنوات الأخيرة، والذي يوجد بين مطرقة الجفاف و"الشناقة"، لذا لا بد من تفعيل المراقبة التي تقوم بها مديرية الأسعار بوزارة المالية، وخصوصا ونحن على أبواب عيد الأضحى المبارك.

السيد الوزير المحترم،

بالرغم من برامج الدعم الملكي المهم والتاريخي الذي خصص للقطاع، والذي أنقذ الموسم الفلاحي ودعم الفلاح، إلا أنه لا بد من التفاتة خاصة للفلاحين في المناطق التي ضربها الجفاف، والتي تعيش مع الأسف وضعا مقلقا.

نعم، نعم، هناك التأمين الفلاحي والذي تقوم به مؤسسة (MAMDA<sup>6</sup>)، لكن ضعف الموارد البشرية للمؤسسة جعلها لا تستطيع

<sup>6</sup> Mutuelle Agricole Marocaine D'Assurances.

تغطية كل المناطق المنكوبة، ما أدى إلى توقف كل الأنشطة الفلاحية والدورة الاقتصادية عموماً بأكملها في هاته المناطق، ما تسبب في استفحال الهجرة القروية، فحتى داخل الجهات التي عرفت تساقطات مطرية مهمة نجد أن هناك أقاليم وجماعات قروية كانت محاصيلها ضعيفة جداً، لأنها لم تنل حظها من الأمطار، وبالتالي فإن فلاحوها يحتاجون إلى التأمين الفلاحي ولا يمكن إقصاؤهم.

لذا نلتمس منكم، السيد الوزير، التدخل لإنصافهم، مثلاً: فلاحو أقاليم جهة فاس- مكناس وجهة الشرق، بجميع أقاليمها، طالبين منكم من جديد توفير الموارد البشرية الضرورية لمؤسسة (MAMDA)، السيد الوزير.

وشكراً لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد المستشار.

باقة واحد 14 ثانية السيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

شكراً السيد الرئيس المحترم.

فبغيت غير نقول بأن هاذ الشي ديال التصدير، احنا طبعاً تصدير هو عملية مهمة جداً بالنسبة للمنتجين، ولكن عندنا واحد التوازن بين التصديروين تزويد ديال السوق الداخلي باش نحافظو على الاستقرار ديال يعني التموين ديال السوق الداخلي.

فيما يخص التأمين الفلاحي ف (la MAMDA) كل الضيعات اللي كانت مؤمنة..

شكراً.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الموالي ودائماً فريق التجمع الوطني للأحرار حول "تنمية الأحياء البحرية".

السيد المستشار المحترم، السيد الهلالي.

**المستشار السيد جواد الهلالي:**

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الأمين المحترم،

السيد الوزير المحترم،

عن تنمية وتربية الأحياء المائية نساءلكم؟

شكراً.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً.

تفضل السيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تربية الأحياء المائية البحرية هي واحد المكون أساسي لاستراتيجية "أليوتيس" لتنمية القطاع ديال الصيد البحري، واللي بدأت في سنة 2009 واليوم راها في النسخة ديالها ابتداء من 2020.

وهاذ القطاع هو واعد، لأن عندو مؤهلات ديال الإنتاج لمختلف الموارد البحرية على طول 3500 كيلومتر من السواحل الوطنية، مساهمة في التكامل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي والانعاش المجالي، المساهمة في الحد من الضغط على المصايد الوطنية وضمان استدامة ديالها وكذلك تعزيز الأمن الغذائي.

وكنعملو مع الشركاء، مع كل الشركاء لتوفير مناخ ملائم لتطوير هذا القطاع وتعزيز ديالو وضمان استمراريته من خلال اعتماد رؤية شاملة ومتكاملة.

وعندنا يعني المحاور:

- أولاً: تحديث المنظومة القانونية من خلال إصدار القانون ديال 84.21 ديال تربية الأحياء المائية، وكذلك القانون ديال الوكالة اللي كتكلف بهاذ القطاع لتمكين المستثمرين من رؤية واضحة فهاذ المجال؛

- توفير الفضاءات الملائمة لإيواء أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية: وضع 8 ديال المخططات لتهيئة تربية الأحياء المائية، وكتشمل على 65% من الشريط الساحلي الوطني؛

- من جهة أخرى تعزيز الاستثمارات: إطلاق 16 طلب لإبداء الاهتمام موجبة لفئة المستثمرين المغاربة والشباب وكذلك الأجانب، وكذلك فيما يخص التأطير والدعم لجلب هاذ الاستثمارات؛

- مواكبة المشاريع اللي كتلائم مع المؤهلات المجالية؛

- توفير الكفاءات المهنية؛

- العمل على إدماج التعاونيات؛

- إرساء تحفيزات لتشجيع الاستثمار: اليوم عندنا 451 مشروع اللي كنواكبوه بواحد الاستثمار ديال 5 ملايين ديال الدرهم، وعندنا كذلك تعزيز التنافسية ديال النشاط عبر تمديد الإجراءات الجبائية

ضروري، ويجب الاستمرار في توسيع قاعدته، خصوصا وأننا نتوفر على حزام بحري طويل ومهم، مؤكدين على ضرورة ومواكبة المشاريع المنجزة وتوفير المزيد من البنيات التحتية في جميع جهات المملكة.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي الهلالي، أمين مجلس المستشارين.

السيد الوزير عندكم شي..

إذن نمر للسؤال الموالي وخاص بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ويتعلق الأمر هنا "بتطور البحث العلمي في مجال الصيد البحري".

السي عبد السلام، السيد رئيس الفريق المحترم، قيدوم البرلمانين، تفضل.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الأخوات والإخوة،

في الحقيقة عندما نتحدث عن تطوير البحث العلمي، يكفي أن أقول تطوير البحث العلمي ليصل الخبر وتصل المعنى إلى السيد الوزير المحترم، كيف لا وهو صاحب ومن مهوسي البحث العلمي في مجال الفلاحة.

هنا مجال الصيد البحري، ولكن بصفة عامة عندما نقول تطور، فهذا لا يجادل فيه إثنان. بأن بلادنا نهجت تطورا أو ثورة كبيرة في مجال تطور أو تطوير الزراعة والفلاحة، وحتى الصيد البحري، ها نحن سبقنا أحد الفرقاء عندما تحدث عن المجال البحري وصيد الأسماك والعناية بهاذ الصيد، لأننا أصبحت مدينة الداخلة وغيرها من المدن نموذجاً يقتدى بتربية الأسماك وترويجها وبيعها، وهذه ثورة علمية يمكننا أن نفتخر بها.

السيد الوزير،

المجال ديال التطور العلمي، أظن أنكم في مستوى أنكم تبدعون وأنكم تفكرون، وأنكم رائد في مجال البحث العلمي، السيد الوزير، فأنا بدوري، باسم الفريق الاستقلالي، أؤكد عن أهمية هذا التطور، ولا يخامرني شك بأن الحكومة الحالية تمشي في إطار الثورة العلمية والتطور الذي يجب أن تشملها هذه البحوث.

السيد الوزير،

أهنتكم باسم الفريق الاستقلالي على المبادرات التي تقومون بها

والضريبية، خصوصا فيما يخص المدخلات ديال الأعلاف.  
شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

السيد الأمين تفضل.

### المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إن طرح هاذ السؤال اليوم، لديه راهنية كبيرة، مرتبطة بالنقاش الدائر حول الأمن الغذائي ببلادنا، ودور الثروة السمكية في هذا الأمن الغذائي.

الحمد لله بلادنا تحظى بثروة سمكية هائلة، كتلعب فيها تربية الأحياء المائية دورا أساسيا، بفضل حسن تدبير الوزارة الوصية على القطاع اللي أنتم على رأسها، السيد الوزير المحترم.

طبعا، نحن نعرف أن 50% من الاستهلاك الوطني يأتي من الأحياء المائية، وهذا بسبب تضافر مجموعة من العوامل، أهمها أن الدولة خصصت مجموعة من البرامج ومجموعة من التحفيزات في هذا الإطار، ولكن أيضا لا يجب أن ننسى الدور الكبير الذي لعبته وتلعبه الوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية، والتي أحدثت منذ 13 سنة فقط.

وفي اعتقادنا، السيد الوزير، من الضروري مواصلة دعم هذه الوكالة بجميع الإمكانيات الضرورية، حتى تتمكن من مواصلة إنجاز مشاريعها المستقبلية وتوفير المناخ المناسب لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

وبالمناسبة، نوه بسياسة الدعم التي منحتها الحكومة للمستثمرين في مجال الأحياء المائية، خاصة الشباب، الصيد التقليدي وتعاونيات الصيد البحري.

وفي نفس الوقت، أرى أنه من المناسب الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التالية:

- أولا: توسيع عمل الوكالة من خلال إحداث مديريات إقليمية وجهوية تابعة لهذه الوكالة في كافة جهات المملكة المطلة على البحر؛

- ثانيا: الاهتمام بالتكوين بالنسبة للمتعلمين في قطاع الأحياء المائية، وخاصة التقنيين والغطاسين وغيرهم؛

- ثالثا: مواكبة الشباب والتعاونيات خاصة الجانب المالي؛

- رابعا: الاهتمام بمجال البحث العلمي والابتكار في القطاع؛

- خامسا، تأمين تزويد المزارع بالبذور والمفرخات وصغار الأسماك.

وفي الأخير، نؤكد السيد الوزير، أن تنمية الأحياء المائية أمر

الاستزراع الإصطناعي، مما يمكن من تحسين تقنية التربية الاصطناعية لتحسين معدلات النمو والإنتاجية للأسماك المستزرعة. تكييف وتطوير تقنيات جديدة لتربية الأحياء المائية.

ولتعزيز الدور ديال هاذ المعهد في المستقبل إن شاء الله، تم:

- اعتماد استراتيجية جديدة من هنا ل 2030، وتيتم يعني التنزيل ديالها عبر تعزيز المشاريع ديال البحث والابتكار الخاصة باحتياجات ديال المهنيين

- مواصلة تطوير أسطول البحث العلمي وعلم المحيطات؛

- تطوير البنية التحتية للبحث؛

- تعزيز إتاحة المعلومات للمهنيين والباحثين؛

- استهداف النجاعة والجودة؛

- خلق روابط الشراكة مع المقاولات وتشجيع الابتكار لخلق منتجات جديدة ومبتكرة؛

- وأخيرا، العمل على التطور المستمر لتنافسية المنتج المغربي في الأسواق الدولية.

### السيد رئيس الجلسة:

عندكم شي إضافة السيد المستشار؟

إذن أمر للسؤال الموالي وخاص بفريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه "تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع الصيد البحري".

السي مسعود تفضل، السيد المستشار المحترم.

### المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن الإجراءات والتدابير التي ستخضعونها من أجل تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع الصيد البحري، نسائلكم؟

### السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأهنتكم على الاجتهاد الذي يدب في هذه الوزارة، فهنيئا لنا بكم. والله الموفق.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد الوزير من أجل الرد.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم على هاذ السؤال المهم، لأن فعلا البحث العلمي والابتكار هي ركيزة أساسية في التدبير المستدام للثروات البحرية، وكيلعب واحد الدور حاسم فالمواجهة ديال التحديات المتزايدة اللي كي يعرفها هاذ القطاع.

وخلال السنوات الماضية، بغيت غير نقول بأنه تم واحد الدعم اللي مهم وربما غير مسبوق لمنظومة البحث والابتكار من خلال تعزيز القدرات العلمية والتقنية للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، واللي يعتبر من أقوى القدرات العلمية اللي كاينة على الصعيد القاري بواحد الأسطول اللي كيتكون من 6 ديال البواخر للبحث العلمي وعلم المحيطات وعدة مختبرات طول السواحل الوطنية.

وحقق المعهد إنجازات أساسية، أخص بالذكر:

- الجانب الأول هو إعداد الأسس العلمية والتقنية لتحسين الاستدامة وفيها:

• بلورة مخططات تهيئة المصايد والترتيب ديالها وتحديد المستويات ديال الاستغلال ديالها؛

• تحديد حصص ومجهود الصيد الذي يتلاءم مع مستوى المخزونات ومع التغيرات الطبيعية للأرصدة؛

• برامج معلوماتية لتتبع وتقييم المصايد وتوقع دينامية الأصناف.

- الجانب الثاني هو تعزيز الفعالية الاقتصادية عبر تطوير النسيج الصناعي للصيد البحري وتأمين المنتجات البحرية وتحسين التنافسية ديالو من خلال تطوير منتجات مبتكرة، وتطبيق عمليات جديدة لتحسين الجودة بشراكة طبعاً مع المهنيين.

- وفي الجانب ديال تربية الأحياء المائية: هذا القطاع ما يمكنلوش يتطور بدون ابتكار وبدون بحث علمي، فكانت هناك تطوير تقنيات

في هذا الموضوع.

فالصناعة التحويلية في قطاع الصيد البحري تعد من الفرص الاستثمارية الحيوية المهمة المتاحة ببلادنا لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وكذلك لخلق فرص الشغل، وما يرتبط بذلك من قطاعات أخرى مثل التسويق والتوزيع والخدمات اللوجيستية، بالإضافة إلى تحويل المنتجات البحرية إلى منتجات نهائية تخلق قيمة مضافة.

السيد الوزير المحترم،

لتشجيع الاستثمار في هذه الصناعة التحويلية، يتوجب:

- مواصلة العمل على منع استنزاف الثروة السمكية من طرف البواخر التي لا تحترم السقف المحدد، وكذلك الزيادة في العطلة البيولوجية، وخاصة بالنسبة للسردين، كما تعلمون السيد الوزير، الآن السردين مفقود في الأسواق الوطنية، وحتى إذا كان كيكون ذلك السردين الصغير والصغير بزاف؛

- وكذلك إعطاء أهمية كبرى للبحث العلمي، كما قال الزميل، وكيفما عرفتو حاليا في شواطئ الداخلة كايين واحد نفوق ديال ذاك النوع ديال سمك البوري ومازال ما تعرفش؛

- كذلك، ضرورة التنسيق الشامل بين جميع المتدخلين لتوفير مناخ للأعمال مناسب في هذا القطاع؛

- سن إجراءات مسطرية مبسطة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاع؛

- تحسين البنيات التحتية التي تعد أساسية في جذب الاستثمارات، لاسيما بالمناطق الجنوبية وبالمدين البحرية المتوسطة والصغيرة، من خلال إنشاء وتطوير مناطق صناعية، وأخرى للتسريع الصناعية مجهزة بكافة الخدمات الأساسية لتسهيل نقل البضائع؛

- توفير الخدمات اللوجيستية التي ستضمن تعزيز عمليات التخزين، بالإضافة إلى تشجيع التكنولوجيا الحديثة بشكل يعزز جودة ومنافسة المنتج المغربي في السوق العالمية.

- وأخيرا، العناية بقطاع تربية الأحياء المائية، بتوفير جزء مهم من المادة الأولية لهذه الصناعات التحويلية البحرية، مع ضمان استدامة الثورة السمكية.

بهاذ المناسبة، السيد الوزير، الأماكن اللي كايين في جهة سوس- ماسة اللي مخصصين لهاذ النوع ديال التربية ديال الأحياء مازال باقي معطلين شوية، مازال ما طلقتهوم باش يشتغلو، كيف كتعرفو واحد العدد مهم ديال اليد العاملة غادي تمكن باش تشتغل فهاذ الأماكن.

وشكرا السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فمخطط "أليوتيس" ضخ واحد الدينامية جديدة فالقطاع ديال الصيد البحري، وحقق إنجازات اقتصادية واجتماعية هامة، وكان لها واحد الوقع جد إيجابي على 3 ديال الأبعاد:

أولا، المحافظة على الثروات البحرية والاستدامة ديالها؛

ثانيا، التسويق وما يرتبط به من بنيات تحتية وخدمات؛

ثالثا، تطوير صناعة الصيد البحري والرفع من التنافسية ديالها.

فيما يخص التثمين ديال المنتجات البحرية، كتوفر البلاد ديالنا على نصيب صناعي ديال 518 وحدة صناعية، كتعمل على تثمين المنتجات البحرية المفرغة بالمواد الوطنية.

وعرف الاستثمار فهاذ المجال تطورا ملحوظا، حيث انتقل من 248 مليون ديال الدرهم فسنة 2020 إلى مليار ديال الدرهم سنة 2023، أي بواحد النمو ديال 11%.

وعلى مستوى التنافسية وجاذبية المنتجات البحرية المغربية المثمنة، تم تسجيل انتعاش غير مسبوق للصادرات من الأسماك ومن خلال تحقيق رقم معادلات ديال 31 مليار ديال الدرهم فسنة 2023، أي بواحد المتوسط نمو ديال 7% مقارنة مع سنة 2010.

ومن المشاريع والإجراءات المعتمدة في إطار تشجيع الاستثمار، أخص بالذكر:

- البرنامج المتعلق بالابتكار والتجديد، مرة أخرى الابتكار والبحث العلمي الذي يهدف إلى تشجيع الشركات العاملة في القطاع على تطوير منتجات جديدة وذات مردودية أكبر وكتثمن المنتج يعني أحسن؛

- مواكبة المستثمرين بقطاع الصناعات التحويلية قبل وأثناء وبعد إنجاز المشاريع الجديدة من أجل الاستجابة ديالها للقوانين ومعايير السلامة الصحية للحصول على التراخيص والاعتمادات الصحية؛

- وضع رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين المهتمين بتحويل الموارد البحرية دليل المستثمر، حسب نشاط الصناعات التحويلية؛

- مصاحبة المستثمرين الراغبين في الاستفادة من منتوجات صندوق الضمان المركزي، ومن بينها ضمان القروض الاستثمارية الممنوحة من طرف البنوك ودعم طلبات المستثمرين الموضوعية رهن إشارة اللجنة الوطنية للاستثمار، قصد إبرام عقود استثمار مع الدولة.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد المستشار المحترم، تفضلوا في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:**

شكرا السيد الوزير المحترم على ما أدليتم بها من توضيحات مهمة

ديالكم.

ولكن، موازاة مع المشاريع والأوراش ديال تنزيل "استراتيجية الجيل الأخضر"، هي أوراش مهيكلة كيتم تنزيل الإعانات وتديبرهاذ الظرفية منذ آخر سنة 2021 اللي فيها برامج للتخفيف عن آثار الجفاف لدعم الفلاحين ومربي الماشية وحماية سلاسل الإنتاج النباتية والحيوانية.

منذ يوليو 2023، واحنا كنزلو واحد البرنامج اللي كان اعطى التعليمات ديالو جلالة الملك حفظه الله باش يتنزل باش يدار، واللي فيه 10 المليار ديال الدرهم، فيه:

- دعم سلاسل الإنتاج النباتي: واللي تخصصت له 4 المليار ديال الدرهم، وخصوصا:

• دعم العوامل ديال الإنتاج اللي فيها البذور؛

• ثلث الثمن بالنسبة للحبوب؛

• الشمندر 1000 درهم بالنسبة للهكتار؛

• دعم البذور ديال الطماطم والبطاطس والبصل، 50 حتى لـ 70%؛

• وكاين كذلك الأسمدة كما قلت من قبل؛

• سقي الأشجار فالمشاريع ديال الفلاحة التضامنية؛

- دعم سلاسل الإنتاج الحيواني: تم تخصيص 5 ديال الملايير ديال الدرهم وفيها اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب.

ولحد الآن تم:

• توزيع من يوليوز الماضي 7 دالمليون ديال القنطار من الشعير المدعم لفائدة 460 ألف مستفيد؛

• توزيع ديال 3.2 مليون قنطار من الأعلاف المركبة لفائدة 307000 مستفيد؛

• توريد الماشية بمختلف الوسائل على الصعيد الوطني بميزانية إجمالية كتفوت 61 مليون ديال الدرهم؛

• والحماية الصحية للقطيع بالمجان على الصعيد الوطني؛

• وصرف التعويضات طبعا ديال التأمين الفلاحي، واللي كل المناطق اللي مؤمنة والضيعات اللي مؤمنة غادي تستافد من هاذ التعويضات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، لكم الكلمة.

تفضلوا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عندكم 29 ثانية.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فبغيت غير نقول للسيد المستشار المحترم على أن بالنسبة لأكادير، أنا البارح كنت فأكادير وتناقشنا على هاذ الموضوع، وإن شاء الله غادي نحاولو مع السيد الوالي باش نسرعوهاذ الإطلاق ديال هاذيك المنطقة.

فيما يخص نفوق بعض الأنواع، خصنا نعرفو، طبعا خص المراقبة، تعزيز المراقبة، ولكن اللي ما خصناش ننساوه هو التأثير ديال هاذ التغيرات اللي احنا كنعيشوه اليوم وربما ما عارفينش أشنو واقع فيما يخص..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الموالي هو للفريق الحركي حول "دعم الفئات المتضررة من الجفاف".

السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

مع توالي سنوات الجفاف، تعرى الغطاء على الوضع الهش اللي كيعاني منه القطاع الفلاحي، لا فالشق الإنتاجي ديالو ولا في الشق المرتبط بالمنظومة السوسيواقتصادية في البوادي.

على هاذ الأساس، كنساء لكم على الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة للحد من هاذ الوضع إيلا ما قلت الصعب راه جد مخيف؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات السادة المستشارون المحترمون،

فطبعا هاذ الجفاف اللي طال هاذي 3 دالسنوات وأكثر من 3 دالسنوات، عنده واحد التأثير كبير على القطاع، كما جاء في التدخل

**المستشار السيد يونس ملال:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

صراحة، وضع الفلاح الصغير والمتوسط، الفلاح والكساب الصغير والمتوسط اليوم، هو وضع جد صعب، هو كيعيش ما بين المطرقة والسندان، هو كيعاني صراحة من غلاء وسائل الإنتاج، كنهضر على المحروقات، كنهضر على البذور، كنهضر على المدخلات والأعلاف. وفاش ذك البركة من الغلة ومن الكسبية كتوجد، كيلقى راسو، في ظل واحد الغياب ديال واحد السياسة تسويقية مهيكلية، تحت فريسة للشناقة والوسطاء.

هاذ الشئي، السيد الوزير، كيحيلنا إلى نجاعة البرامج الحكومية المتبعة فهاذ المجال هذا، وأخص بالذكر المغرب والجيل الأخضرين، 30 سنة والبلاد كتستثمر العديد من المليارات ديال الدراهم فهاذ البرامج هاذو.

واش الأهداف اللي وصلنا ليها هي الأهداف المتوخاة؟

اليوم كنستوردو القمح ديالنا، كنستوردو الأعلاف ديالنا، كنستوردو البذور ديالنا، ما يمكنش نبقاو غادين هكذا.

فاش كنهضرو على الاستيراد، الدور ديال الحكومة ماشي فقط هو أنها تفتح الباب على مصراعيه للاستيراد، فاش كنفتحو الباب على مصراعيه كنرسخو العجز التجاري ديالنا، كنستنزفو العملة الصعبة، وكهلهكودوك السلاسل الإنتاجية المحلية اللي باقة.

وبما أن المناسبة شرط، وصلة بهاذ الموضوع هذا، غادي نتحدثو على عيد الأضحى، واحنا على بعد واحد 15 يوم، وفي ظل هاذ الأنباء هاذي، وهاذ المعلومات اللي كتوصلنا على غلاء ديال 30 و50% ديال الأسعار على واحد الارتفاع ديال 14 و13 درهم فالثمن ديال الكيلو فالأسواق الكبرى.

كنتمنى، السيد الوزير، أنكم تستغلو هاذ الفرصة هاذي، باش تجاوبونا على جوج الأسئلة:

اليوم ما بقيناش كنهضرو على واحد السوق حر، الدولة كتستثمر الملايير ديال الدراهم، باش الإعانات المباشرة (TVA<sup>7</sup>)، الناس اللي ما كيخلصوهاش، اليوم الدولة خصها تتحمل المسؤولية ديالها فمراقبة الأسعار، وتقولو للمغاربة الثمن ديال الكيلو بشحال غادي يكون.

السؤال الثاني، السيد الوزير المحترم، هاذي هي السنة الثانية واحنا كنستوردو الأغنام، اعطيونا الرؤية ديالكم من هنا عام، من هنا عامين، واش غادي نبقاو نستوردو، واش كايين واحد السياسة اللي غادي تحقق لينا واحد الاكتفاء ذاتي ولالا، السيد الوزير؟

<sup>7</sup> Taxe sur la Valeur Ajoutée.

آخر موضوع اللي غنختم به، هو فيما يخص المؤسسات العمومية، واحنا تابعنا المجلس الوزاري الأخير اللي ترأسو صاحب الجلالة، كتنمناو أنكم تستلهمو منه الدروس وأنكم تسارعو للإصلاح ديال هاذ المؤسسات.

احنا فالفرق الحركي، راسلناكم، إيلا سمحت لي السيد الرئيس، عديد المرات، لاسيما على القرض الفلاحي ومراكز الاستثمار الفلاحي اللي ما كتستجيبش للطلبات ديال العديد من المستثمرين باش يتجاوزو ذوك المشاكل البيروقراطية والإشكاليات اللي كاينة.

كتنمناو أنكم تدخلو شخصيا باش تلقاو واحد الحل، ونسرعو بالاستثمار ونسرعو فخلق الثروة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال والسؤال ذو راهنية كبيرة.

والتعقيب يرجع للسيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

فشوف الإنتاج هي معادلة، معادلة أشنو فيها: استعمال الموارد الطبيعية اللي هوما على الأخص التربة والماء، وكيكون عندك الإنتاج.

اليوم، راه احنا فواحد الظرفية اللي الماء قل، إيلا ماجاكش الماء من الشتا خص يكون عندك السقي.

اليوم عندنا 680 مليون متر مكعب ديال المياه هي باش كنتاجوهاذ الشئي اللي كتشوفوه على الصعيد الوطني واللي كيمول السوق الوطنية، مقارنة مع 3 حتى لـ 4 مليار ديال الدرهم اللي كتخص الإنتاج الوطني.

فما كاينش فيها سياسات ولا فيها هذا، هاذي هي المعادلة الحقيقية، مهما كانت الرؤية ومهما كانت السياسة.

ونطلبو الله أولا يرحمنا فهاذ المناسبة هاذي، وما يمكنلكش، وهذا طبعنا احنا عارفين بأن الفلاحة تضررو بزاف، خصوصا هاذ الكسابة وفالمناطق البورية، وحتى الاستثمارات اللي كانت الكبرى اللي كانت فالمنطق المسقية اليوم فيها إشكالات، لأن السقي ما بقاش عندهم.

فالاستراتيجيات أعطت الثمار ديالها، خصنا نعرفو لو كان ما تدارتش ذوك الاستراتيجيات كيفاش غيكون عندنا الوضع اليوم؟ راه تنقول لك بـ 600 مليون ديال المتر مكعب هو اللي كنتاجو به هاذ الشئي اللي كتشوفوه على الصعيد الوطني، والحمد لله التموين ديال السوق

## السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

مع هاذ الشي طبعا القطاع كيوواجه عدة تحديات، ولكن المؤشرات والأرقام راه كاينة والإنتاج راه كيتزايد والتثمين كيتزايد بصفة مستمرة، فاستراتيجية "اليوتيس" كتأطر هاذ القطاع، واحنا غادين فالتنزيل ديال عدة مشاريع اللي كتعالج العديد من هاذ الإكراهات لتطوير المنظومة ديال الصيد البحري، وهاذ الشي بشراكة طبعا مستمرة مع كل الفاعلين والمهنيين اللي كنعملو معهم بصفة مستمرة، لا فيما يخص الغرف المهنية ولا فيما يخص الكنفدراليات.

والتداعيات طبعا ديال الطرفية الاقتصادية اللي تيعيشها العالم وتنعيشها بلادنا فهاذ السنوات الأخيرة، كان هناك يعني ارتفاع ديال الأسعار، وخاصة الطاقة، وتأثرت العديد من القطاعات من جراء هاذ الأسعار المرتفعة وغير المستقرة للمحروقات، والحكومة كتسعى جاهدة للحد من تأثير هاذ الارتفاع، من خلال التدخل ديالها لحماية القدرة الشرائية ديال الأسر المغربية، وكذلك القطاع.

فيما يخص يعني القطاع ديال الصيد البحري والمواكبة ديال ووكل ما تعمل في إطار الاستراتيجية ديال "اليوتيس"، غير باش نقول لك بأن اليوم احنا الهاجس ديالنا أو ربما من الأولويات هو التحديث ديال القطاع التقليدي ديال الصيد التقليدي، وهاذو هوما المشاكل اللي هضرتو عليهم.

وهاذ القطاع يعني خصو واحد الهيكلة وإعادة الهيكلة والتحديث ديالو، وفيما يخص يعني لا القوارب وفيما يخص الجانب ديال السلامة نتاع يعني البحارة، وكذلك التثمين ديال ذلك المنتج اللي تيجرجو منه عبر الدعم ديال التعاونيات، خصوصا على صعيد البحر الأبيض المتوسط والشمال ديال المحيط الأطلسي.

وهاذ الشي كلها مشاريع اللي داخله، وكاين كذلك الجانب ديال دعم الإنتاج عبر الأحياء المائية، اللي هضرتنا عليه من قبل، وحتى هي فيها الدعم ديال صغار المنتجين وعبر التعاونيات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وأعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب على رد السيد الوزير.

راه اليوم راه كاين، تهضرو على الأئمة، ولكن راه خصنا نهضرو على الكميات وعلى التموين ديال السوق.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير، للأسف.

أمر للسؤال الموالي وهو للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، ويتعلق الأمر "بدعم المهنيين بقطاع الصيد البحري".

الأستاذ السالك تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، بداية وبشكل مقتضب منذ ثلاث سنوات يعاني مخزون الأسماك السطحية الصغيرة ببلادنا انهيارا تاما للمخزون السمكي، مما أثر بشكل مباشر على المهنيين في قطاع الصيد البحري والصناعات التحويلية المرتبطة به.

واستحضر هنا مصيدة المرسى التي تعاني ندرة حادة في الأسماك السطحية، حيث أنها عرفت انخفاضا بـ 60% في هذه السنة، وفي السنوات الثلاثة الماضية أكثر من 30% التي أدت إلى إفلاس أغلب العاملين في هذا القطاع، قطاع الصيد البحري، وعلى رأسهم البحارة، جراء تراكم الديون وبالتالي انهيار قدرتهم الشرائية.

وزد على ذلك، قطاع التعليب وتجميد الأسماك الذي يساهم في تشغيل 35 ألف منصب شغل مباشر و120 ألف منصب شغل غير مباشر، يعيشون اضطرابات كبيرة منذ سنوات لا مثيل لها من حيث مشاكل ندرة الأسماك وقلة التمويلات البنكية والمنافسة asiوية التي باتت تهدد هذه الصناعات الحيوية.

وزد على ذلك، السيد الوزير، وما زاد الوضع سوءا هو تعامل الوزارة مع هذا الوضع الكارثي، حيث لم تقم بأي تدخل، مع العلم، السيد الوزير، أن هناك كانت رسائل منا ومن جميع المتدخلين في هذا القطاع وعن خطورة هذه الأزمة دون أي مجهود يذكر من جانبكم.

وعليه، السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة لإنقاذ مهنيي الصيد البحري من هذا الوضع الخطير والحفاظ على هذا القطاع الحيوي ببلادنا، خاصة بالأقاليم الجنوبية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

**المستشار السيد السالك الموساوي:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

السيد الوزير،

حتى نقيس باللموس الوضع الذي نعيشه اليوم في هذا السياق، يجب علينا التحدث بلغة الأرقام، حيث شهدنا انخفاضا في نسبة تفريغ الأسماك السطحية بين عام 2022 و2023 بنسبة تفوق 20%، مع انخفاض بنسبة 30% فيما يخص السردين، والذي ينخفض بنسبة 12% سنويا منذ عام 2021، وهذا الانخفاض الحاد أثربشكل كبير على الموانئ ببلادنا والمصانع التحويلية وكذلك مهنيي الصيد البحري.

إننا نرى اليوم، السيد الوزير، أن تجاوز هذه الأزمة داخل الموانئ الجنوبية، يستلزم السماح لمراكب السردين بمحاولة الصيد بالسواحل التي تعرف وفرة الموارد السمكية، إضافة إلى وضع خطة عمل تتضمن إجراءات قصيرة وطويلة الأجل لمعالجة انخفاض المخزون السمكي وضمان استدامة الموارد البحرية، مع ضرورة توفير دعم مالي مباشر للمهنيين المتضررين، خاصة البحارة، لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وحماية الأسر التي تعتمد على هذا القطاع.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

عندكم شي تعقيب؟

إذن إيلا ما كانش تعقيب السيد الوزير، أمر للسؤال الموالي وهو مخصص للسيد خالد السطي حول "خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع المياه والغابات"، فلکم الكلمة السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد خالد السطي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

وأنا بصدد إعداد التعقيب، توصلت صباح اليوم بمقال صحفي: "غليان بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للمياه والغابات، إقصاء موظفين من منحة العيد وعدم نقل ممتلكات وعقارات بالملايير".

عندها علاقة بالأعمال الاجتماعية وعندها علاقة بالحوار القطاعي في الوكالة.

نتمناو، السيد الوزير، أنکم تعطیونا أهم الخلاصات ديال الحوار القطاعي بالوكالة، وخصوصا مسألة الأعمال الاجتماعية، خصوصا ونحن على أبواب عيد الأضحى المبارك؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فاستراتيجية "غابات المغرب" التي طلقها جلالة الملك في 2020 كتولي أهمية للنهوض بالموارد البشرية والتأهيل ديالها، لأن هي الدعامة الأساسية لتحقيق الأهداف المسطرة فهاذ الاستراتيجية.

والوكالة الوطنية للمياه والغابات تتعمل على الحوار مع الشركاء الاجتماعيين الممثلين لمستخدمي القطاع، عبر عقد عدة اجتماعات التي هي منتظمة، والتي كان فيها:

- دراسة مطالب المستخدمين من مختلف الفرقاء الاجتماعيين؛

- التفاعل مع مختلف الاقتراحات والمبادرات البناءة للتنظيمات

النقابية؛

- تصفية عدة ملفات ووضعيات إدارية ومهنية متراكمة، خاصة صرف التعويضات عن التنقل والمنح السنوية وامتحانات الكفاءات والترقيات؛

- اعتماد آليات الرقمنة للملفات المرتبطة بتسوية الوضعية الإدارية للموظفين، بما فيها ملفات المعاشات المدنية لتسريع توصل المتقاعدين بالمعاشات ديالهم؛

- ووضع مخططات للعمل مع شركاء مهنيين ديال الوكالة؛

- وإعادة تنظيم كذلك الوحدات الترابية للوكالة لتحسين ظروف العمل، عبر إحداث دوائر تنمية للمجال الغابوي ومناطق القرب الغابوية ووحدات الحيوانات المتوحشة.

ومن جهة أخرى، كيضمن النظام الأساسي الخاص بمستخدمي الوكالة النظام الأساسي ديالهم كييسم لهم بالرفع من المردودية، وخلق مناخ من التنافسية في إنجاز المهام ديالهم.

وطبعا هذه التدابير وغيرها كتدعمها الوزارة وكتحرص على التزليل ديال المضامين ديال الحوار التي كيكون مع الشركاء الاجتماعيين بين الوكالة وبين الشركاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السي السطي تفضل.  
منضبط تبارك الله عليك، الله يعطيك الصحة.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ الحوار الاجتماعي القطاعي سبق لنا هضرنا معك فيه مرارا وتكرارا، ولكن أعتقد أنكم ربما كتديرو ذلك الشي اللي بغيتو انتوما فقط، السيد الوزير.

غتمسح لي، السيد الوزير، الجامعة المغربية للفلاحة عندها التمثيلية ديال 6%، لحد الآن السيد الوزير باقي كاع ما استقبلتتها، مرة كتقولو لنا ما عندكمش 6% ما تحضروش، ولا عندنا 6% ما كتحضرونناش، ما عرفتش هاذ القضية.

هاذ الأمر، عند السيد الوزير المرة الثالثة.

كنتمناو، السيد الوزير، على أنك تعاود تحكم للضمير ديالك بالدرجة الأولى، ومادام على أن النقابة عندها التمثيلية ديالها اللي كتطلبوها خصكم تستقبلوهم، السيد الوزير، راه عيب.

المسألة الثانية، فيما يخص المياه والغابات، كنعتمدو على أن حتى الاستراتيجية اللي دويت عليها، السيد الوزير، منذ التوقيع ديالها أمام جلالة الملك لحد الآن كايين بطاء شديد جدا والدليل مازال ما كايينش إشكالية ثلاثة مهن: المهنة ديال شرطة المياه والغابات، مهنة شرطة التمشيط، ومهنة التنمية، هاذ الشي باقي ما دارو فيه والو الناس ديال المياه والغابات.

لذلك، نعاودونقولو، السيد الوزير، على أن الخدمات الاجتماعية لازالت متدنية رغم إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية. واخا كاينة مؤسسة بالقانون وصادق عليها البرلمان، مازال الجمعية كتدير الأعمال الاجتماعية، سواء مركزيا ولا حتى في المشروع السكني ديال القنيطرة، واللي كنعتمد الكلفة ديالو المالية 8 ديال المليار، كايين إشكالية في التحفيز، ضعف ديال التحفيز.

آخرهم، السيد الوزير، هو المنحة اللي تدارت للعهد، تم إقصاء الموظفين اللي في السلم 11 وإقصاء المهندسين، وتدارت 800 درهم لباقى الموظفين، وكنعتقد المقال الصحفي اللي خرج اليوم في إحدى اليوميات فيه كاع التفاصيل.

كايين غياب العدالة الأجرية بخصوص مناصب المسؤولية.

كايين كذلك مجموعة ديال الإكراهات الأخرى، الوقت ما كييسمحش.

لذلك، السيد الوزير، نعاودونقترحو عليكم على أن ضرورة النهوض

بالأعمال الاجتماعية عبر مؤسسة الأعمال الاجتماعية.

وبالمناسبة، فقد تم الإعلان عن منحة كما قلت القضية ديال العيد وتجاوز، ما وقع فيها ما يسيى بسياسة "فرق تسد"، علما على أن هاذ المنحة هي كاع الموظفين تقريبا كيستافدو منها.

التسريع بتنفيذ المشاريع الاجتماعية في إطار السكن، وهنا نسألکم عن السكن ديال القنيطرة فين وصل السيد الوزير؟

كايين كذلك خدمات نادي المعمورة بسلا وتزويده بالتجهيزات الضرورية.

ثم بغينا نسلوكم كذلك كان تحويل بين الجمعية والمؤسسة واش كانت شي مراقبة مالية والتقارير ديالها، وما إلى ذلك؟

ثم، لا بد كذلك التسريع بمعالجة طلبات إنهاء الإلحاق بالوكالة، فالقانون المحدث للوكالة ينص على إلحاق جماعي للموظفين لمدة ثلاث سنوات تبتدى من تاريخ المصادقة على النظام الأساسي للوكالة، هاذ 3 السنين، السيد الوزير، تقريبا غادي تكمل في أبريل 2025، ولكن باقي فيها بطاء.

ثم كايين غياب العدالة الأجرية.

أيضا، مراجعة توزيع موظفي الإدارة خاصة بالنسبة لفئة التقنيين والمهندسين.

والأهم والأساسي، لا بد من مراجعة النظام الأساسي للوكالة، بما يحفظ حقوق الموظفين والمستخدمين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم شي تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فكنعرفو بأن الوكالة هي حديثة العهد، وباقى هناك طبعا بعض الإشكالات فيما يخص يعني التدبير، ولكن احنا فالطريق ديال التسوية ديالها.

نفس العملية بالنسبة للمؤسسة ديال النهوض بالأعمال الاجتماعية، وهذا راه واحد الزهر عندهم باش كايين هاذ المؤسسة هاذي، وطبعيا باش نتنقلو من الجمعية للمؤسسة، كايين هناك بعض المشاكل اللي كانت باقية يعني خصها تحل، وهي في طريق يعني الحل ديالها، ولكن المؤسسة

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياهوالغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعيد الأضحى المبارك هو موعد سنوي جد مهم بالنسبة لبلادنا والمجتمع ديالنا، وكذلك مربى الماشية، لأن فهاذ اليوم تيتتم التحويل ديال ما يزيد على 14 مليار ديال الدرهم للعالم القروي فهاذ المناسبة، وللسنة الثالثة على التوالي قطاع ديال تربية الماشية كيتأثر بصفة يعني مباشرة بالجفاف الحاد، واللي تتعيشو بلادنا مع تدهور الغطاء النباتي وانخفاض الزراعات الكلتية وغلاء الأعلاف.

وطبعا، لمواجهة هاذ الظرفية، قمنا بتنزيل برنامج دعم مربى الماشية هاذي السنة الثالثة على التوالي، برنامجين ديال 10 دالمليار كل واحد، هي 20 مليار ديال الدرهم، ولكن مازال التنزيل ديال الثاني، لأجل التخفيف من آثار شح التساقطات عبر مواصلة دعم الأعلاف وتوريد الماشية.

واستعدادا لهاد الشعيرة، شرعنا منذ شهر نونبر الماضي في تنزيل البرنامج التحضيري اللي تيكون كل سنة، واللي تيصمن الإجراءات التالية:

✓ عندنا الجانب ديال المعطيات الميدانية وإرساء مسطرة تتبع المسار، وكيصمن يعني الإحصائيات:

- فالיום القطيع الوطني من الأغنام، مجموع القطيع الوطني هو 20.3 مليون رأس، هاذي إحصائيات محينة من الأغنام، فها واحد الانخفاض ديال 2% بالنسبة للسنة الماضية، وعندنا الماعز 5.4 مليون رأس، الانخفاض ديال 4% بالنسبة للسنة الماضية.

- اليوم عندنا تسجيل وحدات ديال تربية وتسمين الأغنام والماعز الموجهة للعيد كتبلغ 214.000 وحدة.

- التقييم الدقيق للتوقعات ديال العرض بتنسيق طبعا مع المهنيين وكل الشركاء، وكيبلغ العرض المرتقب 7.8 مليون رأس، ومنها 6.8 مليون رأس من الأغنام ومليون رأس من الماعز؛

- والطلب تيتقدر بحوالي 6 دالمليون رأس بناء على الإحصائيات ديال السنة الماضية، ومنها 5.4 من الأغنام و600.000 من الماعز، إذن العرض تيفوق بكثير الطلب؛

- عملية التقييم اللي هي مهمة جدا لتتبع المسار ديال الأغنام والماعز الموجهة للأضاحي وصلنا لحد اليوم 5.8 مليون رأس.

غادي تعمل، وهي غادي تحل لنا عدة مشاكل اللي هضرتو عليها، بما فيها ذلك هاذ المنحة ديال لآخر.. باش تكون المعايير اللي معروفة.

السيد رئيس الجلسة:

أمر للسؤال الموالي وهو مخصص لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول "أسعار الأضاحي".

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير اللي اتخذتها الحكومة لضمان استقرار أسعار الأضاحي وحماية القدرة الشرائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياهوالغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فطبعا عيد الأضحى المبارك..

السيد رئيس الجلسة:

كاين عندنا هنا السيد الوزير إلى سمحت وحدة الموضوع، جوج دالأستئلة.

السؤال الموالي للفريق الاشتراكي حول "ضمان أداء المغاربة لشعيرة عيد الأضحى هذه السنة".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمون القيام بها من أجل ضبط أثمان المواشي بمناسبة عيد الأضحى؟

وشكرا.

✓ الجانب الثاني هو الجانب الصحي من خلال:

• التتبع والمراقبة الصحية وحماية القطيع الوطني من الأمراض المعدية، حيث أن الحالة الصحية للقطيع لحد الآن الحمد لله على الصعيد الوطني هي جيدة؛

• مراقبة الأعلاف والأدوية البيطرية المستعملة. عندنا 1486 عملية التي قامت بها (l'ONSSA) إلى غاية 21 ماي، والتي أسفرت على تحرير 6 محاضرتين للبعث ديالها للنياحة العامة، ومنها 4 محاضرات مخالقات على بيع أدوية بيطرية بطريقة غير مشروعة بجرادة والخميسات ومراكش وقصبة تادلة، محضرتين بضبط 51 طن من الأعلاف الحيوانية غير المطابقة للمواصفات ببني ملال وتارودانت، وتستمر المراقبة إلى يوم العيد؛

• عندنا كذلك مراقبة تنقيط فضلات الدواجن التي كتعرفو بأن في 2015 كان تسببو في الاحضرار ديال اللحوم، عبر إرساء ترخيص مسبق، وتم لحد الآن منح 1303 جواز مرور، وقد أسفرت عمليات المراقبة على تحرير 8 ديال المحاضر، عن ضبط وإتلاف 66 طن من مخلفات الدجاج بكل من سيدي إفني وقلعة السراغنة والحوز وورزازات وطانطان؛

• وعندنا كذلك مراقبة مياه توريد الماشية.

✓ الجانب الثالث هو الجانب اللوجستيكي:

• إنشاء أسواق مؤقتة وعندنا 36 سوق اللي تم التجهيز ديالهم مؤقتا لتعزيز الأسواق الموجودة، وهذا الشيء طبعا بتدقيق مع وزارة الداخلية والسلطات المحلية والجماعات الترابية.

✓ الجانب الرابع هو فتح الاستيراد مؤقتا، نظرا لاستمرار الجفاف، الحكومة هاذي السنة الثانية استثنائيا كتفتح الاستيراد، ولأجل:

- أولا الرفع من العرض، يعني ذلك الشيء ديال 2% اللي نقص خصنا نعوضوه؛

- ثانيا، المساهمة في الحفاظ على القطيع الوطني باش ما يكونش الضغط على القطيع الوطني، وكذلك الضغط لأجل الاستقرار ديال الأئمة؛

- إعفاء وهذا الشيء عبر جوج ديال الإجراءات:

• إعفاء استيراد الأغنام من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة؛

• منح دعم استيراد الأغنام الموجهة للأضاحي 500 درهم لكل رأس، ابتداء من 15 مارس إلى غاية 15 يونيو، والهدف هو نوصلو لواحد 600 ألف رأس مستورد، وإلى حدود 31 ماي تم استيراد 450 ألف رأس من الأغنام، وهذا الشيء في تزايد إن شاء الله في الأيام المقبلة.

وقامت الوزارة بإرساء نظام معلوماتي بهدف تتبع الأسواق ونقط البيع، ولتفعيل هاذي المواقبة تم اتخاذ الآليات التالية:

✓ أولا، إحداث لجنة مركزية لتتبع الوضعية والتموين ديال الأسواق؛

✓ وثانيا، نظام اليقظة الخاص بعيد الأضحي على الصعيد الجهوي والإقليمي؛

✓ برمجة زيارات ميدانية للأسواق الأسبوعية بمختلف جهات المملكة طيلة الأسبوع.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

### المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالكم.

وبالتالي، لا بد أن نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن عيد الأضحي هو شعيرة كيعظموها جميع المغاربة، وذلك امتثالا لقوله تعالى (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)، صدق الله العظيم.

إلا أنه، السيد الوزير، هذه الشعيرة أو عيد الأضحي أصبح يؤرق التفكير ديال مجموعة ديال المغاربة، خصوصا الفئات الهشة والفقيرة، وكذلك الفئات المتوسطة، وذلك نظرا لارتفاع الأسعار ديال المواشي على المستوى الوطني.

صحيح، أن الأسباب هي معروفة، كايئة موجة جفاف غير مسبوقة على المستوى الوطني، كذلك شح الأمطار وهناك قلة الكلال، وهذا الشيء اللي كيبين الأرقام اللي دليتو بها يعني في تراجع، المنتج الوطني ديال الأغنام في تراجع، كنتكلمو على 20.3 مليون رأس من الأغنام، بتراجع ديال 2%، 5.4 مليون رأس من الماعز في تراجع ديال 4% مقارنة مع السنة الماضية.

إذن، السيد الوزير، صحيح تتقومو بمجهودات كبيرة من أجل يعني الحفاظ على القدرة الشرائية، عبر مجموعة ديال البرامج، كايين البرنامج ديال دعم مربو المواشي، وكذلك يعني تخصيص 8 مليار ديال درهم لدعم الأسمدة والأعلاف.

لكن، السيد الوزير، نحن على يقين داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن الإشكالية هي أعمق من ذلك، السيد الوزير.

الإشكالية اليوم هي إشكالية ممارسات تدليسية، هي إشكالية مضاربات في السوق الوطنية، وبالتالي، السيد الوزير، ندعوكم إلى تشديد آلية الرقابة، وذلك لحماية أولا حقوق المستهلك، لأنه لا يعقل اليوم على أن المواطن المغربي يعيش تحت رحمة "الشناقية" وتجار

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

باقين بعض الثواني إيلا بغيتي السيد الوزير.

تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بغيت غير باش نقول بأن التدابير اللي اخذتها هي أثرت، يعني ماشي ما أثرتش، أثرت بشكل مباشر على الوفرة ديال القطيع وعلى الصحة ديال القطيع، واللي هي واللي عاد حضرت عليها.

هاذ الشي ديال الإشكالية ديال المضاربات وديال القنوات ديال التسويق والتوزيع، طبعا هاذ الشي صحيح، لأن كانت عدة تقارير، ما شي غير فالأغنام، ولكن حتى فالمنتجات الفلاحية بصفة عامة، وهاذ الشي راه الحكومة راه خدمة عليه بصفة عامة، لأن كل القطاعات، عدة قطاعات اللي هي كايينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأمر إلى السؤال الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "ضمان استدامة موارد الصيد البحري".

السي صبري، تفضلوا.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، عن ضمان استدامة موارد الصيد البحري نسائلكم؟

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنزيل استراتيجية "أليوتيس" المندمجة لتنمية قطاع الصيد البحري مكن من:

✓ تطوير وتحديث القطاع والرفع من التنافسية ديالو، حيث يتم اليوم تديير 96% من الكميات المفرغة بصفة مستدامة، مقابل 5% اللي كانت في 2007 عن طريق تنزيل 30 مخطط لتهيئة المصايد الوطنية؛

✓ خلق محميات بحرية جديدة ومنع الصيد في مناطق التفرغ والتبييض، وضع شعاب اصطناعية في بعض مناطق الشريط

الأزمات، وبالتالي، السيد الوزير، ندعوكم إلى تشديد آليات الرقابة والتصدي لكل هاذ الممارسات التدليسية، وذلك لإصلاح القنوات ديال البيع والشراء.  
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ونحن على بعد أسبوعين من عيد الأضحى المبارك، يتكرر نفس النقاش حول غلاء أضاحي العيد، التي ارتفعت بشكل مهول خلال السنوات الأخيرة، ارتفاعات لا تتماشى مع القدرة الشرائية لعموم المغاربة، نتحدث عن أقل ما يوجد في سوق الأضاحي يساوي ما يقارب 3000 درهم، هذا المبلغ يساوي قيمة أجرة عامل أو أجير، إن أخذنا بفكرة أنهم يشتغلون بشكل نظامي، والأصح أنه يوجد العديد من المواطنين لا يتقاضون هذا الأجر، خصوصا في القطاع غير المهيكل، إضافة إلى المواطنين المحالين على التقاعد، الذين لا تتجاوز قيمة معاشهم 1500 درهم أو 2000 درهم.

تحدثون، السيد الوزير، عن دعم مربي المواشي وعن الإجراءات المتبعة في الاستيراد، لكن الأشكال هذه التدابير لا نلمسها على الواقع ولا نراها في سوق الأضاحي ولا نستشعرها على مستوى جيب المواطن الذي يسعى لإدخال الفرحة على قلوب أطفاله، ولسان حاله يقول "اللهم إن هذا منكر"، وأنتم تعلمون قيمة هذه الشعيرة على حياة المغاربة بشكل عام.

وفي إطار الحديث عن الدعم، فالعادة تقتضي أن أي دعم يجب ان يتمشى مع إجراء مرتبط بتسقيف الأسعار، خصوصا في ظل سياق متعلق بارتفاع صاروخي لها وبشعيرة دينية، حيث لا يمكن القبول بفكرة دعم الماشية ودعم الأعلاف ونجدها تباع بسعر لا يأخذ بعين الاعتبار هذا الدعم.

أخيرا، السيد الوزير، صرحتم قبل أيام أن هذا الارتفاع راجع للشناقة، وهو الأمر الذي يستدعي منكم التدخل السريع بأي شكل من الأشكال من أجل الوقوف في وجه كل من يحاول التلاعب بأسعار الأضاحي، مستغلا حاجات المواطنين وضعفهم أمام فرحة أطفالهم.

وشكرا.

اللي ما كانتش تهتم بالقطاع ديال صيد سمك السردين، اليوم فظفره 5 سنوات ما يقارب 160 باخرة ديال الصيد فأعالي البحار، اللي اليوم ولات بتصيد هاذ النوع ديال السمك، واللي تنعرفو أن هاذ المخزون السمكي تينقسم ما بين المغرب وما بين موريتانيا، تماجر ما بين جوج ديال هاذ الدول، هاذ الشي خصنا ناخذوه بعين الاعتبار.

تنظن، السيد الوزير، اليوم لدينا من المؤهلات ومن الآليات باش نديرو التحيين ديال هاذ المخطط، ربما العلاقات اللي تربطنا مع الجارة موريتانيا تكون واحد الرؤية شمولية باش نضمنو لهم حتى هوما كذلك الاستدامة، وإلا غنمشيو يعني فالاستنزاف ديال هاذ الثروة.

الشيء اللي هو جد مهم، السيد الوزير، واللي تنطلبو وهاذ الشي غادي يتجلى فالشجاعة ديال هاذ الحكومة، لأن الجانب الاجتماعي مهم ومهم جدا، اليوم البحارة تنعرفو بأنهم ما تيشغلوش بالأجرة، تيشغلو يعني بالحصة على حساب الصيد، كين الحوت تيتخلصو، ما كينش ما تيتخلصوش.

اليوم، خص التدخل الفوري ديال الضمان الاجتماعي، السيد الوزير، باش نعطيو لهاذ البحارة واحد المنحة، بحيث أنه الضمان الاجتماعي اليوم معروف بأنه تيقطع بطريقة مباشرة من المداخيل ديال هاذ البحارة.

كذلك، تنطلبو من الحكومة، السيد الوزير، باش تدخلو لدى الأبنك باش يعني اليوم كين واحد المجموعة ديال الاستثمارات، الثقة اللي داروها المجهزين فالوزارة، وجددو المراكب ديالهم وكذلك المصنعين ديال الشركات ديال التصنيع اللي دارو هاذ الثقة فالمخطط ديال "أليوتيس"، تنطلبو التدخل لدى الأبنك باش تدير واحد يعني تروپورتي لهم (les échéances) ديالهم، كما درتو في القطاع ديال الفلاحة، هذا شيء طبيعي.

بغيت واحد الإضافة بسرعة، ما نعيشه من أجل طمأنة الرأي العام، السيد الوزير، ما نعيشه اليوم فالترجع ديال هاذ الأسماك، هذا ماشي تراجع ولكن ربما الهجرة ديالها، عاشو المغرب هاذي واحد 20 سنة اللي كانت الندرة لمدة سنة ونصف.

كنترجاو الخير باش ترجع هاذ الأسماك، ولكن باش تاخذو هاذ الإجراءات معنا، السيد الوزير، هاذي راه الشجاعة اللي تنترجوها فهاذ الحكومة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

الساحلي، خصوصا في خليجي مارتيل وأكادير والناظور للمحافظة على التنوع البيولوجي، حيث أشارت النتائج الأولية إلى عودة بعض الأصناف السمكية اللي كانت كترخر بها هاذ المناطق سابقا؛

✓ تعزيز مراقبة أنشطة الصيد البحري من خلال وضع نظام رصد وتتبع سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية؛

✓ تنزيل نظام المصادقة على المصطادات؛

✓ اعتماد مخطط وطني للمراقبة كيتم التنزيل ديالو عبر 18 مخطط جهوي؛

✓ تثبيت رقاقات إلكترونية عن قوارب الأسطول التقليدي لمحاربة القوارب غير القانونية؛

✓ تقوية رقمنة مراقبة أنشطة الصيد البحري؛

✓ تعزيز الإطار القانوني في مجال محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم؛

✓ إضافة إلى تعزيز تنمية تربية الأحياء المائية.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد كمال صبري:**

شكرا السيد الوزير.

فعلا، كل ما جاء على لسانكم هو صحيح، كان المحور اللي هو أساسي كان مخطط "أليوتيس" هو الاستدامة واللي توضعو من خلاله واحد المجموعة ديال المخططات، ويمكن لنا نأكدو بأن هاذ المخططات كلها اعطت النتائج ديالها.

وفعلا، كما جاء على لسان مجموعة ديال الإخوان اللي تدخلو قبل منا، هناك اليوم واحد التراجع فيما يعرف بالسمك ديال السردين، هاذ السمك ديال السردين اللي تخدم ماشي غير البحارة ولكن هو اللي تخدم 95% من الصناعات البحرية اليوم فبلادنا.

يمكن لنا نأكدو، السيد الوزير، بأن هاذ التقلبات المناخية يعني هاذ الشي طبيعي وهاذ الشي معروف، وكذلك علميا ثبت في واحد المجموعة ديال الدول اللي تتشتغل كذلك فالأسماك السطحية اللي فعلا ملي تكون واحد التقلبات مناخية هاذ الأسماك تماجر أو تتمشي للأماكن أخرى.

اليوم، السيد الوزير، خصنا أشنو هي التدابير؟ لأن فعلا خصنا واحد شوية الوقت باش فعلا هاذ الثروة السمكية ترجع لبلاد ديالنا.

كين جوج دالعوامل مهمة كما قلت: الأولى دالمناخ، العامل الثاني اللي هو جد مهم وخصنا ناخذو بعين الاعتبار هو الجارة موريتانيا اليوم

عديدة.

ومن أجل ضمان السيادة الغذائية لبلادنا، كما أراها جلالته الملك حفظه الله، فإننا نحث القطاع البنكي بأكمله على المزيد من التحلي بالمسؤولية والقيام بدوره لدعم القطاع الفلاحي وتعزيز الثقة في هذا القطاع، بحيث لا يمكن للقرض الفلاحي تمويل القطاع لوحده.

ومن جهة أخرى، إننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب نأمل من الحكومة اتخاذ التدابير التالية:

- الإعفاء الكلي أو الجزئي للديون التي تثقل كاهل صغار الفلاحين؛

- إعادة جدولة الديون لتمكين الفلاح والمقاولة الفلاحية من التغلب على الظرفية الصعبة.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، أود أن أثير الانتباه إلى ما تتعرض له المنتوجات الفلاحية المغربية، خاصة الطماطم، من هجمات متكررة في فرنسا، على الرغم من أن المنتج المغربي يحترم جميع المعايير المطلوبة من طرف الاتحاد الأوروبي.

كما نؤكد على أن الاتحاد العام لمقاومات المغرب والكنفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية (COMADER<sup>8</sup>)، لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذا النوع من المعاملات، ونحن واثقون من أنكم، السيد الوزير، ستعملون على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المنتج الفلاحي المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

لكم الكلمة السيد الوزير.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

"مجموعة القرض الفلاحي للمغرب" هو شريك مهم جدا كيدعم الفلاحة والعالم القروي ويرافق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عبر:

- مواكبة شاملة للفلاحين والاحتياجات ديالهم التمويلية، لا فيما يخص الاستثمار؛

- التمويل ديال الموسم الفلاحي عبر عرض منتجات وخدمات كتغطي جميع الأنشطة وكتهم مختلف فئات ديال الفلاحين؛

- تحسين وتسهيل عملية الاستبناك والإدماج المالي فالعالم القروي؛

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بغيت غير نقول للسيد المستشار المحترم والسيد رئيس الغرفة بأنه احنا عندنا معكم غدا اجتماع، إن شاء الله، حول هاذ الموضوع بالضبط، واللي غادي ندرسو فيه كل الجوانب بناء على المعطيات والمخرجات ديال التحاليل العلمية وعلى التحاليل اللي جا بها المعهد الوطني للبحث العلمي فيما يخص هاذ الظاهرة.

عندنا عدة أسباب، ولكن ما عارفينش السبب فالحقيقة، كايين عدة عوامل، كايين هاذ التقلبات، كايين هاذ الهجرة اللي هضرتو عليها، ولكن خصنا نشوفوها يعني بدقة، واليوم راه كايين بعض المعطيات ديال هاذ السنة واللي غادي نشوفوها غدا إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن نمر للسؤال الموالي وهو الأخير في سلسلة الأسئلة الشفهية اليوم المخصصة لهذه الجلسة، ويتعلق الأمر بفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب هنا، والسؤال هو "الصعوبات المالية للفلاحين والمقاومات الفلاحية".

تفضل السيد رئيس الفريق.

**المستشار السيد محمد يوسف العلوي:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعيش بلادنا على وقع استمرار موجة الجفاف التي أصبحت مشكلا هيكليا يهدد أمنها المائي والغذائي، بالإضافة إلى الارتفاع القياسي في أسعار المدخولات الفلاحية والاضطرابات في سلاسل التوريد، وهي عوامل تؤثر بشكل كبير على الأوضاع المالية للفلاحين.

وبهذه المناسبة، أود أن أوجه باسم الاتحاد العام لمقاومات المغرب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله، خاصة البرنامج الاستثنائي للتخفيف من أثر نقص التساقطات المطرية بميزانية قدرها 10 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من الجهود القيمة التي تبذلها "مجموعة القرض الفلاحي" كمجموعة بنكية تتولى دعم القطاع الفلاحي والعالم القروي، إلا أن خزينة ومالية الفلاحين والمقاومات الفلاحية، خاصة الصغرى والمتوسطة تعاني من مشاكل وصعوبات

<sup>8</sup> Confédération Marocaine de l'Agriculture et du Développement Rural.

اللي كانت غادي تكون عندنا واحد العواقب جد كبيرة مؤخرًا بسواحل ميناء الجرف الأصفر، الانفجار اللي عرفو على واحد الحريق اللي اندلع فواحد الباخرة أجنبية.

فيغينا نستغلو هاذ الفرصة، السيد الرئيس، باش ننو هو بصراحة بالعمل اللي قام به المركز ديال تنسيق الإنقاذ البحري بالمغرب اللي كيغطي واحد المنطقة جد شاسعة اللي كتمتد حتى السواحل الفرنسية وكذلك كتمشي حتى للسواحل ديال إفريقيا.

كذلك، السيد الرئيس، بغينا ننو هو بالتدخل اللي قامت به كل من البحرية الملكية، من الدرك الملكي، من القوات المسلحة الجوية، الوقاية المدنية والخوافر ديال الإنقاذ التابعة للوزارة ديال الفلاحة والصيد البحري، بحيث أنه هاذ الحادث نتج عليه الوفاة ديال 4 ديال البحارة أجنب وكذلك 6 ديال البحارة أجنب اللي كانوا على ظهر هاذ الباخرة، اللي هوما اليوم في حالة خطيرة.

هاذ الشيء، السيد الرئيس، اعطى واحد التصور كبير لبلادنا، لأن واحد المجموعة ديال الصحف عالمية اللي كتهتم بالملاحة التجارية اللي نوهت بهاذ التدخل السريع اللي قامو به يعني أطر 100% مغربية بوسائل مغربية.

من هاذ الباب، السيد الوزير، وفي إطار يعني التوجهات السامية ديال صاحب الجلالة، من أجل تشجيع الملاحة التجارية، واللي بغيت نضيف هو أنه الحمد لله أن الوزارة ديالكم هي اللي كتشرف على الإنقاذ البحري، سواء الخاص بالبحارة أو الخاص بهاذ البواخر التجارية ولا حتى البواخر ديال النزهة.

كنطلبو من جميع الوزارات وجميع المتدخلين والعاملين في الموانئ، بما فهم المكتب الوطني للفوسفاط، الوكالة الوطنية للموانئ، وكل المتدخلين في الموانئ، أنهم يساهمو يعني فالإنقاذ، لأنه اليوم كيحتاج لواحد الإمكانيات اللي هي جد مهمة والقدرة المالية ديالها جد مهمة، مرة أخرى كنو هو بهاذ العمل اللي قامت به.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في حدود دقيقتين.

#### السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
فيغيت نشكر السيد المستشار على إثارة هاذ الموضوع.

فتماشيا مع المقتضيات الدولية فمجال الإنقاذ، قامت بلادنا

- وبالظرفية المناخية، كما جا على اللسان ديالكم السيد المستشار المحترم، اللي هي صعبة، الثلاث سنوات الماضية كتواكب مجموعة ديال القرض الفلاحي للفلاحين للتخفيف عليهم من ثقل الديون والتمكين ديالهم من الحفاظ على ديمومة أنشطتهم الفلاحية، وذلك حسب خصوصية كل حالة على حدة.

وكتعمل يعني المجموعة على المعالجة ديال الودية للمديونة ديال الفلاحين، ومن خلال تسهيلات استثنائية كتمكنهم من الحفاظ على الأنشطة ديالهم الفلاحية وعدم توقفها، وهاذ الشيء كتديرو على كل حالة وعلى الطلبات ديال يعني اللي كهمهم الأمر.

السنة الماضية، الدولة دعمت رأسمال المجموعة بمبلغ مليار ديال الدرهم من أجل تقوية القدرات ديالها على التمويل، يعني هاذ الشيء تنزيلا للتوجهات ديال جلالة الملك حفظه الله، وكذلك هناك وقف كل إشكال ديال المتابعة، واحنا مع هاذ الاستمرار ديال الجفاف مع المجموعة، كتحاولو باش ندرسو يعني إجراءات أخرى.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

عندكم واحد 12 ثانية، السيد المستشار المحترم إيلا عندكم..  
السيد الوزير..

إذن، هكذا نكون قد أنهينا جلسة الأسئلة الشفهية المخصصة لهذا اليوم.

ونشكرو وزير الفلاحة على مساهمته القيمة في أشغال هاته الجلسة، والتي رد فيها على جميع أسئلة المستشارين من قطاع الصيد البحري والفلاحة والمياه والغابات.

وهكذا أقول رفعت الجلسة..

السيد وزير العدل كتقولوها فالمحكمة هاذي.

بالفعل كايين هناك تناول الكلمة.

إذن كتمسكو بتناول الكلمة؟

كتمسكو بها؟

يالاه أسيدي على بركة الله، طبقا للمادة 168 تفضلوا، "الإنقاذ البحري".

لا عاود استانفنا، عاود استانفنا، تفضل.

#### المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا لقبولكم لهاذ التدخل.

فعلا، السيد الرئيس، كنعرفو بأن بلادنا عرفت واحد الفاجعة

بالمعدات التكنولوجية المتقدمة للاستجابة السريعة والفعالة فحالة الطوارئ؛

- وضع شبكات متواصلة على طول السواحل الوطنية لضمان تغطية اتصالات الراديو والاستقبال المباشر لإنذارات الاستغاثة؛

- وكذلك أسطول ديال الإنقاذ اللي كيتوفر عليه المركز اللي هو 21 سفينة؛

- وأخيرا، كان الاقتناء ديال سفينتين اللي هي متطورتين واحدة اعطيناها لطنجة ووحدة للداخلة، والعمل مستمر من أجل التعزيز ديال هاذ كل فيما يخص لوجيستكي..

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هاته الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة.

بتطوير بنيات البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في البحر وتغطية منطقتا بحرية استراتيجية، حيث يعمل عدد مهم من السفن التجارية ومراكب الصيد الساحلية.

فتم تعيين المملكة المغربية من قبل المنظمة البحرية الدولية منسقا لمهمة الإنقاذ البحري فممنطقة شمال غرب إفريقيا الممتد من المغرب إلى غينيا بيساو.

وعلى المستوى الوطني، تم إسناد مهمة تنسيق الإنقاذ البحري للوزارة المكلفة بالصيد البحري، طبقا لمقتضيات المرسوم 2.1.91 الصادر في 09 أكتوبر 2022، وتعيين الوزير المكلف بالصيد البحري منسقا وطنيا لمختلف الهيئات المتدخلة فمجال البحث والإنقاذ، ونائبا لرئيس اللجنة الوطنية لتنسيق البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر، والتي يرأسها السيد رئيس الحكومة.

وكتعمل الوزارة على تحسين وتعزيز النظام الوطني للبحث وإنقاذ الأرواح عبر:

- تزويد مركز تنسيق الإنقاذ البحري اللي كيتواجد فبوزنيقة

## محضر الجلسة رقم 168

**التاريخ:** الثلاثاء 26 ذو القعدة 1445 هـ (04 يونيو 2024 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ساعة وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة (محال من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدريب المؤسسات السجنية (محال من مجلس النواب).

### المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

الآن ننتقل مباشرة للجلسة الخاصة بالتشريع.

أعلن عن افتتاح جلسة التشريع.

نرحب بالسيد وزير العدل معنا في أشغال هاته الجلسة، وكما هو معلوم يخص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 43.22 ويتعلق بالعقوبات البديلة والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

وكذلك، مشروع رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدريب المؤسسات السجنية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع، والسيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، الحاضر معنا في هاته الجلسة والسيد وزير العدل، على الجهود التي بذلوا في سبيل الدراسة المتعلقة بمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

والكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا، معالي الوزير، تقضوا.

**السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:**

لا يمكن ولوج المنصة إلا بإذن من رئيس الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أيها السادة والسيدات،

أتشرف اليوم بتقديم مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة أمام مجلسكم الموقر، والذي صادقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 ماي 2024، بعد مناقشة طويلة وجادة، عكست الإرادة الحقيقية نحو تجويد مضامين المشروع.

وهنا أود أن أشيد بروح النقاش والجدية وحس المسؤولية التي أبان عنها أعضاء اللجنة المحترمون خلال تقديم ومناقشة المشروع.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت العقوبات البديلة وجها مشرقا في تاريخ السياسة الجنائية، وأضحت خيارا أساسيا وركيزة من الركائز الأساسية في السياسات العقابية الحديثة، فحملت تغييرا عميقا في فلسفة العقوبات ووظائفها، عبر تدعيم غايتها الإصلاحية والإدماجية على حساب البعد الانتقامي، وإن كانت العقوبات البديلة تاريخيا تعد أقدم من العقوبات السالبة للحرية، وهو ما تؤكد الأعراف الجنائية، التي كانت تؤطر تدبير العنف داخل المجتمع القبلي، خاصة عبر جزاءات التشهير والإبعاد والتغريب والإقصاء وجبر الضرر.

وقد راهنت جل الأنظمة الجنائية الحديثة بشكل كبير على تبني نظام العقوبات البديلة كسبيل لتحديث وتطوير سياستها العقابية والحد من إكراهات الوضع العقابي القائم، نتيجة الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية والتغلب على مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدى، التي لا تكفي زمنيا لتحقيق البرامج التأهيلية والتكوينية، بل بالعكس تسهم سلبا في إدماج المحكومين بها بفعل الاختلاط مع من هم أكثر خطورة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أصبح اعتماد نظام العقوبات البديلة في منظومتنا القانونية العقابية والتأهيلية مطلبا أساسيا وطموحا منشودا، حملة ودافع عنه العديد من الفاعلين والحقوقيين والقانونيين وغيرهم في مناسبات متعددة، وتم استحضاره في العديد من المحطات والمناسبات، بدءا بأشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، ومناظرة مكناس حول السياسة الجنائية لسنة 2004 والحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، وكذا العديد من توصيات المناظرات والندوات والمؤتمرات والورشات الوطنية، وهو ما دفع جلالة الملك نصره الله، في إطار إرساء توجهات السياسة الجنائية الحديثة، إلى الدعوة إلى اعتماد نظام العقوبات البديلة في الخطاب المولوي السامي بتاريخ 20 غشت 2009 بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب.

الإنسان، والتي ساهمت مشكورة بتوصياتها وملاحظاتها القيمة.

ويسعى هذا المشروع إلى وضع إطار قانوني متكامل للعقوبات البديلة، سواء من حيث تأصيلها وفق القواعد الموضوعية لمجموعة القانون الجنائي المرتبط بالعقاب، أو من خلال وضع آليات وضوابط إجرائية على مستوى قانون المسطرة الجنائية، تهم تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، كما يهدف إلى إيجاد حلول للإجرام البسيط، وفق مقارنة تأهيلية وإدماجية بعيدة عن السجن، وغرس روح المواطنة والواجب والالتزام، خاصة من خلال عقوبات العمل من أجل المنفعة العامة.

زيادة على المساهمة في الحد من حالات الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية، والتي وصل عدد سكانها ما يفوق 100.000 نزيل، خاصة ونصف الساكنة السجنية محكوم بعقوبات قصيرة المدة، الشيء الذي يؤثر على العديد من البرامج والخدمات المعدة من قبل الإدارة المكلفة بالسجون من جهة، ويرفع من التكلفة المالية للسجناء من جهة أخرى.

تلکم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، لمحة موجزة من سياق إعداد مشروع القانون المتعلق بالعقوبات البديلة ومستجداته التشريعية، والذي بدون شك سيشكل إضافة نوعية للترسانة القانونية الوطنية، ويساهم في حل مختلف الإشكالات التي تعرفها المؤسسات السجنية ببلادنا، كما سيعكس ثقافة تلازم الحقوق بالواجبات والإحساس بالمسؤولية والرغبة في الإصلاح وإعادة التأهيل.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أغتنم المناسبة للتعبير بمختلف جهود السادة المستشارين المحترمين، الذين شاركوا في مناقشة هذا المشروع وبحس عال من الجدية والمسؤولية.

كما أجدد الشكر والامتنان للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على تعاونها الدائم والمستمر، مثنين جهودها الكبيرة واستجابتها السريعة في إخراج العديد من النصوص القانونية وخدمة للوطن والصالح العام.

شكرا السيد رئيس اللجنة.

شكرا أعضاء اللجنة.

وشكرا لأعضاء مجلس المستشارين.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة الآن لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

وأظن أن جلستنا اليوم ستشكل بفخرواعتزاز محطة مهمة في تاريخ عدالتنا الجنائية، بعد أن طال انتظار خروج هذا النص التشريعي إلى حيز الوجود.

وبهذه المناسبة، السيد الرئيس، أحيطكم علما أننا استحضرننا في إعداد هذا النص جل المرجعيات والقواعد والمعايير الدولية المعتمدة، وعلى رأسها المبادئ العامة الواردة في قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية، قواعد طوكيو، كنظام للتوازن بين حقوق المحكوم عليهم وحقوق الضحايا وحق المجتمع في الأمن العام ومنع الجريمة.

ومن خلال توسيع دائرة الاستفادة، مع استثناء الجرائم الخطيرة والأشخاص العائدين والتنصيص على تدبير إصلاح أضرار الجريمة وتوفير الصلح أو تنازل الضحايا في أهمها، وخضوع ذلك لرقابة القضاء، سواء عند تقرير العقوبة البديلة وحق المنازعة فيها، لتصحيح ما قد يشوب تحديدها وفق مساطر محددة وبمبسطة لإضفاء المرونة، زيادة على الحرص على مراعاة عدم التمييز عند تطبيقها على أفراد المجتمع، بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات البديلة المتعلقة بالغرامات اليومية التي أفرد لها أحكام خاصة، بما فيها قدر الغرامة من حد أدنى إلى حد أقصى ليتلاءم والوضعية المادية للمحكوم عليه.

ولم تغفل أيضا مراعاة كرامة المحكوم عليهم عند تطبيق العقوبة البديلة وحياتهم الخاصة ووضعية بعض الفئات الخاصة كالنساء والأحداث والمسنين وذوي الإعاقة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
السيد الرئيس،

لقد حرصت وزارة العدل منذ الشروع في مناقشة هذا المشروع أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر، على رصد جميع الملاحظات والمقترحات المقدمة، بهدف بلورة تصور شامل ومتكامل على مستوى التنزيل السليم لمقتضيات وأحكام هذا المشروع، وصولا إلى صيغة تحقق أهداف العقوبة وفق النظريات الحديثة للنظام العقابي التي أصبحت تتبناها معظم الأنظمة الجنائية، وهو ما تم بالفعل، حيث ساهمت التعديلات المقترحة على مواد مشروع القانون في تجويد نص يواكب التطورات الحاصلة ويؤسس لسياسة عقابية ناجعة، تهدف إلى تجاوز الإشكالات التي تطرحها العدالة الجنائية، خاصة فيما يرتبط بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة في علاقتها بمعضلة الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية، وهي تعديلات ثمنها وتجاوزنا معها لأهميتها، مساندة لفلسفة ومرجعيات وتوجهات النص الذي بين أيديكم، وهو الأمر الذي تم نهجه أيضا أثناء صياغة هذا المشروع. حيث حرصت على نهج مقارنة تشاركية مع جميع القطاعات الحكومية المعنية والهيئات القضائية والأمنية والمجلس الوطني لحقوق

السيد عبد القادر الكيحل.

السيد المستشار المحترم، تفضل الدكتور.

### المستشار السيد عبد القادر الكيحل، مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي بتاريخ 31 أكتوبر، 14 نوفمبر، 19 دجنبر، 2 يناير و29 ماي، برئاسة السيد رئيس اللجنة السيد عزيز مكنيف، وبحضور السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل.

وأود في البداية، أن أنوه بالنقاش القانوني الرصين الذي ساد مختلف أطوار الاجتماعات المؤطرة بروح المسؤولية في إخراج قوانين تلي طموحنا الجماعي في الإسهام التشريعي في تطوير إسهامنا الجماعي في تطوير وتحديث الترسنة القانونية الناظمة للسياسة الجنائية، حتى تضطلع بأدوارها في الوقاية والردع الفعال من الجريمة.

وهنا لا تفوتني الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل للسيد رئيس اللجنة والسيد وزير العدل والسيدات والسادة المستشارين لقاء إسهاماتهم القيمة في بناء نظام قانوني متكامل مسطريا، يشكل بديلا للعقوبات السالبة للحرية القصيرة الأمد، ينهل أسسه من المرجعيات النظرية ذات الصلة ومن تجليات النماذج المقارنة الفضلى.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

تقدم السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة بجملة من المداخلات البناءة، التي تعكس الأهمية الإستراتيجية لمشروع هذا القانون، المندرج في إطار مسلسل تنزيل مضامين إصلاح المنظومة الجنائية وتحديث وتطوير سياسة الردع والعقاب، في إطار الملاءمة مع المستجدات الجنائية الدولية والتماهي مع التحديات والرهانات الوطنية.

وفي هذا الصدد، أوضح المتدخلون أن مشروع هذا القانون يندرج في سياق إرساء سياسة عقابية متجددة واعتماد إطار قانوني يتماشى مع

المفهوم الحديث للعقاب، من مدخل عقلنة العقوبة السالبة للحرية.

ودعوا في هذا الصدد إلى ضرورة تسريع إخراج هذا المشروع الذي يوظف العقوبات البديلة، والتي يمكن للسادة القضاة اعتمادها والحكم بموجبها كبداية عن العقوبات الأصلية، وإعادة التأهيل والإدماج خارج أسوار السجن، وذلك في حالة ارتكاب أفعال مخالفة للقانون من صنف الجرح والمخالفات التي تتجاوز عقوبتها خمس سنوات، وهو الأمر الذي سيسهم في التخفيف من حالات وإشكاليات الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات السجنية، والتي بلغ تعداد ساكناتها مستويات قياسية فاقت 100.000 سجين في متم أكتوبر 2023، بنسبة ناهزت 6%، وهي أرقام تزيد من التكلفة المالية للمؤسسات السجنية، وتتجاوز النسب المسجلة في كثير من التجارب المقارنة.

وأوضح بعض السيدات والسادة المستشارين أن المقتضيات التي يتضمنها مشروع هذا القانون، قد همت مختلف الجوانب المؤطرة للعقوبات البديلة، مع وجود بعض الهواجس المرتبطة بتنزيل وأجراء أحكامه، سواء من حيث الموارد البشرية المؤهلة وآليات التنسيق، أو فيما يخص الإجراءات والجانب اللوجستيكي المتعلق خصوصا بالسوار الإلكتروني والتدابير الاحترازية في حالة الأعطاب الإلكترونية أو خلل في شبكة التتبع.

ودعا العديد من المتدخلين إلى أن تتم مناقشة موضوع العقوبات البديلة في إطار القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المنتظرين، مع التأكيد على ضرورة الإسراع بإحالتهم إلى البرلمان.

كما تمت الإشارة إلى الارتفاع المتوالي لحالات العود، في ضوء الأرقام والإحصائيات الواردة في تقارير رئاسة النيابة العامة للسنوات الأربع الماضية.

وعلى صعيد آخر، تمت الإشادة بالاستثناءات المتعلقة ببعض الجرح والجرائم التي تضمنتها مقتضيات هذا المشروع، والتي لا يمكن الحكم بالعقوبات البديلة في حالتها، وذلك بالنظر لما تتسم به من خطورة على النظام والأمن والاستقرار.

كما تم التطرق إلى الإكراهات التي تواجه المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية الممنوحة لها، في ظل الارتفاع المتزايد للسكانة السجنية، كما أن إسناد اختصاص تتبع تنفيذ العقوبات البديلة للإدارة المكلفة بالسجون سيشكل عبئا إضافيا على هذه المؤسسة.

وحظي موضوع المراقبة الإلكترونية بواسطة السوار الإلكتروني بحيز وافر من نقاش السيدات والسادة المستشارين، حيث تم التساؤل عن ضمانات تفعيل هذه الآلية، باعتبارها تجربة جديدة بالمغرب، وعن كيفية تطبيقها.

كما أشار البعض إلى تحديات تنزيل هذا المشروع على المستوى

وفي ختام جوابه، أشار السيد الوزير إلى أن الوضع العقابي ببلادنا أصبح بحاجة ماسة لاعتماد نظام العقوبات البديلة كحل معول عليه للتصدي للنواقص التي تعترى السياسة العقابية الحالية وتجاوز الإشكالات المرتبطة بالاحتفاظ داخل المؤسسات السجنية ودفع المحكوم عليهم إلى الإدماج والتأهيل والانخراط الإيجابي في المجتمع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إعمالا لحق التعديل البرلماني، تقدمت الفرق والمجموعات البرلمانية بما مجموعه 143 تعديلا، تتوزع بحسب مصدرها كالاتي:

- الأغلبية: 23 تعديلا؛

- الفريق الحركي: 30 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 09 تعديلات؛

- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 07 تعديلات؛

- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 33 تعديلا؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 08 تعديلات؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية: 33 تعديلا؛

- السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي: 05 تعديلات.

وهنا لا بد أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الحكومة وإلى السيد الوزير على تجاوبه وإعطائه المكانة اللائقة لهذا المجلس، باعتباره مجلسا مبادرا من حيث التعديلات ومن حيث التفاعل مع النصوص.

وبالتالي تم قبول مجموعة من التعديلات (حوالي 13 تعديلا) من مختلف الفرق.

وعند عرض مواد مشروع القانون رقم 43.22 يتعلق الأمر بالعقوبات البديلة برمته للتصويت في الاجتماع المؤرخ 28 ماي 2024، وافقت عليه اللجنة بالإجماع بعد إدخال 13 تعديلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا للسيد مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة، قصد إدراجها في المحضر.

القرار لكم السادة الرؤساء.. تسلم مكتوبة.

القانوني والتشريعي والمالي واللوجستيكي، وما يستدعيه من استثمار وتسخير إمكانيات مالية مهمة، يجب رصدها لتوفير وتطوير الوسائل والموارد البشرية لتتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، ودعوا إلى تضاهج جهود جميع القطاعات الحكومية والمؤسساتية قصد التحسيس والتوعية والتعريف بمقتضيات هذا المشروع قانون وغاياته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أشاد السيد الوزير بمدخلات السيدات والسادة المستشارين، التي تعكس الإجماع على إقرار نظام العقوبات البديلة، باعتبارها اختيارا استراتيجيا لتحديث القواعد القانونية المؤطرة للسياسة الجنائية الوطنية.

وذكر، في هذا السياق بشكل مقتضب، بأهم المراحل والمحطات التي مر منها هذا المشروع، ابتداء من آراء المؤسسات الوطنية المعنية والنقاشات والحوارات التي تم تأطيرها حول الموضوع، وصولا إلى الصيغة الحالية للنص.

وأبرز أن مشروع هذا القانون يرتبط ويتكامل مع مجموعة من القوانين الأخرى، حيث تم الحرص على تأصيله، وفقا للقواعد الموضوعية لمجموعة القانون الجنائي المرتبطة بالعقاب، وأيضا من خلال آليات وضوابط إجرائية على مستوى المسطرة الجنائية، والتي تم تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة.

وأبرز السيد الوزير أن أداء الغرامة اليومية المحددة بين 1000 و2000 درهم عن كل يوم من العقوبة الحبسية المحكوم بها يعتبر حلا من الحلول التي يمكن اعتمادها لتقليص نسبة الاعتقال، مشيرا إلى أنه هناك رؤية وطموح لتبسيط مسطرة رد الاعتبار، من خلال العمل على إنجازها بشكل تلقائي ورقمي وأن موضوع حالة العود يحتاج إلى مزيد من الدراسة والنقاش بغاية ضبط مفهومه.

واسترشد بأمثلة تؤكد على أهمية اعتماد نظام العقوبات البديلة، من جملتها المتابعات والأحكام الحبسية التي تطال المتهمين الأحداث دون سن 16 في شغب الملاعب، وما لها من انعكاسات نفسية واجتماعية وصحية على المعتقل وأسرتة، والتي يمكن تفاديها بدفع مبلغ ما تم تخريبه أو القيام بمهام في إطار عقوبة بديلة، حفاظا على مستقبل هذه الفئة من الشباب وحمايتهم من دخول السجن أو العودة إليه.

وارتباطا بموضوع مدة الاعتقال بالنسبة للأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة سجنية والذين صدرت في حقهم أحكام بالعقوبات البديلة، أوضح أن تقليص مدة العقوبة الحبسية يمكن أن يأتي في إطار تقويم السلوك والاستجابة لإعادة الإدماج، إذا التزم المحكوم عليه بتنفيذ الالتزامات المحددة له سلفا في إطار العقوبة البديلة.

للعقوبات السالبة للحريات القصيرة، التي هي ما فيهاش وعندها بعد ديال الجنايات، وكاين مرجعيات دولية للممارسات الفضلى على المستوى الدولي، والهدف منه أنه مفهوم جديد للعقاب، سياسة عقابية متجددة.

وكذلك، من الأهداف ديالو هو الحد من الاكتظاظ وإعادة التأهيل وكذلك أكثر فعالية في إعادة التأهيل، هذه مسألة اللي هي أساسية جدا، وهذا هو من المستجدات ديال هاذ النص اللي جبتو السيد الوزير.

إذن، لا بد من ضمان شروط ديال النجاح—وتكلم عليه المقرر السي عبد القادر الكيحل—أنه يكون هناك شروط لوجيستكية وتكنولوجية ومن ناحية الموارد البشرية لإنجاح هاذ القانون هذا، لأنه قانون مهم جدا.

كذلك، نثمن أنه وصلنا لواحد التوافق فيما يخص تدبير هاذ العقوبات البديلة ما بين المندوبية فيما يخص اللي هوما في حالة اعتقال وما بين المحكمة اللي هوما في حالة سراح، إذن هاذي مسألة كذلك اللي هي مهمة وهذا تطور اللي هو إيجابي.

إذن، احنا في فرق الأغلبية لا يمكن إلا أن نثمن مشروع هاذ القانون، ونهنتكم، السيد الوزير، ونشد على أيديكم، ولكن كذلك نهني الإخوان والأخوات اللي هوما أعضاء فاللجنة اللي هي ناقشت هاذ الموضوع هذا، وندعو كافة أعضاء مجلس المستشارين للتصويت عليه بالإيجاب. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، الذي تناول الكلمة باسم فرق الأغلبية.

هل هناك من يطلب كذلك تناول الكلمة أم سنكتفي بالتقارير التي ستوزع؟

تفضل باسم مجموعة العدالة الاجتماعية.

#### المستشار السيد المصطفى الدحماني:

أنا ما غاديش ناخذ من الوقت الكثير، غير هي كيف ما ذكر السيد وزير العدل المحترم أنه هذه لحظة مهمة في تاريخ بلادنا وفي تاريخ هاذ المجلس، لأنه التصويت على هاذ الجيل الجديد من العقوبات سوف يعزز—لا محالة—الترسانة التشريعية، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات العقابية ببلادنا.

وأنا بغيت نستغل هاذ الفرصة لأهني السيد الوزير على هاذ المسار التشريعي اللي قطعته هاذ المشروع القانون، أهنته وأهنت من خلاله أطر وزارة العدل على هذا المسار الطويل الذي أخذه النقاش فيما يتعلق بهاذ المشروع هذا.

إذن بالنسبة للكلمة عندنا:

- فريق التجمع الوطني للأحرار: 08 دقائق؛

- فريق الأصالة والمعاصرة: 06 دقائق؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 05 دقائق و30 ثانية؛

- الفريق الحركي: 04 دقائق و30 ثانية؛

- الفريق الاشتراكي—المعارضة الاتحادية: 03 دقائق و45 ثانية؛

- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: في حدود 03 دقائق و45 ثانية؛

- الاتحاد العام لمقاولات المغرب: في حدود 03 دقائق؛

- الاتحاد المغربي للشغل: 03 دقائق؛

- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: في حدود 02 دقائق؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 02 دقائق؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية: 02 دقائق؛

- السي السطي ولبنى علوي: في حدود دقيقة و30 ثانية، مسامح فيها؟

أشنو قررتو السادة الرؤساء؟

إذن تفضل السي عبد السلام، السيد المستشار المحترم، زين السمية.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

عندنا فرق الأغلبية ستتناول الكلمة بحول الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار المحترم، السي حداد.

#### المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم فرق الأغلبية أتناول الكلمة لمناقشة مشروع القانون رقم 43.22 الخاص بالعقوبات البديلة، هذه أولا ثورة في مجال العقوبات وفي مجال الردع، نهنتكم السيد الوزير على هاذ المشروع، ونهني كذلك اللجنة على المناقشة المستفيضة والمجهودات التي قامت بها من أجل إخراج هذا النص اللي هو نص متكامل واللي هو يتحدث الترسانة ديال العقاب، وكذلك أنه تيتوخى باش يكون هناك ردع فعال.

هناك نظام قانوني متكامل فهاذ الإطار هذا اللي تيعطينا بديل

الشغيلة الأساسية، كما تنص عليها موثيق منظمات العمل الدولية، من احترام لسن الشغل والصحة والسلامة.

أؤكد، أن تنزيل هاذ القانون هذا سيصادف تحديات قانونية، السيد الوزير، كذلك تحديات لوجيستكية ومالية وتحديات مرتبطة بالجانب الثقافي والقيمي والتمثلات المجتمعية لمفهوم العقاب.

وأخيرا، فإن الرهان على نجاعة تنزيل قانون العقوبات البديلة هو رهين بإشراك جميع الفاعليات، كما تؤكد على ذلك قواعد الأمم المتحدة، وتعزيز دور الفاعلين الحكوميين والمؤسساتيين وضرورة المشاركة الواسعة للفاعلين، وبالتالي لأننا نؤمن بأهمية هذا القانون، سنكون إيجابيين على مستوى التصويت.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة المستشارية المحترمة.

إيلا ما كانش هناك تدخل، السي السطي، بعدما وهبت دقائقك ستسترجمهم؟

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

فيها خير السيد الرئيس.

شكرا.

من طبيعة الحال، السيد الوزير المحترم، بدوري وباسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لا بد أن أعبّر عن امتناني للطريقة التي اشتغلت معنا بها، السيد الوزير، في إطار اللجنة، وكذلك لا بد نشكرو كذلك السيد رئيس اللجنة على الأريحية دبالو في التعامل وفي تنشيط وتسيير الأعمال والأشغال ديال اللجنة، احنا واخا ماشي أعضاء في اللجنة، ولكن حضرنا معكم، تقدمنا بتعديلات، السيد الوزير.

صحيح، قبلت لنا تعديل من بين خمس تعديلات، لكن نتعتقدوا احنا بالنسبة لنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أن هاذ المشروع أو هاذ الورش هو أساسي، اللي هويتأني في إطار استكمال إصلاح منظومة العدالة اللي انخرطت فيه بلادنا منذ سنوات.

ولكن لا بد، السيد الوزير، نقول على أن التنفيذ السليم لهاذ النص القانوني يقتضي التسريع بإخراج باقي القوانين ذات الصلة، لاسيما منظومة القانون الجنائي.

ويقتضي كذلك تعبئة موارد مالية وبشرية مهمة لتنفيذ مضامين هاذ القانون، كما يقتضي تقييما مواكبا ودقيقا لتنفيذه، حتى لا تتحول

وكذلك، أستغل هاذ الفرصة لأشكر السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على الأريحية دبالو اللي اتسم بها، وساعد النقاش ومكن هاذ المجلس من أنه يدلي بدلوه وينخرط بواحد الشكل فعال ومنتج في الإنهاء ديال المصادقة على مشروع هاذ القانون هذا.

ونتمنى في الأخير من السلطة المكلفة بإنفاذ القانون على أنها تراجع الأوراق ديال المناقشة المستفيضة لهاذ مشروع القانون وأن تنفذ إلى الروح والجوهر ديال هاذ المشروع القانون من خلال التنزيل الفعال والمنتج، الذي يحقق عدالة جنائية من نوع جديد ومن جيل جديد.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم، على كلمتكم القيمة التي-لا محالة-ستسجل في محضرهاته الجلسة.

وبصفتكم محاميا، ستدونونها للتاريخ كما تقولون، جيل جديد من العقوبات، نتمنى من الله العلي القدير التوفيق إن شاء الله في تنزيل هذا القانون.

هل هناك من متدخل؟

أستاذة تفضلي، باسم (l'UMT).

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أخذ الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

(la régie)، الله يخليك (3 min).

المستشارة السيدة زهرة محسين:

أنا عندي الكلمة فيها أكثر من 3 دقائق، ولكن غادي نديرها بشكل ارتجالي، لأن هذه اللحظة يجب أن نئي أنفسنا جميعا، لأن هذا القانون اليوم السيد الوزير تفضل وأعطانا المسار، وأهنته كذلك لأنه مسار تتويج لنقاش حقوقي مجتمعي، وبالتالي اليوم فقط خروج هذا القانون هو خطوة إيجابية في حد ذاتها، والأصل فيه هو حقوق الإنسان، ولذا يجب أن يكون فيه البعد الحقوقي هو الضامن لهاذ المشروع القانون.

لذا، أؤكد كما أكدنا في جميع أطوار مناقشة هاذ القانون، السيد الوزير، أن هاذ القانون قد يجد حلو لا للإجرام البسيط وفق مقاربة تأهيلية وإدماجية بعيدة عن السجن وغرس روح المواطنة والواجب والالتزام، خاصة من خلال عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة.

وفيما يخص كذلك العقوبات البديلة، نؤكد على احترام حقوق

الأزمة التي تساهم فيها العديد من العوامل المرتبطة بتنفيذ سياستنا الجنائية، وتجويد جميع الإجراءات الجنائية.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير،

إيلا تبغيو الكلمة في إطار المادة 217 من النظام الداخلي، تفضلوا.

### السيد وزير العدل:

نشكر الجميع على المشاعر ديا لهم.

حقيقة هاذ الموضوع، هاذ المناقشة اللي تمت داخل هذا القانون أكدت للرأي العام أن المؤسسة التشريعية، خاصة الغرفة الثانية، عندهم هذالك الهمة الحقوقية لفائدة المواطن المغربي، وهذا تبيان في النقاشات اللي دازت بيناتنا سواء اختلفنا أو اتفقنا.

وبغيت نختم، لأنه شفت لاحظت بأنه كاين هناك اهتمام بكرة القدم، أنا من ضمن القضايا اللي فرضت عليا هاذ الشيء، وهاذوك الأطفال اللي تبتعتقلو في الشغب بالكرة الرياضية ما عندها حتى معنى يمشي للسجن، وتنعاود نقولها ونقولها 10.000 مرة، الدراري الصغار هرسو طوموبيلة، هرسو بشكليطة، ونضبع مصير طفل كله، مع الآن (bracelet électronique) ما تلاش غادي يمشي للتيران نهار يكون الماتش، باش يعرف العقاب ديالو.

وثانيا، غادي نتعاون مع الجامعة باش يعطيونا شي توقيت، لأنه بغينا نطلبو من السادة القضاة أنه هذالك الدراري اللي دار الشغب ما يميشيش للكرة، ولكن حيث ينتهي الماتش يمشي ينظف التيران، حيث يخوا التيران يمشي ينظفو من ذاك الشيء، باش يعرف قيمة الحضور ديالو والاحترام اللي فيه.

هذا، أنا تنشكركم كل واحد، واحد، تنشده على أيديكم، احنا مقبلين اليوم وصلنا للمادة 400 في قانون المسطرة المدنية في مجلس النواب، دوزنا النهار كامل هاذي الجلسة الخامسة، غادي يجي هذالك القانون معقد شيئا ما، ويوم 16 غادي يدوز في الحكومة مسطرة القانون الجنائي، وغادي تجي حتى هي وعاد زيد المحامون.. معنى أنني معكم واحد المسار طويل، فأرجوكم تحملوني، علما أننا كنعرفكم كتحملوني.

وشكرا لكم جميعا، ولكن أنا كنشعر فاللجنة بواحد الارتياح في المناقشة، لأن كاين عمق في التفكير وكاينة قدرة على النقاش وكاين إلمام بالقانون، وهذا مهم جدا.

شكرا لكم.

الغاية النبيلة التي أحدثت من أجلها هذا النص إلى وسيلة للإفلات من العقاب.

وأكيد، السيد الوزير، على الرغم أن التعديلات التي تقدمنا بها كانت عندها علاقة بتجويد الصياغة اللغوية بالإضافة إلى إضافة جرائم أخرى لقائمة الجرائم التي يمنع فيها الحكم بالعقوبات البديلة، نظرا لخطورتها على استقرار المجتمع وطمأنينته، كالاتجار في البشر والجرائم المرتكبة ضد الأصول والفروع وتوسيع دائرة الأشخاص الذين بإمكانهم التماس عقوبة بديلة عن العقوبة السالبة للحرية، مع ذلك فإننا سنكون إيجابيين في تصويتنا.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بغيتي الكلمة السي نازهي باسم ال "ك.د.ش" (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)؟  
تفضل أسيدي.

### المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا لفرق الأغلبية.

شكرا السيد الرئيس.

هاذ المشروع يأتي في سياق استكمال تنزيل بنود إصلاح منظومة العدالة، عبر إرساء سياسة عقابية ناجعة، خاصة ما يرتبط بالعقوبات السالبة للحرية في عدد من الجناح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها 5 سنوات حبسا نافذا.

بالمناسبة، نؤكد على أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كنا وما زلنا على غرار جميع المترقبين، لأن تقديم الحكومة مقاربتها ورؤيتها حول السياسة الجنائية الوطنية الجديدة التي من المفترض أن تتماشى في إطار واجب تفاعل إيجابي مع التطورات القانونية الوطنية والدولية التي تعرفها منظومة التجريم والعقاب، ومع التحولات المجتمعية ومع مستجدات دستور 2011 وما جاء به من مكتسبات على صعيد الحريات والحقوق.

وإذا كنا نتفق على أهمية اعتماد العقوبات البديلة، انطلاقا من أثرها الإيجابي على مستويات الجريمة ومن كونها حلا لمشكلة اكتظاظ مؤسساتنا السجنية، فنحن نؤكد أنها جزء من الحل فقط وليس كله، بمعنى أن فرض عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية لا يعني أبدا بأننا وجدنا حلا لمشكلة الاكتظاظ في السجون المغربية، على اعتبار أنها نتيجة مباشرة للقصور الذي تعاني منه منظومة العدالة الجنائية بالمغرب، والذي يمكن أن نوجزه في أزمة الاعتقال الاحتياطي، هذه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على كلمته.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع.

المادة 1: التي تنسخ وتعوض أحكام الفصل 14 من مجموعة القانون الجنائي:

أعرضها للتصويت: (كما وردت)

الموافقون=38:

المعارضون=00:

المتنعون=06.

المادة 2: المتممة للجزء الأول من الكتاب الأول من مجموعة القانون الجنائي والمتضمنة للفصول التالية:

الفصل 1-35: (كما ورد)

الموافقون=39:

المعارضون:00:

المتنعون=06.

الفصل 2-35: (كما ورد)

الموافقون=39:

المعارضون=00:

المتنعون=06.

الفصل 3-35: ورد بشأنه تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي نازهي تفضل من أجل تقديم التعديل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للفصل 3-35 "لا يحكم بالعقوبات البديلة في الجناح المتعلقة بالجرائم التالية.." كنضيفو "العنف والضرب والجرح والاعتداء على الأطفال والطفلات والاتجار في البشر، العنف ضد النساء".

يهدف هذا التعديل إلى التوسيع من الجرائم المستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

ومن أهم الجرائم التي نرى ضرورة استثنائها من تطبيق هذا القانون:

- العنف والضرب والجرح والاعتداء على الأطفال، هذه الفئة يجب

حمايتها من جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي واللفظي وغيره؛

- كذلك جرائم الاتجار في البشر؛

- وجرائم العنف ضد النساء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للحكومة.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعديل غير مقبول.

أولا، بالنسبة للعنف والضرب والجرح والاعتداء والاتجار في البشر هي جناية، احنا هاذ العقوبات البديلة كتكون على الجناح فقط، الجنائيات لا تنطبق عليهم، وبناء على ذلك نتعتبرو بأنها جناية ماشي جناحة.

العنصر الثاني: الضرب والجرح على الأطفال والطفلات، احنا درنا الاستغلال الجنسي للقاصرين والأشخاص في وضعية إعاقة، هاذ الشيء ديال الأطفال والطفلات غالبا تيكون بيناتهم غير كلهم أطفال، غادي نديو أطفال دابزو بيناتهم، تكلمنا على كرة القدم راه غير بيناتهم الأطفال هوما اللي تيديرو المشكل واعتبرنا بأن ماشي ضروري تكون..

ثم الاتجار في البشر والعنف ضد النساء طرحنا الإشكال، وكنا ناقشناه بعمق حتى مع السيدة المستشارة، واش نديروه ولا ما نديروه؟ بعض الخطرات، لأن أش تيقوع؟ حيث تيقوع العنف ضد النساء من طرف الأزواج كيكون فيه التنازل وتيسقط هاذك الشيء كله وينتهي، قلنا واش نحافظو على الأسرة ولا نديوه للسجن؟

حيث تيكون فالشارع تيمشي للسجن، ولكن حيث تيكون داخل الأسرة كيف غنديرو؟ نديوه للسجن ونهيوهاذ الأسرة؟ كتكون حالات.. المرأة من بعد تتجي، لاحظنا واحد القضية أكثر من هاذي، هاذوك اللي كيضربو الأزواج ديالهم وكيمشيو للسجن، النساء ديالهم هوما اللي كيطلبو لنا العفو والإفراج المقيد، فحفاظا على الأسرة قلنا هاذ الموضوع..

ثانيا، القضية ديال العقوبات البديلة، اعطينا للقاضي السلطة التقديرية، كيشوف الظروف ويشوف الإمكانيية وكيشوف هاذ الشيء كله وكياخذو بعين الاعتبار، قبل ما ياخذ القرار، لهذا عدم قبول هذا التعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي نازهي.

تماشياً مع سن الرشد داخل الدستور وكذلك مع المقتضيات الدولية، ونظراً لمرجعيتنا للمواثيق الدولية، خاصة منظمة العمل الدولية.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

#### السيد وزير العدل:

السيدة المستشارة،

لا، أنا هاذا الأطفال هو اللي كهموني فالحقيقة ماشي الكبار، راه هاذا الأطفال هوما اللي عندي معهم مشكلة، غير إما نصيفطهم للمراكز، إما نصيفطهم للاعتقال، ولا نصيفطهم يديرو شي عمل اجتماعي ولا شي عمل جماعي ولا.. راه هوما اللي عندي مشكلة فيهم، أما أنا الكبير راه قاد بشغلو، ندخلو للسجن يدافع على نفسه، قاد بشغلو، هذاك الطفل هو اللي عندي معه مشكل.

ثانيا، عندي واحد العنصر قانوني، ماشي هو اللي كهمني، أنا اللي كهمني هو هذا.. بغيت نحسي الطفل ما يمشيش للسجن، ما يمشيش لمراكز الاعتقال، ما يمشيش لمراكز إعادة التأهيل، يمشي يدير شي عمل باش يفهم الشغل، يفهم الدولة، يفهم السلطة، يفهم المسؤولية، أنا هذا هو اللي كهمني.

العنصر الثاني، اللي كبيرر قانونيا، هو أن قانون الشغل فيه 15 سنة، وبما أن قانون الشغل فيه 15 سنة دارو 15 سنة. وكنقول ليك بصدق، والله ما همني هاذا 15 سنة، عندي دري من 15 سنة. شكون اللي كيمشي للكورة؟ راه غير كيوصلو 12 عام كيبدأو يمشيو للكورة، وكيديرو المشاكل، لأن ماشي مسؤولين، لأن الطفل دائما عندو حقوق وما عندوش التزامات.

إيلا درنا هاذا العملية هاذي، ما غاديش نبقاو نصيفطوهم للسجن ومراكز التأهيل، راه إيجابية ماشي سلبية، واخا عندنا احنا ذاك الرغبة ذاك نحترمو السن القانوني، ولكن إيلا بغيتو القانون راه حتى مدونة الشغل كتقول 15 ماشي 18.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=04:

المعارضون=32:

المتنعون=07.

إذن يرفض التعديل.

#### المستشار السيد لحسن نازهي:

الأطفال راه ماشي ضروري يكونو مع الأطفال، العنف راه -كنختلف- متشبت السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=01:

المعارضون=34:

المتنعون=10.

إذن التعديل لم يتمكن من المرور.

إذن أعرض الفصل 3-35 للتصويت: (كما ورد)

الموافقون=35:

المعارضون=00:

المتنعون=10.

الفصل 4-35: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون=35:

المعارضون=00:

المتنعون=06.

واش كاين ممتنعون ولا ما كايش ممتنعون؟

المتنعون؟ نفس العدد.

لا أسيدي لا ماشي بالضرورة الله يخليك، إذن الفريق الاشتراكي ممتنع عن التصويت رغم عدلته اللجنة اللي تتقول فهو ممتنع في جلسة التصويت.

إذن الأخوات ديال الاتحاد المغربي للشغل مع التعديل.

الفصل 5-35 ورد بشأنه تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد الأخوات، السيدات المستشارات المحترمات.

#### المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما قدمنا التعديل بالنسبة للفصل 5-35 كما قدمناه في اللجنة، هو يتعلق بالسن.. بالنسبة لسن العمل، المادة تنص على بأن "المحكوم عليه البالغ من العمر 15 سنة على الأقل في تاريخ صدور الحكم".

نص التعديل هو: "المحكوم عليه البالغ من العمر 18 سنة"، وذلك

السيد وزير العدل:

هو في الحقيقة تكلمنا على التأمين خلبو الأمور أنه داخل المؤسسات في علاقتها داخل الدولة يمكن تدير في إطار أنظمتها الداخلية في إطار المؤسسة تدير تأمين ولا تدير اللي تيبان لها، لأن كايين واحد المبدأ أسامي، كل من يقوم بعمل تحت عمدة الدولة راه مسؤولة الدولة على أمنه وصحته وعلى تعويضه، والدولة في المغرب (Il est solvable)، إيلا وقع شي حاجة تتعوض هي، إيلا ما عندهاش التأمين تعوض هي، علاش غادي نمشيو نقلبو احنايا أشنو هي الصيغة نفرضوها عليهم الآن؟

خليم، إما الدولة تسعى إلى شركة التأمين هذا شغلها، أو المؤسسات اللي غادي يديرو فيها التكوين دير فيها، إما الدولة لأنه طرحنا واحد الإشكال، إيلا صيفطناه يدير واحد العمل في واحد المؤسسة وتجي هاذيك المؤسسة تقول لك أسيدي لا ما يديروش عندي لأن ما عنديش التأمين، علاش غادي نغلقو هاذ الباب؟ نخليوه وذيك الساعة إلى ما قدرتش الدولة تدير التأمين في جميع الأحوال، كل شخص يوجد تحت عهدتها وتحت سلطتها، معتقل قام بمهمة بأمر إداري مشى يدير واحد العمل نظرا لأن تنفيذ عقوبة دائما يكون تحت عمدة الدولة ومسؤولة مدنيا عن كل ما يقوم به ومسؤولة عنه في حالته الصحية.

لذلك، الموضوع حال نفسه بنفسه ما كايينش لاش نمشيو نغعدوه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نسحب التعديل، نعم؟

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون=04؛

المعارضون=31؛

الممتنعون=07.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 35-09 تطبق على أنشطة العمل من أجل المنفعة العامة المقترحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتدابير.. نزيدو "تدابير الأمن والصحة والسلامة وطب الشغل وحوادث الشغل والضمان الاجتماعي".

يهدف هذا التعديل إلى حماية المحكوم عليه الذي ينفذ عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة للمقترحات القانونية الذي يضمه

وأعرض الفصل 5-35: (كما ورد)

الموافقون=32؛

المعارضون=04؛

الممتنعون=06.

الفصل 06-35: (كما ورد)

الموافقون=32؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=06.

الفصل 7-35: (كما عدلته اللجنة)

الموافقون=32؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=06.

الفصل 8-35: (كما ورد)

الموافقون=32؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=06.

الفصل 9-35 ورد بشأنه تعديلان، الأول من الفريق الاتحاد المغربي للشغل، والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

التعديل يخص إضافة "التأمين والسلامة الصحية للعاملين من المعتقلين ومن السجناء". شكرا.

عندما نتحدث عن تشريع جديد يقرب العمل لأجل المنفعة العامة، فنحن نشرع لمهنة مؤقتة سيؤدها المحكوم عليه كعقوبة بديلة، وبالتالي سيتولد عنها علاقة شغلية لفترة معينة، وبالتالي يجب حماية هذا المشغل ويجب تأمينه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

المتنعون=06.  
 الفصل 12-35: (كما ورد)  
 الموافقون=36؛  
 المعارضون=00؛  
 المتنعون=06.  
 الفصل 13-35: (كما ورد)  
 الموافقون=36؛  
 المعارضون=00؛  
 المتنعون=06.  
 الفصل 14-35: (كما ورد)  
 الموافقون=36؛  
 المعارضون=00؛  
 المتنعون=06.  
 الفصل 15-35: (كما عدلته اللجنة)  
 الموافقون=36؛  
 المعارضون=00؛  
 المتنعون=06.  
 أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)  
 الموافقون=36؛  
 المعارضون=00؛  
 المتنعون=06.  
 المادة الثالثة المتممة لأحكام القسم الأول من الكتاب السادس من القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية والمتضمنة للمواد التالية:  
 المادة 1-647: (كما وردت)  
 الموافقون=36؛  
 المعارضون=00؛  
 المتنعون=06.  
 المادة 2-647: (كما وردت)  
 الموافقون=36؛  
 المعارضون=00؛  
 المتنعون=06.

قانون الشغل، خاصة ما يتعلق بالأمن والسلامة وطب الشغل وحوادث الشغل وغيرها، ذلك أنه رغم أن المعني بالأمر يقضي عقوبته، لكنه بحكم الواقع فهو أجيبر.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

### السيد وزير العدل:

بصيغة أخرى، هو نفس الظرف.

إذا كان هاذ المواطن هذا يستفيد من حماية الدولة وهو في الخارج غادي على رجليه ما داير لا مشكل لا والو، كيفاش بغيتي الدولة ما تحممش وهو تحت العهدة ديالها؟ كيفاش بغيتي ما تضمنش الصحة والأمن والسلامة ديالو، وهو تحت العهدة ديالها؟ ماشي هو اللي مشى لذاك العمل، الدولة قالت له سيرلذاك العمل لأنك درتي واحد الفعل، كيفاش بغيتيه..؟ هي قررت فين يمشي، فهي مسؤولة عليه، الصيغة اللي جبنا تفي بالموضوع لذلك عدم قبول هاذ التعديل.

### السيد رئيس الجلسة:

السي نازهي، تشبث؟

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون=01؛

المعارضون=31؛

المتنعون=10.

أعرض الفصل 9-35 للتصويت: (كما ورد)

الموافقون=31؛

المعارضون=00؛

المتنعون=10.

الفصل 10-35: (كما ورد)

الموافقون=36؛

المعارضون=00؛

المتنعون=06.

الفصل 11-35: (كما ورد)

الموافقون=36؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=06.	المادة 3-647: (كما وردت)
المادة 11-647: (كما وردت)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=06.
الممتنعون=06.	المادة 4-647: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 12-647: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=06.
الممتنعون=06.	المادة 5-6: (كما وردت)
المادة 13-647: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=06.
الممتنعون=06.	المادة 6-647: (كما وردت)
المادة 14-647: (كما وردت)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=06.
الممتنعون=06.	المادة 7-647: (كما وردت)
المادة 15-647: (كما وردت)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=06.
الممتنعون=06.	المادة 8-647: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 16-647: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=06.
الممتنعون=06.	المادة 9-647: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 17-647: (كما وردت)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=06.
الممتنعون=06.	المادة 10-647: (كما وردت)
المادة 18-647: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=36؛
الموافقون=36؛	المعارضون=00؛

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

هنيئا لكم السيد الوزير.

إذن نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدريب المؤسسات السجنية".

الكلمة بطبيعة الحال للسيد الوزير ممثل الحكومة وممثل القطاع. نهار كبير هذا السيد الوزير.

### السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أتشرف اليوم بتقديم "مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدريب المؤسسات السجنية" أمام مجلسكم الموقر، والذي وافقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 ماي 2024، بعد إدخال تعديلات على بعض المواد، وذلك بعد مناقشة مطولة وجادة، عكست الإرادة الحقيقية نحو تجويد مضامين المشروع.

وأود هنا أن أشيد بروح النقاش وحس المسؤولية الذي أبان عنه السادة أعضاء اللجنة المحترمون خلال مناقشة هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن إعداد مشروع هذا القانون جاء تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعية إلى حماية حقوق الإنسان وجعلها في صلب المشروع المجتمعي الديمقراطي الحدائي الذي يقوده، ومن ذلك صيانة كرامة الفئات الهشة والهوض بوضعيتها الاجتماعية كنزلاء المؤسسات السجنية.

كما يندرج في إطار تنزيل أحكام دستور 2011، خاصة الفصل 23 منه الذي نص لأول مرة على تمتع كل شخص معتقل بحقوق أساسية وبظروف اعتقال إنسانية، فضلا عن إمكانية استفادته من برامج للتكوين وإعادة الإدماج، وقد روعي في إعداد اعتماده مقاربة تشاركية واسعة، خاصة في ظل انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وهذه المناسبة، أحيطكم علما أنه في إطار تعزيز الدينامية الحيوية التي يعرفها مجال حقوق الإنسان ببلادنا، تم العمل على إعداد هذا النص باستحضار جل المرجعيات والقواعد والمعايير الدولية المعتمدة الواجبة التطبيق في معاملة السجناء، منها "مجموعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لسنة 1957"، و"مجموعة مبادئ حماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن"، أو "مدونة وقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

المعارضون: 00؛

الممتنعون = 06.

المادة 19-647: (كما وردت)

الموافقون = 36؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 06.

المادة 647: (كما وردت)

الموافقون = 36؛

المعارضون: 00؛

الممتنعون = 06.

المادة 21-647: (كما وردت)

الموافقون = 36؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 06.

المادة 22-647: (كما وردت)

الموافقون = 36؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 06.

أعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون = 36؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 06.

المادة الرابعة: (كما وردت)

الموافقون = 36؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 06.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون = 36؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 06.

تحدثته، وبين دور العقوبة السالبة للحرية، ومن خلالها الدور الذي يجب أن تضطلع به المؤسسة السجنية في الإصلاح والتأهيل.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

ختاما، أود أن أوجه عبارة الشكر والامتنان وتحية تقدير وإكبار لكل السيدات والسادة المستشارين بهذا المجلس، على المجهود الذي بذلوه في دراسة ومناقشة هذا المشروع بكل اقتدار ومسؤولية، وعلى بعد النظر وعمق التحليل الذي طبع ملاحظاتهم وتعديلاتهم، التي تشكل إضافة نوعية تعكس الدراسة العميقة والجدية للسادة المستشارين لهذا المشروع، حيث تفاعلت الوزارة بشكل إيجابي مع بعض تلك التعديلات في إطار روح التنسيق والتكامل والتعاون والاحترام، التي تطبع العلاقة القائمة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بعيدا عن أي تجاذبات غير تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين، من أجل إخراج قانون بهذه الأهمية في أجود صيغة تشريعية من حيث الشكل والمضمون، وبروح يغلب عليها النفس الحقوقي والخيار الديمقراطي الذي كرسه دستور 2011.

كما أتوجه بالشكر والتنويه إلى السيد رئيس المجلس والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم ببرمجة هذه الجلسة التشريعية للتصويت على هذا المشروع، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على العزم الأكيد والرغبة الملحة للسادة المستشارين المحترمين للتعجيل بإخراج هذا النص إلى حيز الوجود.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا جميعا لبلوغ الإصلاح المنشود، وذلك تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والراعي الأول لمسار إصلاح منظومة العدالة.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر اللجنة، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته

1978"، و"قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعروفة بـ"قواعد نيلسون مانديلا".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفعيلا لكل ما سبق، تم إعمال مراجعة شمولية وعميقة للقانون المنظم للسجون، روعي فيه الحفاظ على سلامة السجناء والأشخاص والمباني والمنشآت المخصصة للسجون والمساهمة في الحفاظ على الأمن العام وضمان حقوق النزلاء وأمنهم والنهوض بأوضاعهم الإنسانية وإصلاح وتقويم سلوك السجناء وإعادة إدماجهم داخل المجتمع.

كما تم تعزيز مقتضيات المتعلقة بالقواعد الخاصة بحماية الفئات الهشة المحرومة من حريتها ومراعاة احتياجاتها الفردية كالنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، تيسيرا لها في التأقلم مع ظروف الاعتقال وتهيئتها للاندماج السريع في المجتمع، بعد قضاء فترة العقوبة المحكوم بها.

وروعي فيه كذلك الحرص على إضفاء الطابع الإنساني على ظروف العيش بالسجون كفضاء للتأهيل الاجتماعي للأشخاص المحرومين من حرياتهم، وإعادة إدماجهم في النسيج المجتمعي وضمان استقلاليتهم في ظل احترام القانون، وضمان حقوق السجناء غير القابلة للتقييد في تحسين ظروف الاعتقال والمعاملة بما يلزم من احترام لكرامتهم المتأصلة وقيمتهم الإنسانية، دون تمييز في المعاملة بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، في انتظار إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم، وضمان حق اتصال المعتقل بمحام من اختياره وحق الزيارة وتوجيه الرسائل وتلقيها، وحق التطبيب والترفيه وتقديم كل التسهيلات لمتابعة الدراسة والتكوين المهني، وحق المزاولة من المعتقلين من نشاط منتج في مقابل منصف وحقوق للدفاع.

بالإضافة إلى مقتضيات تهم الرخص الاستثنائية للخروج بقصد الحفاظ على الروابط العائلية، ولتبرئ الإدماج في المجتمع والمحافظة أيضا على التقيد بالفصل التام والصارم بين النساء والرجال والأحداث في تدبير فترة اعتقالهم بالمؤسسة السجنية.

وفي المقابل، تضمن المشروع حزمة من الواجبات وجب الانضباط لها، تحت طائلة توقيع تدابير تأديبية في حق المخالفين لها.

السيدات والسادة،

يشكل هذا المشروع لبنة أخرى من اللبنة الأساسية في مسار تصحيح معالم القصور في مضامين القانون الحالي على مستوى معالجته لبعض الإشكالات المرتبطة بالجوانب الإدماجية والأمنية، في تفعيل دور المؤسسات السجنية، خاصة في ظل التطور النوعي والكمي للجريمة بكل تعقيداتها الاقتصادية والنفسية والسوسولوجية والإيديولوجية، بما يسعى إليه من إقامة موازنة بين طبيعة الجريمة والضرر الذي

كما أشير في هذا السياق، إلى أن موضوع أنسنة الفضاء السجني، يرتبط بنطاق السياسات العمومية المتبعة ولا يقف عند حدود القاعدة القانونية، وهو ما يقتضي تقييم هذه السياسات بالنظر إلى دور المؤسسات السجنية في التأهيل وإعادة الإدماج، مع مراجعة الجانب المتعلق بفلسفة العقاب والهاجس الأمني، طبقا لما نص عليه هذا المشروع.

هذا، واستحضر العديد من المتدخلين الإكراهات المرتبطة بتدبير المؤسسات السجنية والإشكالات التي تعيق حسن تدبيرها والمتمثلة على وجه الخصوص في موضوعي الاكتظاظ والاعتقال الاحتياطي، حيث تمت الدعوة إلى ضرورة الانكباب على هاذ الموضوع بشكل جدي لإيجاد وإبداع الحلول الناجعة، في إطار تحديث السياسة الجنائية الوطنية، بشكل يضمن حسن سير المؤسسات السجنية وحماية حقوق السجناء والمعتقلين، حتى تستطيع ترسيخ أدورها التأهيلية والإدماجية بكل نجاعة وفعالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أشاد السيد الوزير بمدخلات السيدات والسادة المستشارين، التي تعكس الإجماع على تطوير النظام القانوني المؤطر للمؤسسات السجنية، تماشيا مع متطلبات الملاءمة مع الأهداف الدستورية والقواعد المعيارية ذات الصلة، وتدعيم الفعالية والنجاعة في وظيفتها التأهيلية والإدماجية، بما يضمن حماية الحقوق والحريات المكرسة دستوريا.

وأبرز أن هذا المشروع يندرج في إطار السعي المتواصل نحو مسايرة إرساء أسس ومنهجية الإصلاح، التي تشكل أولوية لتجسيد الالتزام الفعلي لتنزيل التوجيهات الملكية السامية حول حماية حقوق الإنسان وجعلها في صلب المشروع المجتمعي الديمقراطي الحديث، الذي يتولى قيادته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومن ذلك صيانة كرامة المعتقلات والمعتقلين في المؤسسات السجنية والهوض بأوضاعهم الاجتماعية.

ومن جانب آخر، استعرض السيد الوزير، أهم المقترحات التي تضمنها هذا المشروع وأهم المرتكزات والمقاربات التي تم اعتمادها في إعدادها، من خلال منهجية تشاركية مع مختلف الشركاء والمتدخلين، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بتدبير الشأن السجني.

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لمشروع القانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي بتاريخ 31 أكتوبر 2023، و19، 27 مارس و16 أبريل و28 ماي 2024، برئاسة السيد الرئيس عزيز مكينف وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل.

وفي هذا السياق، تقدم السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة بجملة من المداخلات البناءة، التي تعكس الأهمية الاستراتيجية لمشروع هذا القانون المدرج في إطار مسلسل تنزيل مضامين إصلاح منظومة العدالة في كافة أبعادها القانونية والحقوقية والمؤسسية، بما يروم تطوير الإطار القانوني المنظم للمؤسسات السجنية، ليتماشى مع المحددات والمضامين الدستورية، ويستجيب أكثر فأكثر للقواعد والمعايير الدولية.

وأعرب المتدخلون عن التنويه بأهداف مشروع هذا القانون الذي يأتي تجسيدا لتوجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الداعية خصوصا إلى صيانة كرامة الفئات الهشة والهوض بوضعيتها الاجتماعية، على غرار نزلاء المؤسسات السجنية.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى أن هذا المشروع يحظى بأهمية بالغة، تؤكد عليه الأدوار الكبيرة المنتظرة في مجال تغيير واقع السجنون نحو الأفضل والمساهمة في الحفاظ على الأمن العام داخل المؤسسات السجنية وأنسنة العيش بفضاءها والتوفيق بين الأبعاد الزجرية والضبطية والأبعاد المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى تعزيز التأهيل الاجتماعي للمعتقلين لتسهيل إدماجهم المجتمعي، وهو ما يشكل استمرارية لمسلسل تحيين التشريعات المرتبطة بمجال العدالة عموما.

وفي هذا الصدد، أبرز المتدخلون أن صدور القانون 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية قبل عقدين من الزمن، قد شكل طفرة حقوقية نوعية، مكنت من تحقيق مجموعة من المكتسبات الحقوقية وتعزيز منظومة العدالة ببلادنا.

غير أن تنزيل مقتضيات هذا القانون عرفت ظهور مجموعة من الإشكالات، سواء على مستوى نص القاعدة القانونية، أو على مستوى الممارسة والواقع، واعتبروا أن هذا الأمر يستدعي الانخراط الفعلي والجدي لمواكبة الإصلاح الشامل الذي تعرفه منظومة العدالة ببلادنا، تكريسا للمكتسبات الحقوقية وتعزيزها والعمل وفق الإمكانيات والمقدرات والواقع، بما يتطابق مع القاعدة القانونية والسياق الدستوري الجديد الذي عرفه المغرب والقواعد الدولية والأممية النموذجية الدونية لمعاملة السجناء، مع إشراك خبراء مختصين لإعداد البرامج التأهيلية وعدم الاكتفاء بتقديم نفس البرامج المقدمة للأشخاص خارج السجن.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية بمجلس المستشارين في هاته الجلسة المخصصة للمناقشة والتصويت على "مشروع قانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية".

وبهذه المناسبة لا يسعنا سوى التأكيد على أهمية هذا المشروع ودوره المنتظر في أنسنة السجون وترشيد تسييرها وفق مقاربة قانونية وحقوقية ترقى لطموحات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وتتفاعل مع دستور 2011 وتتماشى والمكانة الحقوقية المحترمة للمملكة المغربية دوليا، لا سيما وهي اليوم تحظى بشرف رئاسة مجلس حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

قبل إبداء موقفنا من مشروع القانون الذي بين يدينا، لا بد أن نسجل بداية أهمية النقاش الذي تم خلال اجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين حول هذا المشروع، والذي عرف نقاشا مستفيضا حقوقيا وماليا وإداريا ومجتمعيا، وغيرها من الأبعاد التي تناولتها اللجنة.

كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية التعديلات الجوهرية التي أدرجها عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر في سبيل تجويد صياغة وهندسة النص وإحاطته بكافة الضمانات التي تتطلبها عملية تنزيله بشكل سليم على أرض الواقع، والتي تفاعل معها إيجابا السيد الوزير، مما يؤكد القيمة المضافة لمجلسنا في مسار العمل البرلماني، لاسيما التشريعي منه، وهو أمر راجع لعدة معطيات أهمها، نوعية التركيبة المندمجة لأعضاء مجلس المستشارين، مما يمكنها من لعب أدوار قوية وطلائعية داخل المؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا المشروع الذي بين أيدينا تكمن في كون بنيتة الهندسية القانونية متكاملة، تحاول التوفيق بين الحقوق والواجبات، عبر التأكيد على أن الفضاء السجني ليس مكانا للانتقام، إنما هو مكان لقضاء عقوبة في حق كل من خالف المنظومة الضبطية وأنيط بالسلطة العمومية تنفيذها في إطار تعاقد مجتمعي، وأيضا لتجاوز الوسم المجتمعي الذي يرتبط بأن كل من ولج المؤسسة السجنية يظل حبيسها، ذلك أن المجتمع كأفراد وكمؤسسات يظلون ينفرون منهم، مما يرفع من حالات العود، وبالتالي فالوقت قد حان لتغيير النظرة العامة للسجين كفرد وللسجن كفضاء وللعقوبة كجزاء، وهذا ما

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

إعمالا لحق التعديل البرلماني، تقدمت الفرق والمجموعات البرلمانية بما مجموعه 174 تعديلا، وجدير بالذكر أن فرق الأغلبية لم تتقدم بأي تعديل في هذا القانون، في حين تقدم:

- الفريق الحركي: ب 29 تعديلا؛

- وفريق الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب: 12 تعديلا؛

- وفريق الاتحاد المغربي للشغل: 23 تعديلا؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 12 تعديلا؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية: 85 تعديلا؛

- السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي: 13 تعديلا.

وعند عرض مواد ومشروع القانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية برتمه للتصويت في الاجتماع المؤرخ في 28 ماي، وافقت عليه اللجنة بالإجماع، بعد إدخال ما يقارب 39 تعديلا.

واعتبارا للأجواء التي مرت فيها الأشغال داخل لجنة العدل والتشريع، فإنه جرت الأعراف والتقاليد داخل العمل البرلماني، أن يتم احترام نفس الأدبيات ومنهجية التصويت داخل اللجنة، وليس الأمر يرتبط بالقانون، بل يرتبط بأعراف وتقاليد داخل البرلمان.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الفرق والأحزاب حرة في اتخاذ مواقفها وتغييرها، نكونوا واضحين، وليس هناك أي سبيل للتقيد بموقف غير ملزم بمعطى أو تعهد.

وكأن السي الكيحل يمرر رسالة باطنية، لا الله يخليك، فأنا أحيي الإخوان ديال الاتحاد الاشتراكي للانضباط ديالهم الحزبي، هذا من بين الأسس الأولى أن تكون برلمانيا يجب أن تكون منضبطا حزبيا أولا وقبل كل شيء، وهادي مدرسة.

إذن، الإخوان شكون اللي بغا ياخذ الكلمة في إطار نفس النسبية ديال الزمن اللي تكلمنا عليها؟ باسم الأغلبية؟

تفضل.

**المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:**

شكرا السيد الرئيس.

الملفات كحقوقى يحمل هم تطوير ورفع سقف تغيير عدد من الوقائع ببلادنا، وكمسؤول متحمس للإصلاحات الهيكلية.

كما تطرقنا لمجموعة من القضايا والإشكالات المعلقة خلال المناقشة التفصيلية لهذا المشروع، وعلى رأسه ظاهرة الاكتظاظ في صفوف المعتقلين الاحتياطيين والمعتقلين بصفة عامة، والتي فاقت 100.000 نزيل، رغم أن الطاقة الاستيعابية للسجون لا تتعدى 64.000 سجين. واستفسرنا حول مدى نجاعة برامج التأهيل وإعادة الإدماج، ووضعية الأمهات والأطفال بالمؤسسات السجنية، وتطرقنا لقضايا العنف المتبادل بين النزلاء وأتجاه الموظفين، والإشكال المرتبط بنقص الأطباء، خصوصا الاختصاصيين النفسيين.

مع استحضار مسألة الحكامة في التدبير ورقمنة الخدمات ومدى استعمال التقنيات الحديثة لتعزيز الأمن والشفافية والمراقبة، وتقوية التكوين الحقوقي للموظفين والعناية بأوضاعهم واستحضار المخاطر المرتبطة بوظيفتهم، وغيرها من القضايا والتي تفاعل معها السيد الوزير بشخصية رجل دولة بكل موضوعية وواقعية.

وهي مناسبة نحبي فيكم الجرأة في الاعتراف باختلالاتها، ومن ثم الانكباب بشجاعة في محاولة التخفيف منها في استحضار تام منها للإكراهات.

السيد الرئيس المحترم،

نحن في فرق الأغلبية خلال هذه الجلسة الدستورية، اسمحوا لنا من جديد أن ننوه..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس انتهى الوقت.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

الوقت راه عندنا ديال الأغلبية شحال فيه؟

السيد رئيس الجلسة:

عندكم 6 دقائق، 6 دقائق.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

الأغلبية كلها عندها 6 دقائق.

لا، السيد الرئيس، عندنا أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

الأغلبية فيها ثلاثة الأحزاب، ياك هاذ الشي اللي كاين السيد الوزير؟

يجعلنا نراهن بقوة على هذا القانون وباقي القوانين ذات الصلة كقانون العقوبات البديلة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن أن يختلف إثنان على أهمية هذا المشروع وعلى راهنيتها وأدواره الكبيرة المنتظرة في تغيير واقع السجون نحو الأفضل.

لذلك، نحن في فرق الأغلبية مع التسريع في التنزيل بهذا القانون للوجود، لما يحمله من تحديات وطموحات، لاسيما سعيه نحو:

- أولا، المساهمة في الحفاظ على الأمن العام داخل الفضاء السجني؛

- أنسنة العيش بالفضاء السجني؛

- التوفيق بين البعد الضبطي وحماية حقوق الإنسان؛

- تعزيز التأهيل الاجتماعي للمعتقلين لإدماجهم المجتمعي؛

- الملاءمة مع التشريعات والمعايير العمومية ذات الصلة؛

- حماية الوضعية الصحية للنزلاء ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- صيانة حقوق الأحداث المعتقلين؛

- ضمان حقوق السجناء في التعليم والتكوين المهني والترفيه؛

- تمكين السجناء الحرفيين من ممارسة نشاطهم بمقابل منصف، وغيرها من الإجراءات الهامة التي وردت في هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

من موقعنا كفرق الأغلبية نجد أن سياق هندسة هذا النص القانوني ذي الأبعاد الحقوقية والاجتماعية والأمنية والتقنية، يشكل إضافة أخرى ضمن مخطط تحيين التشريعات المرتبطة بمجال العدالة التي يقوم بها السيد الوزير منذ تعيينه على رأس القطاع، والتي سبق وأن صادقنا على عدد منها، آخرها قانون الخبراء القضائيين وقانون المعهد العالي للقضاء ومشروع قانون العقوبات البديلة، الذي صادقنا عليه داخل هذه اللجنة، والذي نعتبر فيه فرق الأغلبية مرتبط جدا بهذا المشروع، ونجزم أنه سيساعد على التخفيف من حدة الاكتظاظ، وبالتالي سيساهم في تنزيل بنود هذا المشروع بشكل أفضل.

كما سيساهم لا محال في توفير الاعتمادات المالية والبشرية والمجهودات التقنية التي تهم فضاء حياة الساكنة السجنية، خاصة في ظل تطور الجريمة وتنوع صورها وأبعادها، وبالتالي ارتفاع عدد السجناء.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نشارك معكم مناقشة وتجويد هذا النص خلال أشغال اللجنة تقاسمنا مع السيد الوزير اشتغالاته وقلقه حول مجموعة من

نظام تغذية الأشخاص الموضوعين تحت تدابير الحراسة النظرية، في إطار تنزيل استراتيجية أنسنة ظروف الاعتقال، وتديير الوزارة بإنسانية وفي صمت لملف اجتماعي ضخم يتعلق بأكثر من 300 أسرة، كان أربابها يشتغلون في مجال النساخة، وكان مصيرهم الشارع بعد زحف موجة الرقمنة على القطاع، وكذا حرصها على الرفع من جودة التكوين الأساسي واحترافية التكوين المستمر، ليواكب متغيرات العصر وحاجيات المرتفقين، مع توفير كل الحاجيات التقنية واللوجيستكية والمالية أمامها وغيرها من المنجزات التي ستظل شاهدة على جهودكم بالوزارة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في الختام، سوى التأكيد على أهمية هذا المشروع والذي سنصوت عليه بالإيجاب، وانخرطنا الإيجابي في تنزيهه ليعزز باقي الأوراش الإصلاحية الهامة التي تقومون بها في مجال العدالة.

وفقكم الله لما فيه خير بلادنا وعدالتنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السي نازهي باسم (ك. د. ش)، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

الملاحظة ديالك راه فمحلها السيد الرئيس، الأغلبية ما عندهاش ذيك الورقة اللي قريتي فالأول، الأغلبية عندها 18 ولا 16، ولكن ما كاين باس، ولكن ما كاين باس.

ماشى مشكل، أسيدي نعطيوك حتى ديالنا مالك مقلق.

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتديير المؤسسات السجنية.

بداية، نود التأكيد على مراجعة الإطار القانوني المتعلق بتنظيم وتديير المؤسسات السجنية، يعتبر إحدى الانشغالات الأساسية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل تجاوز الإشكالات العميقة التي تعيق التديير الجيد لهذه المؤسسات، وتمكين الأشخاص السجناء من حقوقهم الإنسانية التي يضمنها لهم الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

فالأشخاص السجناء يظلون جزءا من هذا الوطن، لهم حقوق يجب تمتيعهم بها، فتنفيذ العقوبة بحرمانه من الحرية لا يلغي أبدا

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

6 دقائق عند الفريق.

السيد رئيس الجلسة:

كاين الأغلبية الواسعة والأغلبية المقلصة والأغلبية..

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

لا، السيد الرئيس، كل فريق اعطيتوه واحد الحيز زمني، كل فريق ولكن إيلا جمعت الأغلبية عندها شي 18 دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

الأغلبية عندها ثلاثة الأحزاب دستوريا، الحكومة فيها 3 ديال الأحزاب.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

أيه، شحال عندها؟

السيد رئيس الجلسة:

كاينة المساندة النقدية وكاينة.. 6 ديال الدقائق انتهاو.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

لا، شحال عندها فالتوقيت؟

التوقيت الأول فالجلسة اللي اعطيتوني.

وراه غير كتضيعو الوقت باقي 2 دقائق أصلا.

السيد رئيس الجلسة:

يالاه، يالاه..

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

السيد الرئيس المحترم،

نحن في فرق الأغلبية خلال هذه الجلسة الدستورية، اسمحوا لنا من جديد أن ننوه بالمجهودات الهامة التي تقوم بها وزارة العدل، وبالزخم التشريعي الذي أنتجتته، بعضها خرج للوجود والبعض الآخر وصل محطة البرلمان، والباقي في الطريق في انتظار استيفاء مسطرة التشريع ونحن جاهزون للتفاعل الإيجابي معها.

كما نثمن التقدم الكبير الذي عرفه ورش تأهيل وتحديث البنية التحتية للمحاكم وورش تبسيط ورقمنة الإدارة القضائية والذي قطعت فيه الوزارة شوطا هاما، رغم أن الملف جد معقد، وإحداث مراكز للنداء للمساعدة القانونية ومراجعة الخريطة القضائية وسن

على الوضوح ديالو، على الصراحة ديالو، على الهم اللي هاز فقلبو من أجل إخراج مجموعة من القوانين.

وتيقولها وبصراحة حتى احنا متفقين معه، أن ملي تيجي وزير وتتحمل المسؤولية تيتحملها باش يخدم، باش يدير الإنتاج، أما راه يمكن يجلس حتى واحد ما ينتقدك، حتى واحد ما يقول لك حتى حاجة وبخير وعلى خير ودوز الولاية ديالك، وأيامات دالمشماش تتعرفوها ديال الوزارة راه غير بحال أيامات دالمشماش، دغية تتسالي.

ولكن، السيد الوزير، تهنيوه وتهنيو كذلك السيد رئيس اللجنة ومن خلاله مجموعة ديال الأعضاء ديال الأطر اللي تتشتغل فهاذ اللجنة.

هاذ القانون هذا اللي تذاكرو عليه اليوم ملي تنوزوه فالمضامين ديالو، الحقوقية بالضبط، وتنشوفو هاذ السجن من نهار تيحط رجلو فالسجن، من نهار تيحط رجل فالاعتقال، نهار تيدخل للسجلات اللي تيضبطوه، الحق ديالو فالمأكل، الحق ديالو فالملبس، الحق ديالو فالدفاع، أثناء مسطرة التأديب، الحق ديالو فالتمريض، الحق ديالو فالتدبير ديال الأموال ديالو، معنى أنه ملي تنجيو وتنقروا بالقراءة الحقوقية لهاد النص هذا، تنلقاو بأنه عنده فعلا راه هاذ القانون راه يوزن ولا يعد، من حيث الثقل ديالو، من حيث المضامين ديالو.

لذلك، بكل أريحية، احنا ما معولينش كاع نتكلمو، ولكن بغينا غير باش نثمنو هاذ الجو اللي تدوز فيه هاذ القوانين، وهاذ النقاش هاذ الأريحية وهاذ المنطق ديال المقاربة التشاركية الحقيقية العميقة اللي تيدوز بها.

وتنحييكم، السيد الوزير، وتنحييو جميع الأعضاء ديال اللجنة. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا للسيد المستشار المحترم.

هل هناك من متدخل؟

تفضل السي خالد السطي.

### المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة الدستورية، المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون 10.23 يتعلق بتنظيم وتديبر المؤسسات السجنية.

حقوقهم التي سعت الكثير من التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى ترسيخها وإحاطتها بالضمانات اللازمة.

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية يوم 29 يناير 2003، والذي جاء فيه "وإن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

السيد الوزير،

من هذا المنطلق، فقد تمنينا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مقاربة حقوقية إدماجية في التعاطي مع هذا المشروع.

السيد الوزير،

أکید أننا نتطلع على أن يساهم هذا المشروع في معالجة الإشكالات المرتبطة بتفعيل أدوار المؤسسات السجنية، خاصة في ظل التطور النوعي والكمي للجريمة بما يضمن الموازنة بين طبيعة الجريمة والضرر الذي تحدثه وبين وظيفة العقوبة السالبة للحرية.

فمعالجة الإشكالات العميقة التي تعاني منها المؤسسات السجنية وتحقيق نزاهتها وحكامتها والارتقاء بالخدمات المقدمة للسكانة السجنية وأنسنة السجون وتمكين السجناء من حقوقهم المكفولة دستوريا وإدماجهم في محيطهم الاجتماعي، كلها غاية تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة بأبعاد ومداخل متعددة لمعالجة الإشكالات الحقيقية التي تعجز النصوص القانونية لوحدها عن إيجاد حلول لها.

نمشي ديريكيت بان لي الوقت مشى.

إذن السيد الرئيس، غير بغيت نقول بأن هذا المشروع، نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل..

لذا، غادي نصوتو بالإيجاب على هذا المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد ممثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على هذا التدخل.

هل هناك من متدخل آخر، نعم، تفضل، الاسم؟

### المستشار السيد محمد بن فقيه:

في البداية، ما يمكن لي إلا أن نهنيو بلادنا وتهيوروسنا على هاذ الجو اللي كتدور فيه هاذ القوانين هاذي.

وبالأخص بغيت نشكر السيد الوزير ديال العدل على الجرأة ديالو،

إيلا ما كانش شي تدخل الآن.

تبغيو الرد السيد الوزير؟ نعم؟

المداخلة مكتوبة؟

مرحبا.

### السيد وزير العدل:

إذا سمحت السيد الرئيس ما بغيتش ندير الرد.

بغيت ندير غير واحد التوضيح دستوري بسيط، لأنه المعارضة-  
الاتحادية صوتت فاللجنة فعلا بالموافقة، وهنايا.

التصويت في اللجنة هو تعبير عن نوايا التصويت في.. وليس تصويتنا،  
لأن عمل اللجنة قرار المحكمة الدستورية يعتبر أن أعمال اللجنة أعمال  
تحضيرية، غير قابلة لرقابة المحكمة الدستورية.

المحكمة الدستورية تراقب هذه الجلسة.

لذلك، من حقهم أن يكون لهم رأي وأن يغيروه، وهذا ليس راجع،  
اسمح لي السيد الرئيس، ليس راجع إلى ثقافة حزبية، هو راجع إلى ثقافة  
الفريق، داخل المجلس لا يوجد حزب، يوجد فريق.

شكرا السيد الرئيس.

أما نحن في الحكومة فنحن مسرورين وقراركم نحترمه ونعتبر  
المعارضة جزءا لا يتجزأ في العملية التشريعية، بل بالعكس اخذينا  
واحد المجموعة ديال التعديلات اعتبرها إيجابية جدا وغادي يبقى  
نفس..

وبالمناسبة، السيد الرئيس، أنا أريد أن أشيد لا بالسيد رئيس اللجنة  
ولا بالسادة أعضاء اللجنة الذين كانوا معنا، كان نقاشنا مفتوحا، لم  
تكن فيه لا أغلبية ولا معارضة، كان نقاشا وقضينا ليالي فهاذ المناقشة،  
وسنقضي ليالي أخرى أطول عندما يعي قانون المسطرة المدنية والمسطرة  
الجنائية، وأنداك راه ما يمكنش ينجح التشريع بهاذ الشكل إلا إذا ما  
كانت المعارضة والأغلبية.

وخص الوزير يفهم بأنه راه المعارضة لا تحضر لمواجهة الوزير،  
المعارضة تحضر كشريك في عملية الإنتاج التشريعي.

لهذا كنشكركم وكنشكركم السيد الرئيس.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1: (كما عدلتها اللجنة)

بطبيعة الحال أكيد، نعاودو نأكدو، السيد الوزير، هاذي مناسبة  
باش نعاودو نذكرو على أهمية هاذ النص في إطار استكمال إصلاح  
منظومة العدالة التي انخرطت فيها بلادنا منذ سنوات، من أجل النهوض  
بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفي المواثيق الدولية،  
والتي صادق عليها المغرب، فالسجين يفقد حريته ولا يفقد كرامته.

وفي هذا السياق، لابد من ننوهو بتحسين بعض أو عدد من البنيات  
التحتية في عدد من المؤسسات السجنية، وندعو كمنظمة نقابية تدافع  
بالدرجة الأولى على حقوق الطبقة الشغيلة للارتقاء بالأوضاع الإدارية  
والمالية للموارد البشرية العاملة بالقطاع، وهو ما يحتاج إلى تعزيز  
القدرات المالية للمؤسسات.

أيضا، لابد من أن ندعو إلى ضرورة معالجة عدد من الإشكاليات،  
السيد الوزير، التي تحول لا محالة دون اضطلاع هذه المؤسسات  
بوظائفها في تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم، ومنها على وجه الخصوص  
حل مشكل الاكتظاظ الناتج في الغالب عن ارتفاع معدلات الاعتقال  
الاحتياطي، وجود عدد كبير من المعتقلين الذين يعانون من أمراض  
نفسية على سبيل المثال، ربما أحدث الأرقام حوالي 4000 أو أكثر... إلى  
آخره.

كما لابد، السيد الوزير، نعاودو نطالب بتوسيع التكوين داخل  
المؤسسات السجنية من أجل تيسير إدماج السجناء بعد انقضاء  
مدة العقوبة، ومنح تحفيزات للمقاولات التي توظف سجناء سابقين،  
على سبيل المثال تحمل الدولة اشتراك (CNSS)، تحسين معايير بناء  
السجون لمقاومة الزلازل... إلى آخره.

أيضا، لابد من تحقيق الالتقائية في السياسات العمومية الموجهة  
لهذه الفئة، وتشجيع العقوبات البديلة كذلك، مثل على سبيل المثال  
حفظ القرآن وقراءة الكتب، فضلا عن تمكين النساء الحوامل من  
الولادة خارج المركبات السجنية، مراعاة لوضعهم النفسي والاجتماعي  
للطفل.

وفي الأخير، لابد نعاودو نشكرو، السيد الوزير، وكذلك نشكرو  
أعضاء اللجنة والسيد رئيس اللجنة وكذلك الطاقم الإداري للجنة،  
الذين بذلوا مجهودات كبيرة وساعدوا كثيرا في إخراج هذه النصوص.

وفي الأخير تقدمنا، السيد الوزير، بمجموعة من التعديلات وجدت  
15 يعني قبلتو 5 من أصل 13، وهذا بطبيعة الحال نشكرو التجاوب  
ديال الحكومة وتنووهو.

وسنكون إيجابيين، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمون.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك الأخ المستشار المحترم، السبي السطي.

المادة 9: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 2: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 10: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 3: (كما وردت)
المادة 11: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 4: (كما وردت)
المادة 12: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 5: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 13: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 6: (كما وردت)
المادة 14: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 7: (كما وردت)
المادة 15: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 8: (كما وردت)
المادة 16: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31؛	المعارضون=00
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.

المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 17: (كما وردت)
المادة 25: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 18: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 26: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 19: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 27: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 20: (كما وردت)
المادة 28: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 21: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 29: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 22: (كما وردت)
المادة 30: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 23: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 31: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 24: (كما وردت)
المادة 32: (كما وردت)	الموافقون=31؛

المادة 40: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05
الممتنعون=05	المادة 33: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 41: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05
الممتنعون=05	المادة 34: (كما وردت)
المادة 42: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05
الممتنعون=05	المادة 35: (كما وردت)
المادة 43: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05
الممتنعون=05	المادة 36: (كما وردت)
المادة 44: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05
الممتنعون=05	المادة 37: (كما وردت)
المادة 45: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05
الممتنعون=05	المادة 38: (كما وردت)
المادة 46: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05
الممتنعون=05	المادة 39: (كما وردت)
المادة 47: (كما وردت)	الموافقون=31
الموافقون=31	المعارضون=00
المعارضون=00	الممتنعون=05

المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 48: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 56: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 49: (كما وردت)
المادة 57: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 50: (كما وردت)
المادة 58: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 51: (كما وردت)
المادة 59: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 52: (كما وردت)
المادة 60: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 53: (كما وردت)
المادة 61: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 54: (كما وردت)
المادة 62: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 55: (كما وردت)
المادة 63: (كما وردت)	الموافقون=31؛

الممتنعون = 05.	الموافقون = 31:
المادة 71: (كما وردت)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00:	المادة 64: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31:
المادة 72: (كما وردت)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00:	المادة 65: (كما عدلتها اللجنة)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31:
المادة 73: (كما عدلتها اللجنة)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00:	المادة 66 (كما وردت):
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31:
المادة 74: (كما وردت)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00:	المادة 67: (كما عدلتها اللجنة)
الممتنعون = 05.	لموافقون = 31:
المادة 75: (كما وردت)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00:	المادة 68: (كما عدلتها اللجنة)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31:
المادة 76: (كما عدلتها اللجنة)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00:	المادة 69: (كما عدلتها اللجنة)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31:
المادة 77: (كما وردت)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00:	المادة 70: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31:
المادة 78: (كما وردت)	المعارضون = 00:
الموافقون = 31:	

الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 79: (كما وردت)
المادة 87: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 80: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 88: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 81: (كما وردت)
المادة 89: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 82: (كما وردت)
المادة 90: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 83: (كما وردت)
المادة 91: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 84: (كما وردت)
المادة 92: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 85: (كما وردت)
المادة 93: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	المتنعون=05.
	المادة 86: (كما وردت)

المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 94: (كما وردت)
المادة 102: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 95: (كما وردت)
المادة 103: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 96: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 104: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 97: (كما وردت)
المادة 105: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 98: (كما وردت)
المادة 106: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 99: (كما وردت)
المادة 107: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 100: (كما وردت)
المادة 108: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 101: (كما وردت)
المادة 109: (كما وردت)	الموافقون=31؛

الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
المادة 117: (كما وردت)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	الممتنعون=05.
المعارضون=00؛	المادة 110: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
المادة 118: (كما عدلتها اللجنة)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	الممتنعون=05.
المعارضون=00؛	المادة 111: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
المادة 119: (كما وردت)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	الممتنعون=05.
المعارضون=00؛	المادة 112: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
والمادة 120: (كما وردت)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	الممتنعون=05.
المعارضون=00؛	المادة 113: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
المادة 121: (كما وردت)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	الممتنعون=05.
المعارضون=00؛	المادة 114: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
المادة 122: (كما وردت)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	الممتنعون=05.
المعارضون=00؛	المادة 115: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
المادة 123: (كما وردت)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	الممتنعون=05.
المعارضون=00؛	المادة 116: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31؛
المادة 124: (كما وردت)	المعارضون=00؛
الموافقون=31؛	

الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 125: (كما وردت)
المادة 133: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 126: (كما وردت)
المادة 134: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 127: (كما وردت)
المادة 135: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 128: (كما وردت)
المادة 136: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 129: (كما وردت)
المادة 137: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 130: (كما وردت)
المادة 138: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 131: (كما وردت)
المادة 139: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
	المادة 132: (كما وردت)

المعارضون = 00:	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 140: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 148: (كما وردت)	الموافقون = 31؛
الموافقون = 31؛	المعارضون = 00؛
المعارضون = 00؛	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 141: (كما وردت)
المادة 149: (كما وردت)	الموافقون = 31؛
الموافقون = 31؛	المعارضون = 00؛
المعارضون = 00؛	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 142: (كما وردت)
المادة 150: (كما وردت)	الموافقون = 31؛
الموافقون = 31؛	المعارضون = 00؛
المعارضون = 00؛	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 143: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 151: (كما وردت)	الموافقون = 31؛
الموافقون = 31؛	المعارضون = 00؛
المعارضون = 00؛	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 144: (كما وردت)
المادة 152: (كما وردت)	الموافقون = 31؛
الموافقون = 31؛	المعارضون = 00؛
المعارضون = 00؛	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 145: (كما وردت)
المادة 153: (كما وردت)	الموافقون = 31؛
الموافقون = 31؛	المعارضون = 00؛
المعارضون = 00؛	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 146: (كما وردت)
المادة 154: (كما وردت)	الموافقون = 31؛
الموافقون = 31؛	المعارضون = 00؛
المعارضون = 00؛	المتنعون = 05.
المتنعون = 05.	المادة 147: (كما وردت)
المادة 155: (كما وردت)	الموافقون = 31؛

الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 163: (كما وردت)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	الممتنعون=05.
المعارضون=00:	المادة 156: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 164: (كما وردت)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	الممتنعون=05.
المعارضون=00:	المادة 157: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 165: (كما وردت)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	الممتنعون=05.
المعارضون=00:	المادة 158: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 166: (كما وردت)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	الممتنعون=05.
المعارضون=00:	المادة 159: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 167: (كما عدلتها اللجنة)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	الممتنعون=05.
المعارضون=00:	المادة 160: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 168: (كما وردت)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	الممتنعون=05.
المعارضون=00:	المادة 161: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 169: (كما وردت)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	الممتنعون=05.
المعارضون=00:	المادة 162: (كما وردت)
الممتنعون=05.	الموافقون=31:
المادة 170: (كما وردت)	المعارضون=00:
الموافقون=31:	

الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 171: (كما وردت)
المادة 179: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 172: (كما وردت)
المادة 180: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 173: (كما وردت)
المادة 181: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 174: (كما وردت)
المادة 182: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 175: (كما وردت)
المادة 183: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 176: (كما وردت)
المادة 184: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
الممتنعون=05.	المادة 177: (كما وردت)
المادة 185: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=05.
	المادة 178: (كما وردت)

المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 186: (كما وردت)
المادة 194: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 187: (كما وردت)
المادة 195: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 188: (كما وردت)
المادة 196: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 189: (كما وردت)
المادة 197: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 190: (كما عدلتها اللجنة)
المادة 198: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 191: (كما وردت)
المادة 199: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 192: (كما وردت)
المادة 200: (كما وردت)	الموافقون=31؛
الموافقون=31؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00:	المتنعون=05.
المتنعون=05.	المادة 193: (كما وردت)
المادة 201: (كما عدلتها اللجنة)	الموافقون=31؛

الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 209: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00؛	المادة 202: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 210: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00؛	المادة 203: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 211: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00؛	المادة 204: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 212: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00؛	المادة 205: (كما عدلتها اللجنة)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 213: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00؛	المادة 206: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 214: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00؛	المادة 207: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 215: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	الممتنعون = 05.
المعارضون = 00؛	المادة 208: (كما وردت)
الممتنعون = 05.	الموافقون = 31؛
المادة 216: (كما وردت)	المعارضون = 00؛
الموافقون = 31؛	

يتعلق بتنظيم وتدريب المؤسسات السجنية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

المادة 217: (كما وردت)

الموافقون=31:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

المادة 218: (كما وردت)

الموافقون=31:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

المادة 219: (كما وردت)

الموافقون=31:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

المادة 220: (كما وردت)

الموافقون=31:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

المادة 221: (كما وردت)

الموافقون=31:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

المادة 222: (كما وردت)

الموافقون=31:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=31:

المعارضون=00:

الممتنعون=05.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 10.23

### الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

#### 1- فريق الأصالة والمعاصرة:

#### 1) مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هذه الجلسة التشريعية الهامة التي خصصها مجلسنا الموقر للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الذي يأتي في إطار تحديث المنظومة القانونية الوطنية، باعتباره مشروعا طموحا ومتقدما في سياق الورش المفتوح لإصلاح منظومة العدالة، استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وكذا مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

السيد الرئيس المحترم،

قبل التطرق إلى مضمون هذا المشروع الهام وغير المسبوق في تاريخ إصلاح السياسة الجنائية ببلادنا، اسمحوا لي قبل ذلك أن أسجل باسم فريقنا المحترم أهمية النقاش الذي تم خلال اجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين حول مضمون هذا المشروع، والذي عرف تدافعا مستفيضا هم جميع المقتضيات التي تضمنها المشروع، كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية التعديلات الجوهرية التي أدرجها عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر في سبيل تجويد صياغة وهندسة النص وإحاطته بكافة الضمانات التي تتطلبها عملية تنزيله بشكل سليم على أرض الواقع، والتي تفاعل معها السيد الوزير بكل حس ديمقراطي، وتم قبول عدد هام منها، مما يرسخ القيمة المضافة لمجلسنا في مسار العمل التشريعي ببلادنا، ويؤكد باللمس الدور الكبير الذي يقوم بها مجلسنا الموقر في سبيل تعزيز ثنائية عمل المؤسسة التشريعية، وتقوية أدوارها المختلفة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نؤكد على أن أهمية هذا المشروع لا تكمن في انعكاسه الإيجابي المنتظر على تنظيم المؤسسات السجنية من خلال إيجاد حلول لمشاكل الاكتظاظ فقط، بل نلمسها في قدرته على مواجهة الصعوبات التي ظل يعاني منها قطاع السجون ببلادنا نتيجة ارتفاع عدد السجناء، والذي

العقوبات البديلة التي تتناسب وقيم المجتمع المغربي، وقد جاءت في النص مقسمة إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الأول والذي يهتم العمل لأجل المنفعة العامة؛

- المستوى الثاني يشمل المراقبة الإلكترونية؛

- المستوى الثالث والذي يذهب في اتجاه تقييد بعض الحقوق وفرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية.

السيد الرئيس المحترم،

إبان أشغال اللجنة تقاسمنا مع السيد الوزير خلال نقاش مستفيض مجموعة من الأفكار على شكل استفسارات وفرضيات وتجارب مقارنة تفاعل معها بكل جرأة وموضوعية وواقعية كذلك، كما أكدنا على قناعتنا بأن العدد الكبير من المعتقلين يؤثر حتما على الخدمات وجودتها وعلى البرامج التأهيلية التي تقدمها الإدارات السجنية وشركائها بسبب سياسة جنائية تقتصر على العقوبات السالبة للحرية، وبالتالي نحن معكم في التوجه الصحيح لجعل هذه السياسة البديلة تساهم في الحد من العقاب بالسجن لاسيما في ظل النقص الحاصل على مستوى برامج إعادة الإدماج، وفي ظل محدودية البنيات التحتية للمؤسسات السجنية.

إن الرهان على نجاعة تنزيل مشروع قانون العقوبات البديلة يستوجب أيضا تضافر جهود كل الفاعلين من حكومة ومؤسسات وقطاع خاص ومجتمع مدني لتحسيس بمقتضيات هذا النص وإبراز دوره في تقليص معدلات الجريمة لما له من أهمية في إعادة تأهيل المحكوم عليهم، وإدماجهم في المجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

رغم السقف العالي من الطموح الذي يطبع هذا المشروع قانون من تقليص للكلفة المالية التي تثقل كاهل الدولة في مجال تدبير المؤسسات السجنية، وكذا معالجة سلبيات السجن من خلال حفظ كرامة وسلامة المحكوم بالإضافة إلى تجنب الوصم الاجتماعي الذي يعاني منه أغلب السجناء غير الخطيرين، فهناك تحديات يجب ألا نغفلها منها النقاش التبخيسي حول هذا المشروع عندما تم اختزال العقوبات البديلة في الإفلات من العقاب أو في شراء الحبس للأغنياء، إذ تم إغفال نقطة جوهرية أننا هنا نشرع للمجتمع برمته لافئات معينة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا في ختام هذه المداخلة إلا أن نثمن روح الشجاعة الكبيرة والجرأة التي طبعت مداخلتكم خلال تقديم هذا النص الطموح، الذي يستجيب لتوجهات العدالة الحديثة، بما يتيح التحقيق الأمثل للأهداف الاجتماعية والقانونية المتوخاة من السياسة الجنائية الحديثة ببلادنا، فستجدوننا دائما في جنبكم خلال مختلف الإصلاحات العازمون تنزيلها. لذلك، سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب.

تجاوز مائة ألف سجين، أغلبهم معتقلون احتياطيون، علما أن الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية لا تتجاوز 64 ألف و600 سرير.

السيد الوزير المحترم،

من موقعنا كفريق من فرق الأغلبية مقتنعون بأهمية هذا الورش المجتمعي، ومقدرين عاليا جهودكم في تنزيل توجهات جلالة الملك، وفي إصلاح السياسة الجنائية ببلادنا بناء على مشاورات مع كل الفاعلين والرفقاء والمهنيين والتي أثمرت هذا المشروع الهام وغير المسبوق في تاريخ إصلاح وتعديل وتغيير السياسات الجنائية ببلادنا، إذ لأول مرة تسن ببلادنا عقوبات بديلة عن السجن في سياق حلحلة وضعية المعتقلين المؤرقة، لذلك إننا نعتبر هذا المشروع ثورة إصلاحية حقيقية في منظومة العدالة والسياسة الجنائية الجديدة، وسيسهم بلا شك في التقليص من أعداد الساكنة السجنية، مع تجنب الآثار السلبية للسجن، سواء من خلال الرهان على إيجاد صيغ في التعامل الإيجابي مع بعض الفئات من السجناء كالنساء والأحداث والمدمنين، أو من حيث آثار المشروع المساعدة في التقليص من الكلفة المالية التي تثقل كاهل الدولة في مجال تدبير السجون من بناء وتغذية وبرامج تأهيل وما تحتاجه من موارد بشرية لتعزيز الأمن.

السيد الرئيس المحترم،

إن العقوبة السالبة للحرية غالبا، إذا لم نقل دائما، تترك آثارا نفسية يصعب علاجها من حيث إعادة تأهيل الفرد الذي يمر من هذه التجربة القاسية وما تتركه من وصم اجتماعي يبقى لصيقا به حتى وإن كانت العقوبة جنحة بسيطة، وبالتالي فنحن ننوه بهذه الخطوة المتقدمة في المجال التشريعي، لأنها بدون شك ستعمل على حل جزء كبير من إشكالية الاكتظاظ في السجون في اتجاه تدبير أمثل لها، لتتحقق بواسطته أنسنة هذه الفضاءات السجنية التي طالما ارتبطت بالقسوة وبالفوضى أحيانا بسبب العدد المرتفع للسجناء مقارنة مع الطاقة الاستيعابية.

إنها جرأة سياسية وازنة من خلال السعي لتنزيل هذا المشروع في إطار هندسة تشريعية متناسقة، عبر مشروع قانون العقوبات البديلة، مروراً بمشروع القانون المنظم للسجون في أفق تشريع جنائي متكامل يهتم تعديل جوهرى على قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، استجابة للجيل الجديد من الحقوق ومن السياسة الجنائية لما بعد دستور 2011.

السيد الرئيس المحترم،

إن السياسات الجنائية في العديد من البلدان المتقدمة أصبحت تعتمد بشكل كبير على تدابير بديلة عن العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة، في اتجاه التخلي عنها نظرا لما تؤكد من عدم جدواها في تطبيق البرامج التأهيلية المبتغاة، لذلك جاء هذا القانون من أجل تحديث الترسنة الجنائية وتجاوز ثغرات التشريع القائم عبر منظومة

حبسها، ذلك أن المجتمع كأفراد وكمؤسسات يظلون ينفرون منه مما يرفع من حالة العود، وبالتالي فالوقت قد حان لتغيير النظرة العامة للسجين كفرد وللسجن كفضاء، وللعقوبة كجزاء، وهذا ما يجعلنا نراهن بقوة على هذا القانون وباقي القوانين ذات الصلة كقانون العقوبات البديلة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن أن يختلف إثنان على أهمية هذا المشروع، وعلى راهنيته وأدواره الكبيرة المنتظرة في تغيير واقع السجون نحو الأفضل، لذلك نحن في فريق الأصالة والمعاصرة معكم في التسريع بإخراج هذا القانون للوجود لما يحمله من تحديات وطموحات لاسيما سعيه نحو:

- 1- المساهمة في الحفاظ على الأمن العام داخل الفضاء السجني؛
- 2- أنسنة العيش بالفضاء السجني؛
- 3- التوفيق بين البعد الضبطي وحماية حقوق الإنسان؛
- 4- تعزيز التأهيل الاجتماعي للمعتقلين لإدماجهم المجتمعي؛
- 5- الملاءمة مع التشريعات والمعايير الأممية ذات الصلة؛
- 6- حماية الوضعية الصحية للنزلاء ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- 7- صيانة حقوق الأحداث المعتقلين؛
- 8- ضمان حقوق السجناء في التعليم والتكوين المهني والترفيه؛
- 9- تمكين السجناء الحرفيين من ممارسة نشاطهم بمقابل منصف...

وغيرها من الإجراءات الهامة التي وردت في هذا المشروع.

السيد الرئيس المحترم،

من موقعنا كفريق من فرق الأغلبية نجد أن سياق هندسة هذا النص القانوني ذي الأبعاد الحقوقية والاجتماعية والأمنية والتقنية، يشكل إضافة أخرى ضمن مخطط تحيين التشريعات المرتبطة بمجال العدالة التي يقوم بها السيد الوزير منذ تعيينه على رأس القطاع، والتي سبق وأن صادقنا على عدد منها، آخرها قانون الخبراء القضائيين وقانون المعهد العالي للقضاء ومشروع قانون العقوبات البديلة الذي صادقنا عليه داخل اللجنة والذي نعتبره في فريقنا مرتبط جدا بهذا المشروع ونجزم أنه سيساعد في التخفيف من حدة الاكتظاظ وبالتالي سيسهم في تنزيل بنود هذا المشروع بشكل أفضل، كما سيسهم لا محالة في توفير الاعتمادات المالية والبشرية والمجهودات التقنية التي تهتم فضاء حياة الساكنة السجنية، خاصة في ظل تطور الجريمة وتنوع صورها وأبعادها وبالتالي ارتفاع عدد السجناء.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نشارك معكم مناقشة وتجويد هذا النص، خلال أشغال

وفقكم الله لما فيها خير بلادنا وعدالتنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## 2) مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتديبر المؤسسات السجنية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتديبر المؤسسات السجنية.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا سوى التأكيد على أهمية هذا المشروع ودوره المنتظر في أنسنة السجون وترشيد تديبرها وفق مقاربة قانونية وحقوقية ترقى لطموحات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وتتفاعل مع دستور 2011 وتتماشى والمكانة الحقوقية المحترمة للمملكة المغربية دوليا، لاسيما وهي اليوم تحظى بشرف رئاسة مجلس حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

السيد الرئيس المحترم،

قبل إبداء موقفنا من مشروع القانون الذي بين أيدينا، لا بد أن نسجل بداية أهمية النقاش الذي تم خلال اجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين حول هذا المشروع، والذي عرف نقاشا مستفيضا حقوقيا وماليا وإداريا ومجتمعيا وغيرها من الأبعاد التي تناولتها اللجنة.

كما نؤكد بهذه المناسبة على أهمية التعديلات الجوهرية التي أدرجها عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر في سبيل تجويد صياغة وهندسة النص وإحاطته بكافة الضمانات التي تتطلبها عملية تنزيله بشكل سليم على أرض الواقع، والتي تفاعل معها إيجابا السيد الوزير، مما يؤكد القيمة المضافة لمجلسنا في مسار العمل البرلماني، لاسيما التشريعي منه، وهو أمر راجع لعدة معطيات أهمها نوعية التركيبة المندمجة لأعضاء الغرفة الثانية، مما يمكنها من لعب أدوارا قوية داخل المؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا المشروع الذي بين أيدينا، تكمن في كون بنيتة الهندسية القانونية متكاملة تحاول التوفيق بين الحقوق والواجبات عبر التأكيد على أن الفضاء السجني ليس مكانا للانتقام، إنما هو مكان لقضاء عقوبة في حق كل من خالف المنظومة الضبطية، وأنيط بالسلطة العمومية تنفيذها في إطار تعاقد مجتمعي وأيضاً لتجاوز الوسم المجتمعي الذي يرتبط بأن كل من ولج المؤسسة السجنية يظل

الأوراش الإصلاحية الهامة التي تقومون بها في مجال العدالة.

وفقكم الله لما فيه خير بلادنا وعدالتنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## II- الفريق الحركي:

### 1) مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الحركي أن أتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والذي يأتي في إطار مواصلة استكمال ورش اصلاح منظومة العدالة وتطويرها، وتنفيذ التوجيهات الملكية السامية لتطوير الطرق القضائية البديلة والمضمنة في خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب، وكذا تنزيلا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ومخرجات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

والذي يأتي بعد سنوات من الانتظار، حيث شكل مطلبنا ملحا في عدة مناسبات للعديد من الفعاليات الحقوقية والسياسية وللقانونيين والمهتمين؛ لما له من أهمية في تجاوز بعض الإشكالات التي تطرحها العدالة الجنائية، خصوصا ما يرتبط بالعقوبات السالبة للحرية في علاقتها بمعضلة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور الكريم،

تعتبر العقوبات السالبة للحرية الصورة الرئيسية للجزاء الجنائي، حيث ظهرت كصورة متطورة لما وصل إليه الفكر الجنائي والعقابي بعد العقوبات البدنية، والتي ناضلت البشرية للتخلص منها، نظرا لوحشتها وقسوتها ولتعارضها مع الطبيعة الإنسانية.

غير أنه، وبالرغم من الآمال الكبيرة التي عقدت على العقوبات السالبة للحرية للقيام بوظيفة الإصلاح والتأهيل، برزت في الأونة الأخيرة العديد من الأسباب والمبررات للبحث عن عقوبات بديلة لها، سواء ما يتعلق منها بالآثار النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية السلبية للعقوبات السالبة للحرية، أو ما يتعلق بازدحام السجون وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة، وتزايدت الأصوات والآراء المناهضة لهذه العقوبات؛ مما دفع بالسياسات الجنائية المعاصرة إلى إعادة النظر في استراتيجياتها المتبعة في مكافحة الإجرام، والبحث عن عقوبات بديلة وأنماط جديدة، لا تستهدف إيلاام المحكوم عليه، بل الغرض منها هو التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، وبالتالي تحقيق الأغراض العقابية

اللجنة تقاسمنا مع السيد الوزير انشغالاته وقلقه حول مجموعة من الملفات كحقوقى يحمل هم تطوير ورفع سقف تغيير عدد من الوقائع ببلادنا، وكمسؤول متحمس للإصلاحات الهيكلية، كما تطرقنا لمجموعة من القضايا والإشكالات المقلقة خلال المناقشة التفصيلية لهذا المشروع، وعلى رأسها ظاهرة الاكتظاظ في صفوف المعتقلين الاحتياطيين والمعتقلين بصفة عامة والتي فاقت مائة ألف نزيل، رغم أن الطاقة الاستيعابية لسجوننا لا تتعدى 64 ألف سجين.

واستفسرنا حول مدى نجاعة برامج التأهيل وإعادة الإدماج، ووضعية الأمهات والأطفال بالمؤسسات السجنية، وتطرقنا لقضايا العنف المتبادل بين النزلاء أو اتجاه الموظفين، والإشكال المرتبط بنقص الأطباء، خصوصا الاختصاصيين النفسيين مع استحضار مسألة الحكامة في التدبير ورقمنة الخدمات ومدى استعمال التقنيات الحديثة لتعزيز الأمن والشفافية والمراقبة وتقوية التكوين الحقوقي للموظفين والعناية بأوضاعهم واستحضار المخاطر المرتبط بوظيفتهم، وغيرها من القضايا، والتي تفاعل معها السيد الوزير بشخصية رجل الدولة بكل موضوعية وواقعية، وهي مناسبة لنحبي فيكم جرأتكم في الاعتراف باختلالاتها، ومن ثم انكبابكم بشجاعة في محاولة للتخفيف منها، في استحضاراتنا منا للإكراهات.

السيد الرئيس المحترم،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة خلال هذه الجلسة الدستورية، اسمحوا لنا من جديد أن ننوه بالمجهودات الهامة التي تقوم بها وزارة العدل وبالزخم التشريعي الذي أنتجته، بعضه خرج للوجود، والبعض الآخر وصل محطة البرلمان، والباقي في الطريق في انتظار استيفاء مسطرة التشريع، ونحن جاهزون للتفاعل الإيجابي معها.

كما نثمن التقدم الكبير الذي عرفه ورش تأهيل وتحديث البنية التحتية للمحاكم، وورش تبسيط ورقمنة الإدارة القضائية والذي قطعتم فيه السيد الوزير شوطا هاما رغم أن الملف جد معقد، وإحداث مراكز للنداء للمساعدة القانونية، ومراجعة الخريطة القضائية، وسن نظام تغذية الأشخاص الموضوعين تحت تدابير الحراسة النظرية في إطار تنزيل استراتيجية أنسنة ظروف الاعتقال، وتديركم بإنسانية وفي صمت لملف اجتماعي ضخم يتعلق بأكثر من 300 أسرة كان أربابها يشتغلون في مجال النساخة وكان مصيرهم الشارع بعد زحف موجة الرقمنة على القطاع، وحرصكم على الرفع من جودة التكوين الأساسي واحترافية التكوين المستمر ليوأكب متغيرات العصور وحاجيات المرتفقين مع توفير كل الحاجيات التقنية واللوجيستكية والمالية أمامها وغيرها من المنجزات التي ستظل شاهدة على جهودكم بالوزارة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا في الختام سوى التأكيد على أهمية هذا المشروع، والذي سنصوت عليه بالإيجاب وانخرطنا الإيجابي في تنزيله، ليعزز باقي

التي تقتضها مصلحة المجتمع .

وفي سياق هذا التوجه الدولي الحديث في مجال السياسة العقابية، فإننا نعتبر أن تطوير الأنظمة العقابية ببلادنا من خلال اعتماد جملة من التدابير البديلة عن العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة له ما يبرره، بل أصبح ضرورة تستوجب انخراط الجميع لإنجاحه ومواكبة ورش إصلاح منظومة العدالة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور الكريم،

إن مشروع قانون المتعلق بالعقوبات البديلة، والذي شكل دائما مطلب الفريق الحركي في عدة مناسبات، يستمد أهميته من اعتبارات مرتبطة بظاهرة اكتظاظ السجون بالدرجة الأولى ولاعتبارات مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية.

بخصوص ظاهرة اكتظاظ السجون التي تشير الاحصائيات أنها ناتجة عن كثرة الأحكام الصادرة بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، أظهرت كل التقارير بأن ازدحام السجون يعد من أخطر المشاكل التي تواجه نظام العدالة الجنائية في العالم.

فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، تؤدي ظاهرة اكتظاظ السجون إلى إرهاق ميزانية الدولة، من خلال توفير التكاليف المالية، وكذا إعاقة تطبيق البرامج التأهيلية بالمؤسسات العقابية.

أما الآثار الاجتماعية، فهي كثيرة وجد معقدة، بدءا من التفكك الأسري، والاثار النفسية على المحكوم والأسرة، وتغيير أنماطه السلوكية وتأثره بمحيطه داخل السجون.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور الكريم،

بالرغم من أننا نرحب بإصدار هذا القانون ومتفائلين لنتائجه، إلا أنه ومما لا شك فيه أن تنزيل العقوبات البديلة على أرض الواقع سيصادفه عدة تحديات، منها ما هو قانوني يرتبط بالأساس بضرورة المراجعة الشاملة للقانون الجنائي ومراجعة فلسفة التجريم والعقاب، وذلك برفع التجريم عن بعض مظاهر الجنوح البسيط، فضلا عن مراجعة مقتضيات قانون المسطرة الجنائية بتوسيع صلاحيات قاضي تطبيق العقوبة، من دون إغفال التحديات اللوجستية والمالية لأن لكل إصلاح تكلفة، تستوجب توفير الميزانية الكافية للتنزيل، وفي صدارتها تأهيل المندوبية السامية للسجون ودعمها ماديا وبشرياً.

كما ينبغي أيضا ألا نغفل عن التحديات المرتبطة بالجانب الثقافي والقيمي لمفهوم العقاب، نتيجة الاستمرار في سيادة اعتقاد لدى أوساط اجتماعية واسعة بعدم فعالية العدالة الجنائية من دون اللجوء إلى الاعتقال، وهو ما يظهر من خلال عدة سلوكيات منها الاحتجاجات على قرار المتابعة في حالة سراح، واتهام العدالة بانحراف السلوك، أو

الانحياز، أو القصور، أو عدم الفعالية في حالة منح السراح.

كما أن تنزيل قانون العقوبات البديلة يستوجب انخراط وتضافر جهود جميع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من خلال التحسيس بمقتضيات هذا النص ودوره في مكافحة الجريمة وإعادة تأهيل المحكوم عليهم وإدماجهم في بيئتهم.

السيد الرئيس،

ختاما، نتطلع في الفريق الحركي الى بلورة الحكومة لآليات تنزيل هذا القانون الهام واتخاذ التدابير التطبيقية المواكبة لضمان نجاح هذا التعديل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## 2) مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتديير المؤسسات السجنية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 23.10 يتعلق بتنظيم وتديير المؤسسات السجنية، التي نوليها أهمية كبيرة، لارتباطها بإصلاح وإعادة إدماج شريحة خاصة من المجتمع وتأمين انخراطها اجتماعيا واقتصاديا بعد قضاء فترة العقوبة.

هذا المشروع الذي يأتي في إطار المجهودات التي تبذلها هذه المندوبية المعنية لحسن تديير هذا القطاع الحيوي والحساس والمتعلقة أساسا بأئسنة ظروف الاعتقال وتعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج وتعزيز الأمن والسلامة بالسجون وتطوير القدرات المؤسسية للإدارة، مواصلة مسار إصلاح وتطوير المنظومة السجنية.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أي أحد الدور الجوهري الذي تلعبه السجون في المجتمع، فهي بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الإنساني والعام، فعلاوة على الوظيفة الردعية التي تباشرها هذه المؤسسات كآليات لتنفيذ العقوبات التي يصدرها القضاء، فإنها تحظى أيضاً بمهام وقائية، من حيث السعي لتقويم سلوك الجناة وإدماجهم داخل المجتمع وترسيخ تنشئة اجتماعية تدعم تحصينهم من السقوط في الجريمة من جديد.

غير أن نفاذ العقوبة على الجناة على مستوى حرمانهم من الحرية، لا يلغي حقوق السجين المختلفة، التي سعى الكثير من التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى ترسيخها وضمانها.

وفي هذا الإطار، حرصنا، في أكثر من مناسبة إلى التنبيه والمطالبة بالعمل على النهوض بمختلف جوانب حياة السجناء والاهتمام

إلى جانب ذلك، فإننا نستحضر إشكال إحداث مؤسسات سجنية في مجالات جغرافية بعيدة عن كل المرافق الحيوية والاساسية وغياب وسائل النقل العمومية، مما يشكل عبأ إضافيا لكل من إدارة المؤسسات السجنية وأسروذوي السجناء.

وندعو كذلك، بالمناسبة، إلى إيجاد حلول لإشكالية البعد وعلاقة السجنين بمحيطه وذلك باعتماد مبدأ التوطنين الجهوي مراعاة لأسر وذوي السجناء.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي لا يمكننا عدم التفاعل مع هذا المشروع الهام الذي طال انتظاره من طرف العديد من المهتمين بالشأن القضائي والحقوق، نظرا لأهميته القصوى في مواصلة الإصلاح الشامل والعميق للمنظومة القضائية، وكذا الارتقاء بالأداء القضائي، كما نسجل بارتياح تفاعل الحكومة مع بعض تعديلات فريقنا، مسجلين انخراطنا الفعال في تنزيل وتفعيل مقتضياته خدمة للمصالح العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### III- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية:

#### 1) مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة:

أتشرف اليوم بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع قانون رقم 43.22 والذي يتعلق بالعقوبات البديلة الذي يبقى من حيث المبدأ مبادرة محمودة تهدف الى تحديث المنظومة القانونية في بلادنا وجعلها مواكبة للتطورات التشريعية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، وتتجاوز الاختلالات التي تعرفها المنظومة الجنائية الوطنية والتي سبق وأن أشرنا إليها في عدة تدخلات ومناقشات حول إصلاح منظومة العدالة.

غير أن تنزيل مشروع القانون على المستوى العملي يطرح عدة إشكاليات تتعلق أساسا بموقع هذا الإصلاح الجزئي ضمن منظومة تحتاج إلى اصلاح شامل، سواء تعلق الأمر بقوانين الشكل أو قوانين الموضوع، وسواء تعلق الأمر بمجموعة القانون الجنائي التي مر على إصدارها زهاء 60 سنة، أو غيرها من القوانين الجنائية الخاصة، فضلا عن مضمون هذا الإصلاح الذي يطرح بدوره إشكاليات عميقة تتعلق بمدى مواكبته لرهانات السياسة العقابية ومدى مراعاته لمراكز مختلف الأطراف المتدخلة في المنظومة الجنائية وما تستوجبه ضرورة التوفيق بين حق المحكوم عليه في إعطائه فرصة ثانية وحق المجتمع في حماية نفسه من الظاهرة الاجرامية من جهة، ثم حق المتهم في مواجهة حق الضحية الذي يبدو أنه قد تم تغييبه تماما من المشروع.

كما أن النطاق العام للعقوبات البديلة والشروط التي أوجها المشروع لتطبيقها من طرف السلطة القضائية تطرح إشكالات أخرى

بحقوقهم وصيانة كرامتهم، والاعتناء بالمؤسسات السجنية وتأهيلها لتصبح مجالات إصلاحية وتربوية توازن بين تنفيذ العقوبة من جهة، وحفظ واحترام الكرامة الإنسانية من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور الكريم،

إننا في الفريق الحركي ننوه بالجهود المبذولة من قبل المندوبية العامة لتدبير هذا القطاع في ظل إكراهات وتحديات صعبة، كما نثمن التدابير المتخذة للنهوض بأوضاع السجناء وتحسين ظروف الإيواء والتغذية، وتوفير الرعاية الصحية، بالإضافة إلى تحسين برامج التكوين والتأهيل وإعادة الإدماج، إلى جانب تعزيز الأمن والسلامة داخل المؤسسات السجنية، فضلا عن تطوير القدرات المؤسساتية للإدارة من خلال إيلاء العناية اللازمة للموارد البشرية.

إلى جانب ذلك، فإننا نسجل الجهود المبذولة لتحسين ظروف الاعتقال وتكريس المقاربة الحقوقية في معاملة النزلاء، فضلا عن انفتاح المؤسسات السجنية عن محيطها الخارجي وتفاعلها الايجابي مع الفاعلين الوطنيين والدوليين، إلى جانب الجهود المبذولة في تأهيل العنصر البشري وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير والتسيير.

غير أنه، وبالرغم من كل ما تحقق، فإننا نسجل بعض الملاحظات والمشاكل التي لا تزال تعرفها المؤسسات السجنية والتي ينبغي بذل المزيد من الجهود لمعالجتها، وتتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ التي تعاني منها أغلب المؤسسات السجنية، والمرتبطة أساسا بالسياسة الجنائية ببلادنا.

لذا، فإننا ندعو إلى إعادة النظر في طبيعة المقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسات القضائية والأمنية مع الإجرام، إلى جانب إعادة النظر في الاعتقال الاحتياطي الذي يؤثر سلبا على التدبير الجيد للمؤسسات السجنية.

نراهن كذلك، السيد الرئيس المحترم، على مراجعة السياسة الحكومية في هذا المجال من خلال دعم ميزانية المندوبية السامية، وحل إشكالية محدودية المناصب المالية المخصصة لها، وهي الإشكاليات التي ظل السيد المندوب السامي يدعو إليها داخل المؤسسة التشريعية وخارجها.

كما ندعو إلى ضرورة معالجة ظاهرة العنف بين السجناء التي أصبحت تتنامى بالمؤسسات السجنية، من خلال فرض قواعد الانضباط، وتشديد المراقبة والتفتيش للتصدي لتسريب الممنوعات، عبر تجهيزها وتمكينها من أحدث التقنيات التكنولوجية، للمساعدة على ضمان أمن المؤسسة وسلامة السجناء، وحماية حقهم في الكرامة.

كما، نطالب ببذل المزيد من الجهود في مجالي الدعم النفسي والاجتماعي لفائدة السجناء الذين يعانون من أمراض نفسية.

سجناء الاعتقال الاحتياطي بمعدل صاروخي، حيث يمثلون ما مجموعه 41.789 نزيلاً، وفق الأرقام الرسمية المتوفرة إلى غاية 30 شتنبر 2022، وهو ما يطرح بشدة إشكالية المساحة التي يشغلها كل نزيل ما يجعلنا اليوم مطالبين بخلق آليات خلاقية وناجعة لمعالجة مشكل الاكتظاظ معالجة شمولية عبر تنزيل نظام العقوبات البديلة، وتحديد ضمانات معينة وواضحة لفتح المجال للسجناء في حالة اعتقال احتياطي للاستفادة من السراح المؤقت.

فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية وخصوصاً الصحة النفسية فالتقارير المحالة من طرف المندوبية العامة للسجون تبين أن نسبة تأطير الاختصاصيين النفسانيين في المؤسسات السجنية بلغت اختصاصياً نفسانياً واحداً لكل 1807 سجيناً، فيما بلغت حصيلة الخدمات الصحية التي استفاد منها السجناء إلى حدود 30 شتنبر 2022، على مستوى التتبع النفسي ما مجموعه 21.996، مما يعكس التطور الحاصل على مستوى الواقع الصحي.

لكن على الرغم من هذه المجهودات، فإن هذه الأرقام تطرح تحديات كبيرة على مستوى معالجة الإشكالات النفسية التي ينتجها الواقع السجني، مما يحتم بذل مجهود أكبر على مستوى ولوج السجناء لحقهم في الصحة على مختلف المستويات والتأكيد على ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للصحة النفسية وللأدوار التي تقوم بها المساعدة الاجتماعية داخل السجون، وتوفير رعاية نفسية وجسدية خاصة بالنسبة للحوامل والأمهات المرضعات والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جهة التأهيل وإعادة الإدماج، فإنه لا شك في أن المؤسسات السجنية لم تعد مجرد فضاءات للاعتقال والحرمان من الحرية بل أصبحت مجالاً لإعادة تربية السجناء وإصلاحهم وتوفير كل الظروف المناسبة لتقويم سلوكهم وإعادة إدماجهم في المجتمع من جديد، وهو تصور ينسجم ورؤية جلالة الملك محمد السادس نصره الله التي بسطها في خطابه السامي سنة 2003، بمناسبة افتتاح السنة القضائية، والذي أكد فيه جلالته على أن ما نوليها من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة، لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

حيث تشكل برامج التأهيل وإعادة إدماج السجناء غاية المنظومة القانونية لتدبير المؤسسات السجنية برمتها، لذا فالإيوم يجيب أن تكون المؤسسات السجنية بمثابة مؤسسات تربوية حقيقية عبر وضع برامج مساهمة لضمان إنتاجية أكبر وبمناهج متعددة وخلق وحدات للتكوين المهني، وتشجيع التكوين في مجال الصناعة لجعل السجون وحدات صناعية منتجة، لتساهم في حصول بلادنا على تقديرات مهمة على مستوى التقارير الدولية وعلى تصنيف مشرف.

إن هذه التجربة أبانت على أن هذه البرامج لها أهمية كبيرة في تراجع

تخص بالدرجة الأولى ما يتعلق بنوعية الأفعال «الجرمية» ووصفها الجرمي، سواء تعلق الأمر بجنح، ضبطية أو تأديبية، ومدى إمكانية توسيع نطاق التطبيق ليشمل أيضاً أفعالاً توصف بكونها جنائيات بسيطة.

يضاف إلى ذلك، الإشكالات المتعلقة بمنع تطبيق العقوبات البديلة في حالة العود أو في بعض الجرائم المنصوص عليها دون تبيان المبررات والمعايير التي اعتمد عليها المشروع في استثناء الجرائم المذكورة في ظل نصوص جنائية ما تزال تثير على مستوى الممارسة القضائية الكثير من التداخل في توصيف الأفعال الجرمية.

وضمن هذا السياق، فإننا نتمنى في إطار تنزيل هذا القانون أن يتكيف مع النقوس الحاصل على القوانين المرتبطة بالقانون الجنائي، والتي ننتظر أن يتم تعديلها وتقديمها في أقرب الأجل للتداول والمناقشة وخلال هذه المدة يجب أن يكاثف العمل الجماعي لمختلف المتدخلين في المجال القضائي والحقوق والقانوني لترشيد الاعتقال وتفعيل التدابير البديلة التي من شأنها تخفيف الضغط الحاصل على مستوى المؤسسات السجنية، مما يسهم في نهاية المطاف في أنسنة الفضاءات السجنية، وجعلها أماكن للتهذيب وتقويم السلوك، والحيولة دون تحولها إلى أماكن لإعادة إنتاج الجريمة.

## 2) مشروع قانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية:

أتشرف بالتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، هذا القانون يأتي لمواصلة استكمال إصلاح منظومة العدالة كما أرادها جلالة الملك نصره الله، وطبقاً لتوصيات ميثاق إصلاح القضاء، من أجل تحسين أدائه وتعزيز الحريات الفردية والعامة وحمايتها، انسجاماً مع مقتضيات دستور المملكة، كما أنه فرصة لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

كما أنه فرصة لبسط العديد من الانشغالات والقضايا ذات الارتباط المباشر بأنسنة الفضاءات السجنية، كإشكالية الاكتظاظ وتنزيل العقوبات البديلة وتصنيف السجناء، وأسئلة برامج التأهيل وإعادة الإدماج.

على مستوى الاكتظاظ وتصنيف السجناء فإننا نستحضر البلاغ الذي أصدرته المندوبية العامة لإدارة السجون، والذي دقت من خلاله ناقوس الخطر من حيث الاكتظاظ غير المسبوق الذي عرفته السجون المغربية بعدما وصل عدد السجناء بالمؤسسات السجنية رقماً قياسياً بما مجموعه أكثر من 100 ألف سجين في الوقت الذي لا تتجاوز فيه الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات 64 ألف سجين.

وعلاقة بمشكل الاكتظاظ، فإن واقع اليوم يسجل ارتفاع عدد

الاعتقاد بأن هذا المشروع وعلى أهميته سيواجه إشكالية التنفيذ، لأن فقرته الثانية نصت بوضوح على أنه "لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود؛"

3- نشيد بالاستثناءات التي تضمنها المشروع والتي لا يمكن الحكم بالعقوبات البديلة في حالتها بالنظر إلى خطورتها على النظام والأمن والاستقرار؛

4- أمام الإكراهات الكبيرة التي تواجه المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية الممنوحة لها في ظل الارتفاع المتزايد للسكان السجنية، نتساءل ألا يشكل إسناد تتبع تنفيذ العقوبات البديلة لها عبئا إضافيا عليها ينضاف إلى الأعباء الملغاة حاليا على كاهلها؛

5- وقع الحديث في عرض السيد الوزير حول المرجعيات التي تم الاستناد إليها لإعداد هذا المشروع، وهي إحالة نعتبر أنها مهمة وشارحة لأهمية هذا النص، بيد أننا نضيف إليها توصيات اللجنة الاستشارية البرلمانية حول السجون التي اشتغلت خلال الولاية السابقة، والتي تضمن تقريرها دعوى صريحة إلى اعتماد إطار قانوني للعقوبات البديلة.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون رقم 10.23 الذي يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، فإذا نظرنا إلى مقتضيات هذا المشروع، فقد واكب مجمل التحولات المتسارعة على مستوى المؤسسات السجنية بما ينسجم مع الأدوار المأمولة من العقوبة ومن المؤسسات العقابية وتأهيل المعتقلين وإعادة إدماجهم، والحد من حالات العود.

ليس بوسعنا الحديث عن هذا المشروع دون استحضار بعض الإشكالات المتعلقة بظروف العيش داخل السجن والاحتفاظ غير المسبوق الذي عرفته السجون المغربية، وواقع النساء والأحداث ووضعية الأطفال أبناء النساء المعتقلات بالمؤسسات السجنية.

أما على مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية، فرغم المجهودات التي تبذلها المندوبية العامة لإدارة السجون، فالأرقام تطرح تحديات كبيرة على مستوى معالجة الإشكالات النفسية التي ينتجها الواقع السجني مما يحتم بذل مجهود أكبر على مستوى ولوج السجناء لحقهم في الصحة، والتأكيد على ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للصحة النفسية.

وفي الأخير، نؤكد على أهمية الرفع من الاعتمادات المخصصة للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج، وكذا ندعو إلى إنصاف شغيلة السجون والرفع من الأجور والتعويضات المخصصة لها بالنظر إلى المخاطر الكبيرة التي تواجههم في عملهم داخل السجون.

#### ٧- فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:

(1) مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة:

نسبة العود بالنسبة للمستفيدين منها، وهو الأمر المسجل على مستوى السجناء الذين استفادوا من برنامج "مصالحة"، وهو البرنامج الذي يركز على المصالحة مع الذات والمصالحة مع النص الديني؛ والمصالحة مع المجتمع، حيث يعتبر من بين البرامج الرائدة على المستوى العالمي، والذي يستهدف البنيات الفكرية والتصورية للسجناء المدانين في قضايا الإرهاب والتطرف لمراجعة أفكارهم.

#### ١٧- مداخلة المستشارة السيدة سليمة زيداني باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة:

- مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة؛

#### - مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة في اجتماعنا هذا المخصص للمناقشة العامة لمشروع "قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة"، و"مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية".

واسمحوا لي في البداية، السيد الرئيس، أن أعبر للسيد الوزير عن تقديرنا وتهنئتنا له على نضاله، بل استماتته في الدفاع عن مجموعة من مشاريع القوانين التي سيكون لها ولا شك أثر بالغ وقوي في تعزيز المنظومة القانونية والمؤسسية ذات الصلة بتعزيز الحريات والحقوق وترسيخ دولة الحق والقانون في بلادنا.

نحن نقول ذلك لإدراكنا للصعوبات الكثيرة والمتعددة، الخفية والظاهرة، التي مازالت تعترض الإصلاح في بلادنا، ولكنها صعوبات تتلاشى عندما يسخر الله رجالا في مثلكم السيد الوزير ويمنحهم القوة والإرادة للمضي قدما في الإصلاح.

أما فيما يتعلق بمشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، فبهمننا إبداء الملاحظات التالية:

1- كنا نتمنى صادقين أن نناقش موضوع العقوبات البديلة في إطار مناقشتنا لكل الأمر من القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، ولكن ولأن ما كل ما يتمنى التأكيد على أهمية الإسراع بإحالة هذين المشروعين المهمين الأعطاب يدركه، فإننا ومع على البرلمان، نؤكد على أهمية هذا المشروع في معالجة العديد من التي تعاني منها السياسة العقابية في بلادنا؛

2- إن الارتفاع المتوالي لحالات العود وفقا للأرقام والإحصائيات التي تضمنها تقرير رئاسة النيابة العامة في السنوات الأربع الماضية تدفع إلى

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

وهو مشروع القانون الذي يأتي في سياق استكمال تنزيل بنود إصلاح منظومة العدالة، والذي من أهم محاوره تحديث المنظومة القانونية الوطنية من خلال إرساء سياسة عقابية ناجعة تهدف إلى تجاوز الإشكالات التي تطرحها العدالة الجنائية، خاصة ما يرتبط بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، والتي ما فتئت العديد من الوثائق المرجعية الدولية والوطنية تدعو إلى اعتماد نظام العقوبات البديلة، على غرار قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، ولجنة وزراء مجلس أوروبا التي تدعو إلى تشجيع النيابة العامة والقضاة على استخدام تدابير بديلة للاحتجاز في أقصى حد ممكن، ووضع سياسة عقابية تحد من اللجوء إلى السجن، خصوصا منذ الحكم الشهير للمحكمة الأوروبية في قضية Torreggiani and Others v. Italy.

كما يأتي يهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل للعقوبات البديلة، من خلال وضع سياسة عقابية تحد من اللجوء إلى السجن، وذلك بهدف أنسنة ظروف السجن.

السيد الوزير المحترم؛

تحتل العقوبات البديلة مكانة متميزة في توجهات السياسة الجنائية المعاصرة، سارعت إلى تبنيها العديد من الدول للحد من مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، خاصة فيما يرتبط بعدم تحقيقها للردع المطلوب لصعوبة خضوع المحكوم عليه لبرامج تكوين وتأهيل تساعد على الإدماج، وكذا ما يرتبط بالإشكالات المرتبطة باكتظاظ السجون وتكلفة تدبير المؤسسات السجنية.

وبلادنا، بإقرارها لنظام العقوبات البديلة تكون قد كرست التزاماتها الدولية في مجال العدالة، وانخرطت في توجهات العدالة الجنائية الحديثة، وأسست أيضا لأحد المداخل الرئيسية لمواجهة ظاهرة الاكتظاظ السجني.

لأنه، وكما نعلم جميعا، تسجل اليوم وضعية المؤسسات السجنية ارتفاعا كبيرا في الساكنة السجنية وهو ما يؤثر سلبا على هذه المؤسسات، وتحد من الجهود والتدابير المتخذة من طرف الإدارة العقابية في تنفيذ برامج الإدماج وإعادة التأهيل وترشيد تكلفة الإيواء، وهو ما

يقتضي إعادة النظر في السياسة العقابية المعتمدة حاليا، خصوصا من خلال إيجاد حلول للإجرام البسيط وفق مقاربة تأهيلية وإدماجية بعيدة عن السجن وغرس روح المواطنة والواجب والالتزام خاصة من خلال عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة.

السيد الوزير المحترم؛

انطلاقا من حق التعديل، تقدم فريقنا بمجموعة من التعديلات تروم تدقيق مشروع هذا القانون وتجويده، وقد تفاعلت مع تعديلاتنا وتعديلات مختلف تعديلات الفرق والمجموعات البرلمانية.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نود أن نؤكد على أننا أمام محطة تشريعية مهمة كفيلة بتأهيل السياسة العقابية ببلادنا وأنسنة ظروف السجن، ولأجل ذلك، فإننا سنصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

2) مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

واسمحوا لي، في البداية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان طيلة مراحل دراسة مشروع هذا القانون، وأيضا على التفاعل الإيجابي للسيد الوزير المحترم مع مختلف تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يأتي مشروع هذا القانون في سياق ترشيد السياسة الجنائية، خاصة عبر إصلاح سياسة الجريمة والعقاب، عبر العمل على تحويل المؤسسة السجنية من مؤسسة عقابية بالمعنى الانتقامي إلى مؤسسة لإصلاح وتقويم سلوك الأشخاص الذين يخطئون في حق المجتمع، تمهيدا لإعادة إدماجهم فيه.

ويأتي أيضا في سياق السعي إلى جعل مؤسسة السجن فضاء موازيا لقضاء الحياة الحرة، يتمتع فيه السجناء بكل حقوق الإنسان المتعارف

تتزايد سنة بعد سنة وهو ما يستلزم إعطاء هذه القضية ما يلزم من العناية، وأيضا أعمال سياسة سجنية تراعي حقوق وخصوصية وضعية الأحداث، النساء، المرضى النفسانيين.

وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام بالمؤسسات السجنية وتأهيلها وتمكينها من المستلزمات الضرورية المادية والبشرية حتى تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها، والاضطلاع بالدور الإصلاحي الموكول إليها.

بحيث يؤثر تفاقم ظاهرة الاكتظاظ على تمتع النزلاء والنزلاء بحقوقهم عموما وعلى التمتع بالحق في الصحة والتعليم والنظافة على وجه الخصوص، كما لا تساعد على مراعاة القواعد الخاصة بالمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين المتعارف عليها دوليا.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاوات المغرب، نود أن نؤكد على أننا أمام محطة تشريعية مهمة كفيلا بتقوية الإطار القانوني وتعزيز منظومة حقوق الإنسان والنهوض بها بالنسبة للسكانة السجنية.

ولأجل ذلك، فإننا سنصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

## VI- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

### 1) مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن إخراج مشروع قانون العقوبات البديلة إلى الوجود خطوة إيجابية، فهذا القانون لا يمكن إلا أن يكون إضافة نوعية داخل المنظومة القانونية، خصوصا أنه جاء بعد نقاش عميق على المستويين المدني والحقوقي، وكذا تفعيلا لتوصيات التوجيهات الملكية السامية وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ومخرجات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة لما يتلاءم مع المرجعيات الوطنية والدولية في هذا المجال.

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وكما أكدنا خلال كل أطوار مناقشة هذا المشروع داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، نرى أن البعد الحقوقي هو الأصل في هذا المشروع، وليس حلا فقط لحل اكتظاظ السجون، لذا فمقترحات تعديلات فريق الاتحاد المغربي للشغل تهدف الى تضمين البعد الحقوقي في هذا المشروع، كما جاء في العديد من التعديلات والذي لا يمكن أن يتأتى إلا عبر إشراف مؤسسة مستقلة على تنفيذ هاته العقوبات، حتى يتسنى لهذا المشروع أن يطبق بشكل سليم وسلس لإيجاد حلول للإجرام البسيط وفق مقاربة تأهيلية وإدماجية بعيدة عن السجن وغرس روح المواطنة والواجب والالتزام،

عليها، باستثناء تلك التي تفرضها شروط الحرمان من الحرية، ودون الإخلال بما يتطلبه احترام وصيانة كرامتهم.

وفي هذا الإطار، لا بد من توجيه الشكر إلى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على العمل الذي تقوم به في تسيير المؤسسات السجنية والحرص على رقي الخدمات التي تقدمها لفائدة السجناء، وأيضا إلى كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة في مجال ترشيد الاعتقال.

السيد الوزير المحترم:

كما نعلم جميعا، تعتبر التشريعات الوعاء الحاضن للسياسات العمومية، والتي بدونها لن تنتج أثرا يذكر على أرض الواقع والمجتمع على حد سواء. لذلك، فإن مشروع هذا القانون هو خطوة مهمة في مسار إصلاح وتأهيل مؤسسات سجنية وطنية، من منطلق تعزيز الحقوق داخل هذه المؤسسات، وإقرار فلسفة تأهيل المعتقلين وإعادة إدماجهم، في انسجام تام مع التطورات العميقة والإصلاحات الكبرى التي تشهدها بلادنا، تعزيزا للاختيار الديمقراطي وتوطيدا لأسس دولة الحق والقانون والمؤسسات.

خصوصا وأن القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، بعد أزيد من ربع قرن على نفاذه، قد أضى قاصرا على تأطير الفضاءات السجنية والإحاطة بمختلف التحديات المستجدة.

كما يشكل مشروع هذا القانون خطوة نوعية في مجالات أنسنة المؤسسات السجنية، بما يحملها من توجهات تستهدف معاملة السجينات معاملة تحفظ كرامتهم، على أساس المساواة وبدون تمييز، وكذا تحسين آليات وأدوات وسبل إعادة إدماج السكانة السجنية، ابتداء من تحسين وضعية الاعتقال الذي يجب أن يتم في ظروف تتوفر فيها الشروط المادية والمعنوية للحفاظ على كرامة السجين، وكذا استجابة أماكن الاعتقال للمتطلبات الصحية والسلامة والنظافة...

السيد الوزير المحترم:

إن حماية الحقوق الأساسية للسجناء تتأسس على مجموعة من المواثيق والعهود الدولية، سواء منها تلك المتعلقة بحماية حقوق الإنسان بشكل عام أو المواثيق الخاصة بمبادئ وقواعد معاملة السجناء، والتي تقوم على مبدأين محوريين هما:

أ. ضمان المعاملة الإنسانية للسجين واحترام كرامته الإنسانية؛

ب. تمتيع السجناء بالحقوق المعترف بها المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية.

ونحن نأمل على أن يعمل مشروع هذا القانون على النهوض بوضعية السكانة السجنية على كافة المستويات، سيما يتعلق النهوض بجودة الخدمات المقدمة داخل المؤسسات السجنية، وأيضا معالجة إشكالية اكتظاظ السجون، بحيث إن ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية

السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام مشروع قانون يحاول إعادة تنظيم وتحديث السجون المغربية ليتماشى مع المقتضيات الدستورية ومقتضيات المواثيق الدولية، بتضمينه العديد من المقتضيات التي تكرس الحقوق وتنص على العديد من التدابير التي تضمن إعادة تأهيل السجناء ومرونة اندماجهم من جديد في المجتمع، وهي نفس المنهجية التي صبت فيها كل تعديلات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وجزء منها حضي بالقبول وهو ما نثمنه داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل، وجزء منها تم رفضه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نجدد التذكير مرة أخرى أمام مجلسنا الموقر، ما أكدنا عليه طيلة مراحل مناقشة هذا المشروع على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وهو قناعتنا الثابتة بأن إقرار أي قانون يروم تنظيم وتديبر المؤسسات السجنية، يجب أن ينطلق من فكرة أساسية، مضمونها أن هذه المؤسسات يجب أن تعمل على تأهيل السجناء من أجل ضمان إعادة إدماجهم في المجتمع، وليس أن يقتصر دورها فقط على المساهمة في عملية التأهيل، وهو ما لا يمكن إدراكه إلا بسن تدابير تنطلق أولا وأخيرا من مبدأ أنسنة السجون وحماية حقوق وكرامة المعتقلين وأطر وموظفي المؤسسات السجنية على حد سواء وتمتعهم بحقوقهم الواجبة كاملة وليس في حدود الممكن فقط.

لذا، فإن تنظيم وتديبر السجون هو ورش كبير، يتطلب قانونا ولكن كذلك إمكانات لوجيستكية ومادية تضمن بنيات تحتية وتحسين ظروف عمل المشرفين على هاته المؤسسة.

ومن موقعنا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل، وإيماننا منا بأن مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتديبر المؤسسات السجنية الهدف منه ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المؤسسات السجنية، سنصوت بالإيجاب.

## VII - مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

### 1) مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أمام الجلسة العامة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

فإن هذا المشروع يأتي في سياق استكمال تنزيل بنود إصلاح منظومة

خاصة من خلال عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة، وفيما يخص العقوبة البديلة فنننا نؤكد على احترام حقوق الشغيلة الأساسية كما تنص عليه مواثيق منظمة العمل الدولية من احترام لسن الشغل والصحة والسلامة.

فلا شك أن تنزيل العقوبات البديلة على أرض الواقع سيصادفه عدة تحديات:

✓ تحديات قانونية ترتبط بالأساس بالقانون الجنائي ومراجعة فلسفة التجريم والعقاب، بما يحقق التخفيف من آثار التضخم التشريعي في المادة الجنائية وذلك برفع التجريم عن بعض مظاهر الجنوح البسيط، فضلا عن مراجعة مقتضيات قانون المسطرة الجنائية بتوسيع صلاحيات قاضي تطبيق العقوبة؛

✓ تحديات لوجيستكية ومالية، فلكل إصلاح تكلفة تستوجب توفير الميزانية الكافية لتنزيهه؛

✓ تحديات مرتبطة بالجانب الثقافي والقيمي والتمثلات المجتمعية لمفهوم العقاب.

وأخيرا، فإن الرهان على نجاعة تنزيل قانون العقوبات البديلة على إشراك الجميع، كما تؤكد على ذلك قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، على أهمية تشجيع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص وعامة الجمهور على مساندة تفعيل "العقوبات الصديقة للحرية"، مما يستوجب:

- تعزيز دور الفاعلين الحكوميين والمؤسستيين في الجهود الهادفة إلى التحسيس بمقتضيات هذا النص ودوره في مكافحة الجريمة وإعادة تأهيل المحكوم عليهم وإدماجهم في بيئتهم؛

- ضرورة المشاركة الواسعة للفاعلين غير الحكوميين، سواء تعلق الأمر بمكونات المجتمع المدني أو بالقطاع الخاص.

وإيماننا منا بأهمية مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة فإننا سنتفاعل كفريق وسنصوت بالإيجاب لصالحه.

## 2) مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتديبر المؤسسات السجنية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مشروع قانون تنظيم وتديبر المؤسسات السجنية مشروع قانون له أهمية اجتماعية خاصة، نظرا لارتباطه بتنظيم إحدى المؤسسات المهمة داخل المجتمع، فهو يرتبط بتديبر وتنظيم المؤسسات السجنية والمأمول فيه أن يشكل إجابة فعلية وكافية على مجموعة من المشاكل التي تعرفها عملية تديبر السجون المغربية.

الحكومة في باقي السياسات العمومية التي عليها محاربة الهشاشة والفقر وإشاعة العلم والمعرفة وتعزيز القيم، للحد من ارتكاب بعض أنواع الجرائم أو التقليل من نسبها على الأقل.

فإننا نختلف معكم في الصيغة التي أتيتم بها بهذا المشروع، حيث اخترتم أن يكون معزولا عن مراجعة القانون الجنائي في رتمه، وفي مضامين العديد من مقتضياته.

واعتبارا لكل ذلك، وانطلاقا من فناعاتنا المبدئية، فإننا سنصوت بالامتناع على مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

## (2) مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل، باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من أجل الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

بداية، نود التأكيد على أن مراجعة الإطار القانوني المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، يعتبر إحدى الانشغالات الأساسية لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، من أجل تجاوز الإشكاليات العميقة التي تعيق التدبير الجيد لهذه المؤسسات، وتمكين الأشخاص السجناء من حقوقهم الإنسانية التي يضمنها لهم الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

فالأشخاص السجناء يظلون جزءا من هذا الوطن، لهم حقوق يجب تمتيعهم بها. فتنفيذ العقوبة، بحرمانهم من الحرية لا يلغي أبدا حقوقهم التي سعت الكثير من التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى ترسيخها وإحاطتها بالضمانات اللازمة.

في هذا الصدد، لا بد من التذكير بالخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية يوم 29 يناير 2003، والذي جاء فيه: "وإن ما توليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يُستكمل إلا بما توفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تُجَرِّدُهُم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

السيد الوزير المحترم،

ومن هذا المنطلق فقد تبيننا، في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مقاربة حقوقية إدماجية في التعاطي مع هذا المشروع قانون، وقد انصبت تعديلاتنا على:

- أولا: تعزيز حقوق المعتقلين، وإلزام السلطات العمومية المعنية والمؤسسات السجنية على توفير الإمكانات المالية والبشرية لتلبية هذه

العدالة عبر إرساء سياسة عقابية ناجعة خاصة ما يرتبط بالعقوبات السالبة للحرية، في عدد من الجنح التي لا تتجاوز "العقوبة المحكوم بها خمس سنوات حبسا نافذا".

وهي مناسبة نؤكد فيها على أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كنا وما زلنا على غرار الجميع، مترقبين لأن تُقدِّم الحكومة مقاربتها ورؤيتها حول السياسة الجنائية الوطنية الجديدة، التي من المفترض أن تنهجها في إطار واجب التفاعل الإيجابي مع التطورات القانونية الوطنية والدولية التي تعرفها منظومة التجريم والعقاب، ومع التحولات المجتمعية، ومع مستلزمات دستور 2011 وما جاء به من مكتسبات على صعيد الحريات والحقوق.

وكما هو معلوم، أن هذا المشروع يتزامن مع ناقوس الخطر الذي دقته المندوبية العامة لإدارة السجون بشأن الاكتظاظ المفرط، جراء الارتفاع المهول لعدد السجناء.

وإذا كنا نتفق على أهمية اعتماد العقوبات البديلة، انطلاقا من أثرها الإيجابي على مستويات الجريمة، ومن كونها حلا لمشكلة اكتظاظ مؤسساتنا السجنية، فنحن نؤكد أنها جزء من الحل فقط وليس كله، بمعنى أن أفراد عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية، لا يعني أبدا أننا وجدنا حلا لمشكلة الاكتظاظ بالسجون المغربية، على اعتبار أنها نتيجة مباشرة للقصور الذي تعاني منه منظومة العدالة الجنائية بالمغرب، والذي يمكن أن نوجزه في أزمة الاعتقال الاحتياطي، هذه الأزمة التي تساهم فيها العديد من العوامل المرتبطة بتنفيذ سياستنا الجنائية، وبتجويد جميع الإجراءات الجنائية.

السيد الوزير،

وإذا كنا نتفق على أهمية اعتماد العقوبات البديلة، انطلاقا من أثرها الإيجابي على مستويات الجريمة، ومن كونها حلا لمشكلة اكتظاظ مؤسساتنا السجنية، فنحن نؤكد أنها جزء من الحل فقط وليس كله، بمعنى أن أفراد عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية، لا يعني أبدا أننا وجدنا حلا لمشكلة الاكتظاظ بالسجون المغربية، على اعتبار أنها نتيجة مباشرة للقصور الذي تعاني منه منظومة العدالة الجنائية بالمغرب، والذي يمكن أن نوجزه في أزمة الاعتقال الاحتياطي، هذه الأزمة التي تساهم فيها العديد من العوامل المرتبطة بتنفيذ سياستنا الجنائية، وبتجويد جميع الإجراءات الجنائية.

وفي الختام، لا بد من التأكيد على أن السياسة العقابية في بلادنا تحتاج إلى إعادة النظر بشكل شمولي، لوجود نواقص في النظام العقابي الحالي الذي تبقى أبرز تجلياته اكتظاظ المؤسسات السجنية.

لكن، مشروع العقوبات البديلة لوحده لن يعبد الطريق لتحقيق الهدف الأصيل للقانون الجنائي وهو تحقيق الردع بنوعيه.

ولهذا، فإنه فمن اللازم إيجاد إجابات واضحة تتعلق بتوجهات

**VIII- مجموعة العدالة الاجتماعية:****1) مشروع قانون رقم 43.23 يتعلق بالعقوبات البديلة:**

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 43.23 المتعلق بالعقوبات البديلة والذي يندرج في إطار مواصلة تنزيل ميثاق الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة لتجاوز الإشكالات التي مازالت تعترضها، خاصة فيما يتعلق بالهدف الفرعي الثالث المتعلق بإرساء سياسة عقابية ناجعة من خلال إقرار بدائل للعقوبات السالبة للحرية.

ونوه في هذا الإطار بالمجهودات التي تبذلها وزارة العدل في سبيل الارتقاء بمنظومة العدالة لتضطلع بالدور الهام المناط بها في إحقاق الحق ورد المظالم ومحاربة الفساد في مختلف مظاهره بما يضمن للمجتمع أمنه واستقراره وازدهاره.

السيد الرئيس المحترم،

بقدر ما نثمن مباشرة هذا الورش الإصلاحي بقدر ما نثير في شأنه عدد من الملاحظات أهمها:

**الملاحظة الأولى:** تعزيز السياسة العقابية بإضافة عقوبات بديلة يجب أن يتم في إطاره العام والطبيعي، وهو الإصلاح الشامل للسياسة الجنائية من خلال مراجعة مجموعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية والقوانين الأخرى المرتبطة بهما، بهدف تجاوز مختلف الإشكالات التي تعاني منها منظومة العدالة في هذا الجانب، وقد شخصها ميثاق إصلاح منظومة العدالة، حيث وقف فيما يتعلق بالسياسة الجنائية على وجود تضخم في نصوص التجريم والعقاب كآلية أساسية لمحاربة الجريمة، وبعدم ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتدقيق ضوابط القانونية المبررة للوضع رهن الحراسة النظرية وبعدم التفعيل الأمثل لمبدأ ملاءمة المتابعة وللآليات البديلة للاعتقال وكذا ل ضمانات المحاكمة العادلة، ولاحظ على أن نظام العقوبة يتسم بوجود هوامش واسعة بين حدتها الأدنى والأقصى، وعدم فعالية العقوبات القصيرة المدة في تقييم المحكوم عليهم وعدم توفر آليات ناجعة لتتبع حالات العود الجنائي وتنفيذ المقررات القضائية الجزرية، لاسيما ما يتعلق بالعقوبات المالية فضلا عن المآخذ المسجلة بخصوص نظام المؤسسات السجنية وظروف تنفيذ العقوبة.

ونعتقد في مجموعة العدالة الاجتماعية أن المراجعة الشاملة للقانون الجنائي ستتيح بالأساس مراجعة التقسيم الثلاثي للأفعال المجرمة وإعادة النظر في نظام العقوبة الذي يميل بشكل أكبر إلى أعمال

الحقوق، لضمان متطلبات العيش الكريم للسجناء وتأهيلهم وإعادة إدماجهم السلس في المجتمع؛

- ثانيا: الحد من أشكال المراقبة، التي قد تنطوي على ممارسات تعسفية، والتي يُمكن أن يتعرض لها المعتقلون وحماية معطياتهم الشخصية وخصوصياتهم في المراسلات والاتصالات، وحماية حريتهم الفكرية وحقهم في الكتب والصحف والمجلات؛

- ثالثا: تعزيز إمكانيات التواصل بين المعتقلين ومحاميهم وضمان سرية التخابر بينها؛

- رابعا: تقوية المقتضيات المتعلقة بالقواعد الخاصة لحماية بعض الفئات المجتمعية، ومراعاة احتياجاتها الخاصة، كالنساء، والأحداث، وذوي الاحتياجات الخاصة، ضماناً لكرامتها وخصوصياتها أثناء فترة الاعتقال؛

- خامسا: تعزيز حقوق السجناء الأجانب وتمكينهم من التواصل مع الهيئات الدبلوماسية؛

وغير ذلك من التعديلات التي توخينا منها تجويد النص.

ونشكر الحكومة على تفاعلها الإيجابي مع بعضها، ونأسف على عدم قبولها للبعض الآخر.

السيد الوزير؛

أكيد، أننا نتطلع إلى أن يساهم هذا المشروع في معالجة الإشكالات المرتبطة بتفعيل أدوار المؤسسات السجنية، خاصة في ظل التطور النوعي والكمي للجريمة، بما يضمن موازنة بين طبيعة الجريمة والضرر الذي تحدثه، وبين وظيفة العقوبة السالبة للحرية.

فمعالجة الإشكالات العميقة التي تعاني منها المؤسسات السجنية، وتحقيق نجاعتها وحكومتها، والارتقاء بالخدمات المقدمة للسكانة السجنية، وأنسنة السجون، وتمكين السجناء من حقوقهم المكفولة دستوريا، وإدماجهم في محيطهم الاجتماعي، كلها غايات تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة، بأبعاد ومداخل متعددة، لمعالجة الإشكالات الحقيقية التي تعجز النصوص القانونية لوحدها عن إيجاد حلول لها.

وفي الأخير، نؤكد في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على أنّ واقع المؤسسات السجنية يُسائل بعمق مختلف المستويات التشريعية والمؤسسية والمجتمعية، لأن ما تعيشه المؤسسات السجنية يهم مخرجات السياسات العمومية في بلادنا، في شموليتها.

فارتفاع السكان السجنية هو عنوان بارز لمحدودية أثر هذه السياسات، والحاجة إلى إصلاح عميق لمؤسسات التنشئة الاجتماعية والبرامج والخطط التنموية، لأجل صناعة رجال ونساء الغد، المتشبعين أكثر بقيم المواطنة، والمساهمين بشكل أكبر في مسار التنمية.

نتيجة التصويت بالإيجاب.

للحرية، تقدمنا في مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين بـ 33 تعديلا جوهريا على مشروع هذا القانون أهمها:

تعديل يقضي بتضمين مشروع القانون ديباجة تحدد أهداف الإصلاح المتعلق باعتماد العقوبات والتدابير البديلة ودواعيه والمرجعيات التي يستند عليه؛

#### ديباجة

يعتبر إصلاح منظومة العدالة من الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعكف بلادنا على إنجازها بهدف توطيد الثقة والمصادقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره خصنا منيعا لدولة الحق وعمادا للأمن القضائي والحكمة الجيدة ومحفزا للتنمية وتأهيله ليحقق الاستقرار المجتمعي ويواكب التحولات الوطنية والدولية والتكنولوجية ويستجيب لمتطلبات القضاء العادل والنزيه.

ويحظى إصلاح منظومة العدالة بالرعاية السامية التي يولها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا الموضوع، وذلك إيمانا بأن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون، كما أكد على ذلك جلالته في العديد من خطبه، وبهذه الرعاية تكون قد توافرت لهذا الإصلاح الإرادة اللازمة بأن يكون عميقا وشاملا، يمس مختلف جوانب منظومة العدالة.

ويعتبر إعادة النظر في فلسفة العقاب من بين أهم مداخل الارتقاء بالسياسة الجنائية لتتلاءم مع التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي من أجل بلوغ الغاية من إقرارها بتحقيق الردع الكافي من جهة وضمن التقويم السلوكي للمحكومين وتأهيلهم بالشكل الكفيل بإعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع.

ويستند هذا الإصلاح على دستور المملكة لسنة 2011 والمواثيق الدولية، كما يتخذ مرجعا له توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي وقف في تشخيصه للعدالة الجنائية على عدة نقائص، من بينها عدم التفعيل الأمثل لمبدأ ملاءمة المتابعة وللآليات البديلة للاعتقال.

كما سجل أن نظام العقوبة يتميز بعدم فعالية العقوبات قصيرة المدة في تقويم المحكومين عليهم، وعدم توفر آليات ناجعة لتتبع حالة العود الجنائي وغيرها من الإشكالات الأخرى التي تمس نظام العقوبة.

ويعتبر إقرار العقوبات البديلة مدخلا من المداخل بالغة الأهمية التي من شأنها الإسهام في تحديث السياسة الجنائية، حيث أثبتت الآليات العقابية البديلة في عدد من التجارب المقارنة نجاعتها في الحد من مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، خاصة فيما يرتبط بعدم تحقيقها للردع المطلوب لصعوبة خضوع المحكومين عليهم لبرامج تكوين وتأهيل تساعد على الإدماج، وكذا ما يرتبط بالإشكالات المرتبطة بالاكتظاظ وارتفاع التكلفة بالمؤسسات

العقوبات السالبة للحرية.

**الملاحظة الثانية:** تنزيل إصلاح من هذا القبيل، والذي تتدخل فيه مجموعة من المؤسسات والهيئات، يفترض أن يستند على دراسة للأثر تحدد بشكل دقيق جدواه وأهدافه وتكاليفه المالية واللوجيستية وحدود تدخل المعنيين بتنزيله وطرق تقييمه وغيرها من الجوانب التي الأخرى.

أسند مشروع القانون مهمة متابعة سير تنفيذ العقوبات البديلة إلى إدارة السجون، ونحن نعرف الإكراهات التي تعاني منها هذه المؤسسة في ظل النقص الحاد في مواردها البشرية وثقل المهام والأعباء التي يضطلعون بها، وهو ما يقتضي إيلاءها بعض الاهتمام بما في ذلك العناية بمواردها البشرية وبنياته التحتية ونفس الأمر بالنسبة للجهة القضائية المناط بها تتبع تطبيق العقوبات البديلة.

**الملاحظة الثالثة:** من بين الغايات التي يروم مشروع القانون تحقيقها معالجة الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات السجنية، ونعتقد في مجموعة العدالة الاجتماعية أن هذا الأمر علقته عليه الآمال أكثر مما يستحق، لأن حل إشكالية الاكتظاظ محلها الرئيسي ترشيد الاعتقال الاحتياطي الذي يمثل نسبة تتجاوز 40% من الساكنة السجنية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العود؛

**الملاحظة الرابعة:** كون القانون الجنائي الحالي يتضمن عدد من المقتضيات المستمدة من فلسفة العقوبات البديلة، غير أن إعمالها على مستوى الممارسة يبقى محدودا من قبيل المراقبة القضائية المنصوص عليها في المادتين 160 و161 والإفراج المقيّد بشروط، لذا التخوف الذي يمكن إبدائه في هذا الجانب أن تصطدم الآمال المعقودة على العقوبات البديلة في تحقيق غاياتها بحصر تطبيقها في العقوبات الحبسية موقوفة التنفيذ؛

**الملاحظة الخامسة:** يلاحظ في إقرار العقوبات البديلة التغييب التام للمركز القانوني للضحية، وهو ما قد ينعكس على ثقة المواطن في التقاضي كملجأ لاسترداد حقوقه وجبر ضرره.

السيد الرئيس المحترم،

اقتناعا منا في مجموعة العدالة الاجتماعية بأهمية هذا الإصلاح، فقد انخرطنا في مناقشة مضامينه على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بشكل بناء وحيوي، ونستغل هذه المناسبة لنشكر السيد الوزير على توضيحاته وتفاعلاته المثمرة مع تساؤلات السادة المستشارين، كما نشكر السيد رئيس اللجنة على حسن تديير اجتماعات اللجنة كما نعز بالقيمة العلمية والسياسية للنقاشات التي أثارها السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

ومساهمة في تجويد مشروع القانون المتعلق بالعقوبات البديلة، باعتباره يؤسس لمقاربة جديدة في التعامل مع تطبيق العقوبات السالبة

السجنية.

ويسعى هذا القانون إلى وضع إطار قانوني متكامل للعقوبات البديلة، سواء من حيث تأصيلها وفق القواعد الموضوعية لمجموعة القانون الجنائي المرتبطة بالعقاب، أو من خلال وضع آليات وضوابط إجرائية على مستوى قانون المسطرة الجنائية، تهم تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، كما يهدف إلى إيجاد حلول للإجرام البسيط وفق مقاربة تأهيلية وإدماجية بعيدة عن السجن وغرس روح المواطنة والواجب والالتزام، خاصة من خلال عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة والمراقبة الإلكترونية والغرامة اليومية وفرض تدابير علاجية وتأهيلية ووقائية ورقابية.

ويراعي هذا القانون مبدأ الموازنة بين حقوق الدولة في الحفاظ على الأمن والنظام العام وسلامة الأفراد والممتلكات، وبين حقوق الضحية في جبر الأضرار وتحقيق الزجر وحقوق المتهم في الحصول على فرصة للتقويم والإدماج.

كما تم الاعتماد على ما كرسته المعايير الدولية في هذا الإطار، خاصة قواعد طوكيو وقواعد بيكين وقواعد بانكوك، لاسيما ما يرتبط بالحد الأدنى للتدخل وعدم التمييز ومراعاة الكرامة وحميمية الأشخاص ووسطهم العائلي وغيرها من المبادئ المكرسة في هذا الصدد.

✓ إقرار تمييز بين العقوبات البديلة والتدابير البديلة بالنظر إلى اختلاف طبيعة كل منهما على اعتبار أنه لا يمكن الحكم على التدابير الرقابية والعلاجية والتأهيلية وكذا المراقبة الإلكترونية بكونها عقوبات وقد وصفها مشروع القانون نفسه بكونها تدابير ذات طابع تقويبي ووقائي، وعليه يقترح تغيير عنوان مشروع القانون من الصيغة الحالية "مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة" إلى الصيغة التالية "مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات والتدابير البديلة"، مع اعتماد التصنيف التالي:

✓ العقوبات البديلة هي العمل لأجل المنفعة العامة والغرامة اليومية، أما التدابير البديلة فتحدد في المراقبة الإلكترونية وتقييد بعض الحقوق، أو فرض تدابير رقابية، أو علاجية، أو تأهيلية وجوب استبدال المحكمة تلقائيا العقوبة الحبسية بعقوبة أو تدبير بديل إذا كان المحكوم عليه حدثا؛

✓ تحديد الأطراف التي يمكنها أن تطلب من المحكمة إجراء بحث اجتماعي حول المعني بالأمر قبل النطق بالحكم، وذلك إما تلقائيا أو بناء على ملتمس النيابة العامة أو بطلب من المحكوم عليه أو دفاعه مع تحديد أجل معقول للتوصل بتقرير عنه؛

✓ النظر لكون اعتماد 3 ساعات من العمل مقابل كل يوم من العقوبة الحبسية مخفف جدا فيما يتعلق بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، على خلاف ما هو مقرر بالنسبة لعدد ساعات

العمل المعتمدة في التشريع الجاري به العمل من قبل الأجير أو الموظف، لذا يُقترح رفع عدد ساعات العمل إلى 8 مقابل كل يوم؛

✓ العمل لأجل المنفعة العامة يقتضي إحاطة المحكوم عليه بالضمانات الكفيلة بحفظ حقوقه، إذ أن تواجد المحكوم عليه بمصالح الدولة أو الجماعات الترابية أو مؤسسات أو هيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة وغيرها من المؤسسات الأخرى لإنجاز أعمال معينة قد يعرضه لحادث شغل، مما يقتضي معه تحديد الإطار القانوني الذي يؤطر ما يمكن أن يتعرض له المعني بالأمر وذلك على غرار ما تم التنصيص بكون الدولة تتحمل مسؤولية تعويض الأضرار التي تسبب فيها المحكوم عليه والتي لها علاقة بتنفيذ عقوب العمل، ونقترح في هذا الإطار أن يخضع للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لحوادث الشغل؛

✓ الرفع من قيمة الغرامة اليومية من 100 إلى 200 درهم كحد أدنى ومن 2000 إلى 5000 درهم كحد أقصى وذلك لكي تتناسب حدودها الدنيا والقصوى مع القدرة المالية للمحكوم عليه وهو ما من شأنه تحقيق الردع المراد من إقرار هذه العقوبة؛

✓ التنصيص على إحداث هيئة يناط بها مهمة تتبع تنفيذ العقوبات والتدابير البديلة بالنظر لكون هذا الأمر سيشكل عبئا على إدارة السجون وكذا على قاضي تطبيق العقوبة الذي لا يتوفر على الوسائل اللازمة للقيام بهذه المهمة. ويقترح أن تنحصر مهمة الهيئة المحدثة، مع مراعاة مبدأ استقلالية السلطة القضائية، في مساعدة قضاة تطبيق العقوبة في ممارسة الاختصاصات المرتبطة بتتبع تطبيق العقوبات والتدابير البديلة من خلال التدبير الإداري والتقني المحض، دون أن تتعداها إلى ما يندرج في إطار صلاحيات قضاة الحكم وقضاة النيابة العامة، على أن تتألف علاوة على رئيسها الذي يعين من قبل رئيس الحكومة باقتراح من وزير العدل من ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وممثل عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية وممثل عن رئاسة النيابة العامة وممثلان عن الإدارة المكلفة بالسجون وتحدد كفاءات تعيين أعضاء الهيئة وتنظيمها وكفاءات اشتغالها بنص تنظيمي؛

✓ اعتماد نفس الأجال المطلوب استيفاؤها للاستفادة من رد الاعتبار، سواء القضائي أو القانوني وذلك لضمان احترام مبدأ المساواة بين جميع المحكومين في الاستفادة من هذا الحق، سواء كانوا قد قضوا عقوبة سالبة للحرية، أو عقوبة، أو تدبير بديل؛

✓ اقتراح تعديل يهدف إلى توفير الوقت الكافي من توفير متطلبات إنجاح تنزيل هذه التجربة بتأن وتدرج وخاصة وأن الأمر يتطلب استعدادا مختلف الهيئات المتدخلة في تنفيذ العقوبة، بالإضافة إلى توفير الوسائل المادية واللوجيستية الضرورية، ويقترح أن تحدد هذه الفترة في سنتين بدل سنة واحدة تحتسب ابتداء من

تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية.

ونؤكد في الأخير على أن إنجاح هذا الإصلاح، يقتضي الانخراط الإيجابي لجميع الفاعلين في المنظومة القضائية، ونؤكد أننا سنصوت بالإيجاب لمشروع القانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## (2) مشروع قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتديير المؤسسات السجنية:

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتديير المؤسسات السجنية، وكان بودنا أن يلحق مشروع هذا القانون بدراسة للأثر تُبين بشكل واضح أهداف مشروع القانون وجدوى الاختيارات التي اعتمدت فيه مع الاستحضار الواقعي والموضوعي للكلفة المرتقبة للموارد والإمكانات المتوفرة في إطار سياسة سجنية واضحة المعالم.

الوضعية التي توجد فيها المؤسسات السجنية وضعية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لكي لا نقول أنها في وضعية سيئة، وهي نتاج العديد من الإشكالات أهمها:

مشكل الاكتظاظ وسببه الرئيسي كما هو معروف إشكالية الاعتقال الاحتياطي، حيث يبلغ عدد المعتقلين في إطاره ما يقارب النصف من الساكنة السجنية، ناهز معد الاكتظاظ حوالي 160% سنة 2019 وقد بلغت في بعض السجون 216% حسب تقرير المرصد المغربي للسجون.

وقد سبق وأن عبرت المندوبية العامة لإدارة السجون عن استيائها من هذا الوضع الذي يستحيل معه الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للسجناء والالتزام بالخصوص بقواعد نلسون مانديلا التي تهم شروط عيش السجناء وصيانة كرامتهم وإنسانيتهم على الرغم من التنصيص عليها في القانون الحالي لكن دون التقيد بها.

وهو ما يجعل ظاهرة الاكتظاظ لا تساعد على مراعاة القواعد الخاصة بالمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين، كما هو متعارف عليها دوليا، مما ينتج عنه ظواهر أخرى من قبيل التوزيع الاحتياطي للسجناء دون اعتبار لطبيعة الجرائم المرتكبة فيتم الجمع على سبيل المثال بين معتقل احتياطي ومعتقل على خلفية جنائية وما إلى ذلك وما لذلك من تأثير على بعض السجناء.

وقد دعت المندوبية بناء على ذلك إلى عقلنة الاعتقال الاحتياطي حتى شكل هذا المطلب موضوع نقاش حاد بين مكونات المنظومة

القضائية ولدى الرأي العام الوطني.

ونؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية أن المدخل التشريعي يعتبر من أهم مداخل معالجة هذه المعضلة من خلال حصر شروط اللجوء إليه، منها على سبيل المثال الحالة التي تتجاوز فيه الجريمة مستوى معين من الخطورة، أو إذا كان خطر هروب المتهم أو إمكانية التأثير على الأدلة والشهود وغيرها من الشروط الأخرى المقيدة لاستخدام الاعتقال الاحتياطي، ولذلك أكدنا وما زلنا نؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على ضرورة مباشرة الإصلاح في شموليته بالبداية في إصلاح القوانين المركزية في منظومة العدالة، كمجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، قبل إصلاح القوانين الأخرى المرتبطة بها من قبيل ما يتعلق بالعقوبات البديلة وقانون المؤسسات السجنية من أجل مراعاة الانسجام التام بينها.

ومن مظاهر عدم الانسجام الحاصل عدم تطرق مشروع القانون في أي من مواده إلى العقوبات البديلة على اعتبار أن تتبع تنفيذها مهمة جديدة ستناط بإدارة السجون وإن كنا لا نتفق مع هذا الطرح لكون المندوبية لا تتوفر لا على الوسائل المادية ولا الموارد البشرية الكافية للاضطلاع بمهمة تتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

وعلى ذكر الحقوق المفترض أن يتمتع بها السجناء، نثير الانتباه إلى أحد الحقوق الأساسية التي ما زالت مغيبة وهي الحقوق الانتخابية، كحق الترشح وحق التصويت في الاستحقاقات الانتخابية، خاصة من قبل المعتقلين والسجناء الذين لم تصدر في حقهم بعد أحكام بالإدانة.

ثانها، الإشكالات المسجلة تتمثل في ضعف الموارد البشرية العاملة بالمركبات السجنية في مقابل الاكتظاظ الحاصل، خاصة فيما يتعلق بتخصصات بعينها من قبيل الأطباء والممرضين والأخصائيين النفسيين والمساعدين الاجتماعيين وغيرهم من الأطر في تخصصات أخرى.

فالمركبات السجنية يمكن أن نشهها بمجتمع صغير يعبر في حاجياته الأساسية عما يعبر عنه المجتمع من ملابس ومأكل ومرقد ورعاية صحية ونفسية وتعليمية وتأهيلية وترفيهية وغيرها، وتعدد هذه الحاجيات يستلزم توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتلبيتها، ناهيك عن تحسين الوضعية المادية والاجتماعية للعاملين بالمؤسسات السجنية.

إشكالية وضوح العلاقة ومناطق التماس بين السلطة القضائية باعتبارها مصدرة للأحكام وإدارة السجون باعتبارها مكلفة بتنفيذها، وقد برز ذلك جليا خلال مرحلة "كوفيد"، حيث صدرت قرارات بعدم تمكين المعتقلين من المثل أمام المحاكم حضوريا لدواعي صحية، ونقترح في هذا الإطار تمكين السلطة القضائية من تتبع ظروف تنفيذ هذه الأحكام بالمؤسسات السجنية وإصدار قرارات في شأنها.

ومن الإشكالات كذلك ما يتعلق بالمؤسسات المستقبلية للأحداث في نزاع مع القانون، حيث أن بلادنا لا تتوفر سوى على مؤسستين اثنتين

للمركبات السجنية، فنثير مسألة التمويلات المبتكرة ونأمل ألا يتم تطبيقها بالنسبة للأصول العقارية للسجون، على غرار ما تم القيام به بخصوص عدد من المؤسسات الاستشفائية والمحاكم، وذلك تجنباً للإشكالات القانونية التي يمكن أن تنتج عنها.

السيد الرئيس المحترم،

ننوه في مجموعة العدالة الاجتماعية جوال نقاش الرصين الذي ميز اجتماعات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المخصصة لدراسة مشروع هذا القانون، ونثمن تجاوب السيد الوزير مع العديد الكبير من التعديلات الجوهرية التي تقدمت بها مختلف مكونات المجلس، منها التعديلات التي تقدمت بها مجموعتنا والتي بلغ عددها ما مجموعه 85 تعديلاً، وقد همت بالخصوص إضافات وإغناءات تهم تجويد النص وتعزيز الانسجام مع المكتسبات الحقوقية التي كرسها دستور المملكة والتقارب مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة في التجارب المقارنة، وخاصة التوافق مع مبادئ نيلسون مانديلا المتعلقة بالمؤسسات السجنية وكرامة السجناء والمعتقلين.

ومن أهم هذه التعديلات، تعديلات متعلقة باعتبار إدارة السجون خدمة اجتماعية بالغة الأهمية، يقوم بها موظفو السجون، بوصفهم موظفي سجن محترفين، ويعتبرون موظفين مدنيين يُضمن لهم من ثَمَّ أمن العمل دون أن يكون مرهوناً إلا بحسن السلوك والكفاءة واللياقة البدنية. ويجب أن تكون الأجور من الكفاية بحيث تجتذب الأكفاء من الرجال والنساء؛ كما يجب أن تحدد مزايا عملهم وظروف خدمتهم على نحو يراعي طبيعة عملهم المرهقة.

وكذا مراجعة تصنيف السجون واعتماد سجون جهوية وسجون إقليمية وسجون مهنية ومراكز التهذيب والتأهيل، انسجاماً مع المبادئ الدستورية المتعلقة بالتدبير الترابي وتقريب المسجونين من أهلهم.

كما همت اخضاع تدبير المعطيات الشخصية داخل السجون والمضمنة في السجلات للتشريع المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وانسجاماً مع القاعدة الدستورية القاضية باعتبار التصويت حق وواجب وطني، وأن تقييد هذا الحق لا يكون إلا بفقدان الأهلية، اقترحت المجموعة إضافة مادة لحماية الحقوق السياسية للمعتقلين، ونصت على أن تعمل الدولة على ضمان مشاركة المعتقلين المتمتعين بالأهلية الانتخابية في عمليات الاستفتاء وفي الاستحقاقات الانتخابية وتضمن حقهم في الترشح وحقهم في التصويت.

كما اقترحت المجموعة حماية العلاقات الاسرية للمعتقلين عبر اقتراح تعديل يرمي الى السماح بالزيارات الزوجية، ويُطبَّق هذا الحق دون تمييز، وتُتاح للسجينات إمكانية ممارسة هذا الحق على قدم المساواة مع الرجال. وتُوضع إجراءات وتُوقَّر أماكن لضمان إتاحة فرصة عادلة ومتساوية للانتفاع من هذا الحق، مع إيلاء العناية الواجبة

من مراكز الإصلاح والتهذيب. وفي ظل محدودية الطاقة الاستيعابية لهذه المراكز يتم إيداع الإحداث بمؤسسات تربوية كمراكز حماية (الطفولة لا تتوفر لا على البنية التحتية الملائمة ولا على الموارد البشرية المؤهلة ولا الإمكانيات المادية واللوجيستكية التي تمكنها من التكفل بالأطفال المدوعين والقيام بمهام الإشراف والتأطير وتوفير الأمن والسلامة والحماية الضرورية)، ويتفاهم هذا الأمر في ظل ضعف المراقبة المنتظمة لهذه المراكز من قبل الإدارة الوصية.

كما يُطرح على هذا المستوى إشكالية اختلاط هذه الفئة مع الفئات الأخرى من الأطفال المتكفل بهم بسبب وجودهم في وضعية هشاشة، وهو ما قد يكون له انعكاسات خطيرة على سلوكهم، وهو ما يقتضي العمل على ملاءمة عملية الإيداع للأطفال في هذه المراكز مع معايير الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الطفل وكذا المبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث مع العمل على الرفع من عدد مراكز الإصلاح والتهذيب التي تحترم المواصفات المطلوبة.

السيد الرئيس المحترم،

بالاطلاع على الأرقام المقدمة من قبل إدارة السجون برسم سنة 2022 حول توزيع السجناء البالغ عددهم 97204 حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي والوضعية العائلية يتبين أن:

الجريمة مرتبطة بعدد من المؤشرات الدالة منها الوضعية العائلية، حيث أن العازبين يمثلون 60% من الساكنة السجنية، مما يؤكد على أن مؤسسة الزواج هي عامل من عوامل الاستقرار النفسي والتقويم السلوكي للأفراد، وهو ما يستدعي العمل على تدعيم مؤسسة الزواج وإحاطتها بالضمانات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الأسري ونأمل أن تساهم مدونة الأسرة الجديدة في تحقيق هذا الهدف.

في حين أن نسبة الشباب تبلغ 48.16% والعاطلون عن العمل 14.64% والأميون: 11.26، وهي أرقام دالة يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد الحاجيات المؤسسات السجنية، منها بالأساس البنيات الموجهة للتعليم والتأهيل ومحاربة الأمية والكفيلة بمساعدة هذه الفئات الشابة والعاطلة عن العمل على إعادة الاندماج في المجتمع.

للأسف الشديد، تؤثر الإشكالات السالفة الذكر على فعالية الأدوار التي تلعبها المؤسسة السجنية المتمثلة أساساً في الزجر والتأهيل من أجل إعادة الإدماج ومن مؤشرات ذلك ارتفاع معدلات العود ومن الإشكالات الواجب معالجتها أيضاً حكامه خريطة المؤسسات السجنية وقربها من المحاكم، حيث أن في بعض الأقاليم البعيدة عن المؤسسات السجنية يطرح مشكل نقل المتهمين من وإلى المحاكم، كما تعاني ساكنتها من مشكل التنقل لزيارة أفرادها في السجون وهو ما يقتضي التفكير في إحداث فروع عن المركبات السجنية في هذه المناطق.

وفيما يتعلق بمحدودية الموارد المالية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون لتغطية التكاليف التي يقتضيها التدبير الأمثل والناجح

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية هذا النص الذي يأتي في إطار استكمال إصلاح منظومة العدالة الذي انخرطت فيه بلادنا منذ سنوات من أجل النهوض بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفي العهود والمواثيق الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب.

إن من شأن هذا النص القانوني أن يحل مجموعة من الإشكالات البنيوية التي تعاني منها المؤسسات السجنية، والتي تستلزم حولا جديدة، وفي مقدمة هذه التدابير الاكتظاظ الذي بات يشكل عائقا حقيقيا يحول دون اضطلاع المؤسسات السجنية بالمهام المنوطة بها في إعادة التأهيل والتكوين على أكمل وجه.

كما من شأنه إعادة تعريف الجريمة والعقاب من خلال تقديم عقوبات بديلة وتعبئة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى جانب المجتمع من أجل مواجهة الجريمة وتداعياتها.

السيد الوزير المحترم،

إن التنفيذ السليم لهذا النص القانوني يقتضي التسريع بإخراج باقي القوانين ذات الصلة، لاسيما منظومة القانون الجنائي. ويقتضي تعبئة موارد مالية وبشرية مهمة لتنفيذ مضامين هذا القانون. كما يقتضي تقييما مواكبا ودقيقا لتنفيذه حتى لا تتحول الغاية النبيلة التي أحدثت من أجلها هذا النص إلى وسيلة للإفلات من العقاب.

ومن هنا، فقد تقدمنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجموعة من التعديلات التي همت بالأساس تجويد الصياغة اللغوية؛ وإضافة جرائم أخرى لقائمة الجرائم التي يمنع فيها الحكم بالعقوبات البديلة نظرا لخطورتها على استقرار المجتمع وطمأنينته كالاتجار في البشر، والجرائم المرتكبة ضد الأصول والفروع؛ وتوسيع دائرة الأشخاص الذين بإمكانهم التماس عقوبة بديلة عن العقوبة السالبة للحرية.

وفي الختام، وبالرغم من عدم تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا المقدمة على مشروع هذا القانون، إلا أننا سنصوت عليه بالإيجاب، آمليين أن يساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

للحفاظ على السلامة وصون الكرامة.

واقترحت السماح للإدارة السجنية بتمكين السجناء من استخدام وسائل الاتصال والوسائل الإلكترونية والرقمية، وغيرها وكذا حفظ حقهم الأصلي والدستوري في سرية المراسلات ما لم تكن لديها شكوك بخصوص استعمال غير مشروع لهذه المراسلات بما يخولها حق طلب الاذن القضائي لمراقبة مراسلات المعتقلين.

ومن باب الملاءمة، دعت المجموعة إلى ملاءمة النص مع القوانين الإطار وخاصة القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، وخاصة فيما يتعلق باستفادة المعتقلين مع العلاجات في المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة.

كما تضمنت تعديلات المجموعة حرصا على الحماية القانونية لموظفي السجن وتحسين وضعيتهم ومزايا عملهم وظروف خدمتهم على نحو يراعي طبيعة عملهم المرهقة.

وختاما، واقتناعا بأهمية هذا الورش الإصلاحية الرامي إلى النهوض بوضعية المؤسسات السجنية لتلعب الدور المنوط بها في تحقيق الزجر والردع المطلوبين في مواجهة الجريمة، في احترام تام للحقوق والحريات المكفولة للسجناء، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وإدماج السجناء، سنصوت بالإجماع لمشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

المستشار السيد خالد السطي / المستشار السيدة لبنى علوي:

مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة كما وافق عليه مجلس النواب.

## محضر الجلسة رقم 169

التاريخ: الثلاثاء 4 ذو الحجة 1445 هـ (11 يونيو 2024 م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وكما جرت العادة، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد المستشار مصطفى مشارك، أمين المجلس، لإطلاع المجلس ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 11 يونيو 2024، تقدم بها:

- السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- السيدة فاطمة الحساني، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين

بالمغرب؛

- السيدة فتيحة خورتال، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وبعد إحالة هذه الطلبات إلى الحكومة، أعربت عن تعذر التفاعل معها.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 5 يونيو 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 43 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 15 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 12 جواباً.

ختاماً، لدينا استدرارك على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 11 يونيو 2024، حيث يعرض سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، الموجه لقطاع النقل واللوجستيك، حول "استعدادات الحكومة لتنظيم عملية "مرحبا" عبر الموانئ المغربية"، بالسؤال الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول "تأهيل المنتج السياحي الوطني"، ويدمج في إطار وحدة الموضوع مع الأسئلة الموجهة للسيدة الوزيرة حول "حصيلة القطاع السياحي".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن على بركة الله نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بسؤال أي موجه لقطاع النقل واللوجستيك حول "تأهيل توسعة المطارات الوطنية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبيسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول استراتيجية وزارتك لتأهيل وتوسعة مطارات المملكة، بما في ذلك مطار فاس سايس الدولي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

إلى ذلك حاليا وكذلك في جلستكم السابقة بهذا المجلس، غير أن ارتفاع الإقبال على السياحة ببلادنا أظهر أن العديد من المطارات غير مؤهلة لاستقبال أعداد كبيرة من الزوار.

السيد الوزير المحترم،

لابد من العمل على معالجة العديد من المشاكل التي يعاني منها المسافرون في المطارات، والتي تنعكس بشكل سلبي على السياحة من ضعف المواصلات إلى وسط المدن، وعدم كفاية مواقف السيارات وطول الانتظار في الطوابير ومشاكل إدارة الأمتعة ونقص البنية التحتية والمرافق الأساسية.

وكيف ما شرفنا لو كمثال على ذلك، السيد الوزير، هو مطار فاس الدولي، إذ على الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها سواء السلطات، ولا المكتب الجهوي للاستثمار الرفع من الطاقة الإيوائية بالجهة لاستقبال السياح الوافدين، فإن وضعية هاذ المطار يعرف حركية كبيرة ويربط الجهة ومدنها الكبرى التاريخية والعريقة (للتذكير تيربط 4 المدن، فاس، مكناس، تازة وصفرو بعدة عواصم).

كما أن بعض.. غير بغينا نشيرو، السيد الوزير، بأنه راه الناس ما تيلقاوش فين يجلسو، تيكونو-2 3 طيارات في نفس الوقت، ما تيلقاوش الناس فين يجلسو وتيعطيو واحد الصورة قبيحة للمملكة، كما أن بعض شركات النقل الجوي الأجنبية تتفادى برمجة رحلات إضافية لهاذ المطار، نظرا لوصوله لأقصى طاقاته الاستيعابية، مما يؤثر على السياحة بالجهة، مما يستدعي إدراجه بشكل استعجالي، لأن ما يمكن ليناش نتسناو، السيد الوزير، حتى لـ 2028، عاد يمكن لنا نهضرو، لأنه لحد الآن كاين إشكال في هاذ المجال.

كل هاذ المشاكل، والتي ليس من الصعب حلها، تضر بشكل كبير بعلامة المغرب وتؤثر بسلب على اقتصادنا وسياحتنا، خاصة عند انتشار مقاطع الفيديو على شبكة التواصل الاجتماعي، كما حدث مؤخرا بخصوص مدخل مطار مراكش أوفيزانات بمطار وجدة.

السيد الوزير المحترم،

إن تأهيل وتطوير المطارات ببلادنا يستدعي تضافر الجهود بين مختلف القطاعات والمتدخلين للوصول إلى نتائج جيدة، وبهذه المناسبة فإننا ندعوكم، السيد الوزير، إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، عبر استثمار إمكانات الخواص في تنمية المطارات، مما سيعود بالنفع على الجميع، كما هو الحال في بلدان أخرى، بهدف إرساء تجربة تتمحور حول الزبون للحفاظ على السياح وتحسين وتيرة زيارتهم لبلادنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد محمد عبد الحليل، وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على السؤال.

في البداية، بغيت نشير إلى أن سياسة المملكة في مجال الطيران المدني تتركز على المبادئ التالية:

فيما يخص تدبير الشق المتعلق بخدمة النقل الجوي، تحرير القطاع وذلك منذ 2006، تبعا للتعليمات السامية، والتي أدت إلى إبرام اتفاقيات الأجواء المفتوحة مع عدد من الدول وخاصة مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى سبيل المثال هنا، فيما يخص مطار مدينة فاس، مروراج هذا المطار من 140.000 مسافر سنة 2005 إلى 1.600.000 سنة 2023، كما انتقل عدد الوجهات من 8 إلى 37، علما بأن هاذ المطار يتوفر على قدرة استيعابية بـ 2 ملايين مسافر.

ونعمل حاليا على إنجاز الأشغال اللازمة، وسنعمل في المستقبل - عفوا - على إنجاز الأشغال اللازمة للرفع من طاقته قبل متم 2028، وهي السنة التي سيصل إلى طاقته الاستيعابية.

من جهة أخرى، كاين الحفاظ والتقوية ديال الشركات الوطنية للطيران داخل هاذ السوق المفتوح، ولاسيما من حلول عقد البرنامج بين الدولة والخطوط الملكية.

وأخيرا، بالنسبة للنقل الداخلي خلال 10 سنوات الأخيرة، واكبنا الجهات من خلال اتفاقية الربط الجوي الداخلي، وخاصة مع مطار محمد الخامس.

أما فيما يخص المطارات بشكل عام، تركزت السياسة على مواكبة الحركية من خلال إحداث وتوسعة المطارات، وفقا لمقتضيات المخطط المديرى للمطارات على المستوى الوطني، والذي يحين كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

كما أن الدولة تسهر دائما على تقنين القطاع من أجل الرفع من جودته وأمنه وسلامته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

تنشكركم، السيد الوزير، على جوابكم.

تعيش مطارات المملكة على وقع انتعاش كبير من خلال إطلاق العديد من المشاريع الرامية إلى زيادة الطاقة الاستيعابية، كما أشرتكم

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

غير بالنسبة للمطارات المغربية، التصميم ديال المطارات المغربية تيجضع للقواعد ديال التصاميم ديال المطارات الدولية كلها، ما كاينشي شي مطار واحد في الدنيا اللي يمكن جميع المسافرين يجلسو فيه، فالعدد ديال مقاعد الجلوس تتكون مرتبطة بالعدد ديال الرواج، ويمكن بعض المرات المسافرين ما غاديش يلقي فين يجلس، وهذا ممكن في جميع المطارات.

بالنسبة للفيضان ديال وجدة، هذا فيضان هم المدينة كلها والضواحي ديالها، واللي وقع في وجدة بحال ذاك الشي اللي وقع في دبي، كانوا الناس في قلب المطار، ملي دخل الماء للمطار، فبالطبع ما كانش يمكن لنا ذيك الساعة نجبسو هاذ الماء، لأنه الماء ماشي تصميم ديال المطار اللي خاطئ، ولكن كاين التغيرات المناخية وكاين قضايا اللي تتجعل بأنه بعض المرات الفيضانات تتكون رغم التقنيات وكل ما استعدنا إليه.

فالقرار اللي اتخاذا كان يعني بلاص ما نقولو للمسافرين خرجو من المطار، مادام كانوا الطيارات يمكن لهم ياخذوهم معهم فوصلو بالطبع في ظروف غير جيدة، لأنه مع الأسف هذا القدر، ولكن، الحمد لله، تمكنا من السفر ديالهم.

أما بالنسبة لما وقع في مراكش..

نعم سيدي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم، السيد الوزير، هذه المرة إلى سؤالين تجمعهما وحدة الموضوع، يتعلقان بـ "النقل السككي".

وأعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السؤال يتعلق بتوسيع شبكة القطار فائق السرعة ببلادنا، (TGV<sup>1</sup>)، وما كرهناش نعرفو منكم، السيد الوزير، على المحددات والمعايير في اختيار وبرمجة المحطات البينية لتوقف القطار ديال (TGV).

<sup>1</sup> Train à Grande Vitesse.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين.

تفضلوا لبسط السؤال.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

عن مآل توسيع وتطوير شبكة النقل السككي، نسائلكم، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤالين معا دفعة واحدة.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت، أولا، نذكر بأن المملكة المغربية تتوفر على مخطط مديري طموح، أعد من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية، والهدف منو هو تغطية كافة التراب الوطني بالشبكة السككية.

هاذ المخطط هذا تيرتكز على 2 ديال المفاهيم أساسية، وهما التخطيط، بغية خلق بنية تحتية سككية توفر خدمات ذات جودة عالية، وأيضا، ثانيا، اعتماد مراكز المراسلة بهدف تحسين التكامل بين مختلف أنماط النقل.

تيشمل هاذ المخطط، الخطوط السككية جديدة بالنسبة لفائق السرعة، تتمتع على 1300 كلم، وبالنسبة للخطوط السككية الكلاسيكية كاينة 3800 كلم اللي هي في هاذ المخطط زاندا على ما يتوفر عليه المغرب، غادي يمكن هاذ المخطط من ربط 43 مدينة، عوض 23 اللي مربوطة اليوم، وغادي يوفر هاذ الخدمة لـ 87% من الساكنة بدل 51% اليوم، وتيتقدر الغلاف المالي ديالو بأكثر من 400 مليار درهم.

ترتكز الشبكة الفائقة السرعة على 2 ديال المحاور:

المحور الأطلسي بين طنجة وأكادير، والمحور المغاربي بين البيضاء ووجدة، وتيشمل هاذ المخطط مشاريع وصل 14 ديال الموانئ و12 مطار إلى جانب مشاريع أخرى من أهمها:

- الحفاظ على متانة الشبكة الحالية وتحسينها؛

- توسيع شبكة الخطوط العادية اتجاه مدن غير موصولة حاليا.

السرعة بمدينة سطات.

تكلمتو على المسائل المتعلقة بما هو اقتصادي وبما هو سوسيو اجتماعي، كنعتمد على أنه التفكير ديال الوزارة ديالكم في أن تجعل من مدينة سطات كمحطة للتوقف البيني بين القنيطرة ومراكش، أعتقد على أنه كل المؤيدات اللي ذكرتو على أنها متوافرة.

المحطة ديال القطار الحالي في مدينة سطات أنها كتعرف واحد الانسيابية ديال تقريبا 800.000 مسافر سنويا، بمعنى على أنه على مستوى الدراسة الاقتصادية، اقتصاديا أنه التفكير في خلق هاذ النقطة ديال التوقف أنها غادي تكون اقتصاديا مفيدة ومربحة بالنسبة لـ (ONCF<sup>2</sup>)، ما غانساش على أنه في هاذ السؤال هذا نتمناو على أنه مستقبلا في المستقبل القريب نلقاو أنه القطار فائق السرعة يجي من مدينة فاس ويمشي بنفس السرعة ديال (TGV) على أنه نلقاو أنه هاذ القطار فائق السرعة يوصل لمدينة أكادير في أقرب وقت ممكن، سيما وأننا على أفق تنظيم واحد المظاهرات عالمية من قبيل كأس العالم 2030.

ولكن من الضروري والأساسي، السيد الوزير، أنكم تفكرو من جعل مدينة سطات كمحطة للتوقف ديال هاذ القطار من هاذ الصنف هذا، ولو في إطار (décalage)، ممكن تديكاليو هاذوك القطارات اللي كيدوزو ولو يكون غير قطار واحد.

أعتقد على أن هذا مطلب ديال ساكنة إقليم بأكمله، كترفعوها أمامكم علنيا وشفهيا أمامكم السيد الوزير، في أفق الاستجابة لها. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد سعيد برنيشي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على المعلومات القيمة ديالكم.

السيد الوزير،

لا يخفى على أحد أن قطاع النقل السككي فهاذ العشرين سنة الأخيرة عرف واحد التطور جد ملحوظ، خاصة القطار فائق السرعة اللي كيربط ما بين طنجة والدار البيضاء.

والي كيزيدنا، السيد الوزير، افتخارا وتفاؤلا هو البرنامج المدير

وفي الوقت الراهن تيحضر المكتب لإنجاز الخط الفائق السرعة بين القنيطرة ومراكش، كما أنه ينكب على إعداد الدراسات اللازمة لتشييد الخط فائق السرعة بين مراكش وأكادير اللي طوله 240 كلم، الخط اللي قبل منه من القنيطرة إلى مراكش بـ 400 كلم.

إضافة إلى ذلك، قام المكتب بإنجاز دراسة الجدوى المتعلقة بالربط السككي بين مدينتي أكادير والعيون واللي تهدف إلى تحديد المسار ديال الخط وأيضا التكلفة المالية التقديرية اللي غادي يتطلبها هاذ المشروع.

هاذ المخطط وهاذ المشاريع الكبرى، تتواصل التطور اللي عرفوها هاذ القطاع هذا، ما غاديش نرجع لجميع البرامج، ولكن راه كين الخط السريع حتى لقنيطرة، كين التوسعة ديال مراكش - الدار البيضاء التثنية ديالو، كين التثليث ما بين الرباط والدار البيضاء إلى آخره.

وأخيرا، فيما يخص السؤال ديالكم على القضية ديال المحطات، هذا تيرجع لعوامل اقتصادية وسوسولوجية، لأنه القطار فائق السرعة باش يبقى فائق السرعة ما خصوص يوقف بزاف ديال المرات، فبالتالي تنقررو نوقفوه في البلاصة اللي غادي يقدر يستقطب فيها أكبر عدد ديال المواطنين المغاربة، هذا هو المبدأ اللي تنعملو به هاذ المحطات اللي تيوقف فيهم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن ننتقل إلى التعقيب، وأعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

شكرا، السيد الوزير، على التفاعل.

ما يمكن لنا إلا أن نثمن هاذ المخطط المدير اللي كيباشرو المكتب الوطني للسكك الحديدية، ولأنه فيما يتعلق بخط القطار فائق السرعة من الإنجازات الكبرى اللي تنفتخرو بها في بلادنا، وملي نتكلمو على هاذ القطار فائق السرعة فهو إشارة ديال المسار ديال التنمية اللي غادية فيه بلادنا، واللي أي جهة في بلادنا كتطمح على أنه يستافد من هاذ المشروع التنموي الاستراتيجي المهيكل.

السيد الوزير،

لامست واحد النقطة أساسية في الخلفية ديال هاذ السؤال، هي الحديث عن النقاط المبرمجة فيما يتعلق بالتوقف ديال القطار فائق السرعة، وما دام ذكرتو على أنه في هاذ المخطط المدير فيما يتعلق بالشطر ديال القنيطرة- مراكش على أنه قيد الإنجاز، بغيت نتساءل معكم على التفكير في خلق النقطة ديال التوقف ديال هاذ القطار فائق

<sup>2</sup> Office National des Chemins de Fer.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيبات.  
تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

الطلب واضح بالنسبة لمدينة سطات ومسجل.

غير باش نوضح للجميع، يعني الخطوط فائقة السرعة، فالأول يمكن مغاديش توقف فجميع المدن، ولكن من بعد - بحال اللي قلتي - يمكن واحد القطار من أصل 5 أو من أصل 3 أو من أصل 10 - ما نقدرش نعرف أنا - غادي يقدر يوقف في بعض المدن، ولكن بحال اللي فسرت لكم القطار فائق السرعة خصوصيكون فائق السرعة، إلى توقف كل 50 كلم ما كاينش فائق السرعة، يعني ملي تيوصل لـ 300 كلم إلا بعد 50 كلم تقريبا.

ولكن، هي تكلمت قبيلة على المبدأ الثاني اللي هو النقط دبال المراسلة (les hubs)، يعني بالطبع إيلا كانت النقطة دبال المراسلة في الدار البيضاء، وكانو القطارات تيمشيو من الدار البيضاء إلى سطات بوتيرة دبال قطار كل 20 دقيقة، فالسيد دبال سطات إيلا بغا ياخذ القطار فائق السرعة غادي ياخذ القطار للدبار البيضاء ثم غادي يركب في القطار فائق السرعة، وبهذه المناسبة القطار فائق السرعة راه تيشبه شي شوية للطيارة أقل مما هو تيشبه للقطار.

بالنسبة للجهة الشرقية، بالطبع الكل تيعترف بأنه خصنا التثنية وخصنا أيضا الكهربية، وهذا تنعملو عليه، ولكن بحال اللي قلتي هي الأولويات ماشي ضد العدالة المجالية، الأولويات ضروري منها، فوقاش غادي يمكن لنا نستاجبولهاذ الطلب هذا؟ غادي يمكن لنا نستاجبوله ملي نوجدو التمويل اللي غادي يمكننا من القيام بهذه الأشغال.

بالنسبة للقطارات القديمة، فتعرفو بأنه كاين واحد المشروع جد هام دبال إعادة الأسطول دبال المكتب الوطني للسكك الحديدية، وهذا غادي يحسن من جميع الأساطيل دبال القطارات، من ضمنها القطار اللي تيوصل لوجدة.

بالطبع، اليوم القطار دبال وجدة الناس اللي تياخذوه حقيقة غادي يبغيو ياخذوه باش يباتو فيه، ما غاديش يبغيو ياخذوه باش يبقاو 8 دبال الساعات في القطار.

بالنسبة للسرعة اللي بعض المرات ما تتفوقشي 30 كلم في الساعة، هذا تيوقع في جميع المدن، لأنه في مقاطع المَدنية ما يمكن لناش نقطعو بسرعة.

وأخيرا، الكل تيطمح باش نغطيو المملكة المغربية بالسكك الحديدية، لأنه هذا هو النقل المستدام دبال غدا، واحنا تنعملو إن شاء الله باش نقدر نزلوه على أرض الواقع.

اللي تكلمتو عليه دبال المكتب الوطني للسكك الحديدية، اللي واضع كهدف الوصول إلى 1500 كلم للقطار فائق السرعة فالمجموع دبالو، عبر خطين أساسيين هما الدار البيضاء - طنجة والدار البيضاء - وجدة، و3800 كلم فالقطار العادي.

صحيح، السيد الوزير، كيف ما قلتو أن هاذ النوع من البرامج أو الحجم دبالها كيساند إلى مبادئ الأولوية واللي كترتكز على المؤشرات نتاع التنمية المجالية، السوسيو اقتصادية، الطلب كذلك، وخاصة الإمكانيات المالية المتاحة.

لكن، السيد الوزير، اسمحولي أنني نثير الانتباه دبالكم إلى بغينا نرجعو للعدالة المجالية، واخذينا القطار والخط السككي الرابط ما بين فاس - وجدة وفاس - الناظور، مروراً بتازة وجرسيف وتاوريرت، لقد أصبح من الجيل القديم جدا، السيد الوزير، وما يمكنش كاع نقارنوه مع باقي الخطوط السككية في باقي المغرب، حيث السيد الوزير إلى سافرتي ما بين الدار البيضاء ووجدة راه خصك توقف ساعة في فاس غير باش تبدل (la machine) تحول من (électrique) للكازوال، وهاذ الشي راه داز عليه الوقت.

الجودة دبال العربات جودة مختلفة وضعيفة، الخط السككي ما فميش تثنية، هو خط فردي والتقاطع ما بين قطارين إيلا تلاقوا خصهم ضروري يتقاطعو فمحطات معينة، الشيء اللي كيزيد يعطل الوقت نتاع السفر، ناهيك عن الأعطاب اللي كتوقع باستمرار فهاذ الخط وكتمحن المسافرين دبالنا السيد الوزير.

في بعض المناطق ولا في بعض النقط هاذ الخط السككي راه كيمشئ بـ 30 كلم فالساعة، احنا كنتكلمو على (TGV) كيوصل لـ 320، المسافة أو وقت السفر من فاس لوجدة راه كيتعدى 8 ساعات، السيد الوزير، فالوقت اللي السيارة العادية ما كتعداش 5.

لذلك، السيد الوزير، كاين مجهود تكلمتو على المخطط المديرى مخطط جد طموح، الوزارة دبالكم والحكومة منخرطة فيه، لكن لازم أننا نحاولو نعطي واحد النوع دبال التسريع وواحد الأولوية لهاذ الخط هذا، لأنه خط مهم كيربط مجموعة دبال الأقاليم، الجهة الشرقية مقبلة على أنها يتفتح فيها ميناء متوسطي من الحجم الكبير.

وكذلك، باش ما تفوتنيش الفرصة كندكركم بالخط نتاع الجنوب الشرقي اللي كيربط ما بين بوعرفة والرشيديية واللي ممكن مع (Nador West Med) ممكن يكون واحد الرفاعة اقتصادية كبيرة لهاذ المنطقة، لأن هي منطقة معدنية، وإيلا وفرنا واحيينا هاذ الخط السككي اللي كان في عهد الاستعمار، راه ممكن نعطيولذيك المنطقة واحد الدفعة اقتصادية كبيرة.

وشكرا.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير، من "النقل السككي"، ننتقل معكم إلى "النقل الطرقي" بسؤال للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار لبيسط السؤال.

### المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نسألكم، السيد الوزير، عن وضعية قطاع النقل الطرقي ببلادنا.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على السؤال.

### السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال هذا.

قطاع النقل الطرقي في المغرب جد هام، وإيلا بغينا ناخذو على سبيل المثال القطاع ديال النقل الطرقي ديال المسافرين، فراه تيعبأ تقريبا 40% من العرض ديال التنقل العمومي.

على سبيل المثال أيضا بغيت نذكر بأنه قطاع النقل الطرقي هو قطاع جد مختلف، فيه قطاعات متداخلة، كايين بالطبع النقل ديال المسافرين، كايين النقل ديال البضائع، النقل السياحي، النقل المدرسي، نقل المستخدمين، النقل بالعالم القروي، الإغائة وقطاع كراء السيارات... إلى آخره.

فاحنا في الوزارة اعتمدنا واحد المقاربة جديدة لأنه تنأمنو بأن العمل المشترك مع المهنيين ديال هاذ القطاع هو اللي غادي يمكن هاذ القطاع من الرفع من الجاذبية ديالو ومن التحسين ديالو.

على سبيل المثال في نقل البضائع اتفقنا باش نعملو على 5 ديال الأورش، منها نعاود نذكر:

- مراجعة شروط الولوج إلى المهنة؛

- أيضا، نحلو المشكل ديال بعض الشاحنات اللي الثقيل ديالها ما بين 3.5 و19 طن، وهي مركبات متشابهة وعندها أطنان مختلفة؛

- تبسيط ورقمنة النموذج ديال بيان الشحن؛

- أيضا تنقومو باختبارات تجريبية لهاذ البوابة باش نقدرود نبدأو

نعملوها.

بالنسبة للتكلفة المرجعية، هذا أيضا طلب ديال المهنيين وتنعملو عليه، ووضعت الوزارة أيضا في طور المصادقة مشروع ديال القانون ديال المقايضة باش نحلو المشكل ديال المحروقات والتغيرات ديال أئمنة المحروقات وكيف يمكن للنقل أن يتفاعل مع هاذ التغيرات هاذي.

بالنسبة للنقل الطرقي للأشخاص، تكلمنا على واحد العدد ديال المشاريع، ولكن أهمها هو العصرية ديال الحظيرة ديال الحافلات وخصصنا 200 مليون ديال الدرهم بالنسبة لهاذ السنة هاذي، كما أننا نعمل على مواكبة المقاولات النقلية باش تجهز الحافلات ديالها بواحد العدد ديال المعدات التكنولوجية، خاصة باش نحسنو من السلامة ديال هاذ الأسطول هذا.

تنعملو أيضا على تطوير وتأهيل منظومة تكوين السائقين، وهذا جد مهم أيضا، وتنعملو على وضع إطار تنظيمي ومرجعي للمحطات، هذا مع وزارة الداخلية، وتنواصلو العمل باش نبسطو ونرقمنو المساطر المتعلقة بهاذ النوع من النقل.

بالنسبة لقطاع النقل بالعالم القروي - وغادي نعاود نقول شي حاجة فات قلتها - اليوم في إطار الجهوية المتقدمة لازم مجالس الجهات يقومو داخل البرامج ديالها التنموية بإعداد البرامج ديال التنقلات داخل الجهات، وفي إطار شراكة بين الدولة وبين الجهات غادي يمكن لنا نقومو بخلق نوع من التنقل للأشخاص داخل هاذ المجالات هاذي، اللي تتماشى مع الاحتياجات ديالهم.

من جهة أخرى، تنشغلو على عدد أخرى ديال الملفات، فتحنا الورش ديال التعديلات المتعلقة بمدونة السير، لأنه كايين بعض البنود اللي خصها تغير فيه، تنواصلو الرقمنة ديال الخدمات ديال..

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

تفضلوا.

### المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فبعد الركود الذي عرفه قطاع النقل، سواء المسافرين أو البضائع، بعد سنة جافة وأئمنة جد مرتفعة في جميع السلع، إلا أنه مع اقتراب عيد الأضحى و اقتراب وشيك لعودة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وبمناسبة هذه الأيام السعيدة، نثير انتباهكم حول إشكالية الازدحام

لقضاء العطلة وسط الأهل والأحباب وللازتواء من حب الوطن الذي يسكنهم، فهم في مقدمة سفراء بلادنا والمدافعون الأوائل عن مصالحها العليا وثوابتها المقدسة، وهم في كل ذلك معتزون بالعبارة الملكية السامية والرضا الملوي الذي يلفهم، والذي مافتى جلالته الملك حفظه الله، يعبر عنه في كل المناسبات من خلال خطاب جلالته.

وفي هذا الإطار، نجدد التساؤل الذي كان جلالته قد طرحه في خطاب ثورة الملك والشعب، يوم 20 غشت 2022، حيث قال "لابد أن نتساءل باستمرار: ماذا وفرنا لهم لتوطيد هذا الارتباط بالوطن؟ وهل الإطار التشريعي والسياسات العمومية تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم؟ وهل المساطر الإدارية تتناسب مع ظروفهم؟ وهل وفرنا لهم التأطير الديني والتربوي اللازم؟"، انتهى المنطوق الملكي السامي.

ولأن هذا الخطاب التاريخي الفارق في تعامل بلادنا مع مسألة مغاربة العالم، دعانا إلى طرح الأسئلة باستمرار، حول أوضاع مغاربة العالم ومع استحضار كل تلك الأسئلة والرهانات التي حملها خطاب جلالته الملك نصره الله، وفي انتظار تنزيل العديد من مضامينه، فإننا نكتفي اليوم بالتساؤل عن المجهودات التي يتم القيام بها لتسهيل عملية عودتهم إلى وطنهم.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي، السيد الوزير المحترم، أن أؤكد لكم أننا لا يجب أن نترك مغاربة العالم، وبالنظر للخدمات الجليلة التي يقدمونها لبلادهم، عرضة لما يعرف بقانون العرض والطلب أو المقولة أن هذه السوق محررة ولا سلطان لدينا عليها، بل بالعكس من واجبنا التدخل للتصدي لكل أشكال الجشع وضمان قدرتهم الشرائية، وألا يقف التهاب أسعار التذاكر خلال موسم العودة حائلا دون عودتهم إلى بلادهم.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

### السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيدة المستشارة.

غادي ننطلق من الآخرديال التدخل ديالك، باش نذكر بأن بلادنا تتعتمد على مبدأ الاقتصاد ديال السوق في جميع القطاعات ذات الطابع التجاري، وهو ما نعتمده في قطاع النقل الجوي والبحري الدولي وما اعتمده خلال العقود الأخيرة.

وفهناذا الإطار، تم التوقيع على اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي ومع عدد من الدول الأخرى، تماشيا مع التعليمات السامية ديال سيدنا، مما مكن من تنمية عروض النقل الجوي وتنويعه مع

على مستوى النقل الطرقي وقلة العرض، وهذا الأمر يذكركنا بالاحتفاظ الكبير في المحاور الرئيسية، ويؤثر بشكل كبير على حركة السير في جل المحطات الطرقية ومحطات الأداء، الأمر الذي يخلق العديد من التحديات، حيث أن الموضوع لا ينفك يتكرر في كل مناسبة دينية وفي كل العطل، وخصوصا الصيفية منها.

تبقى كل المشاكل قائمة دون أن تجد لها الحكومة الحلول الجذرية، وواقع الأمر يجعلنا نرى غياب استراتيجية شاملة مرتبطة بتحقيق الالتقائية والتنسيق المحكم بين مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة، وضعف تنزيل البرامج المعتمدة في هذا الصدد، من قبل دعم تجديد أسطول النقل وتوسيع مجال الرقمنة في قطاع النقل بشكل عام والنقل الطرقي بشكل خاص، إضافة إلى ضعف وتيرة الإصلاح على مستوى البنيات الأساسية التحتية.

السيد الوزير،

إننا اليوم نرى أن تكثيف الجهود في سبيل تطويرهاذ القطاع هي ضرورة قصوى وأنا على مقربة من فصل الصيف، الذي تزداد فيه حركة الطرقات ومختلف وسائل النقل، كما أسلفت، مما يستلزم الرفع من الخدمات واستعمال التكنولوجيات الحديثة لتحسين مناخ الأعمال والبحث عن استثمارات في هذا الميدان. مع تسهيل الولوج لاقتناء التذاكر بطرق عصرية ومع تدبير محكم لحركة المرور لتقليل عدد الحوادث، فضلا عن الرفع من جاذبية النقل العمومي الطرقي لجميع المغاربة الذين ينتقلون بهذه المناسبات، وكذلك لا بد أن يجدوا التذاكر بأثمنة معقولة.

السيد الوزير،

لا نريد أن تفوتنا هاته المناسبة دون أن نطلب منكم تطوير النقل القروي، باعتباره رافعة أساسية لفك العزلة عن العديد من القرى ولضمان تعزيز السياحة القروية، التي تراهن عليها بلادنا اليوم لتوسيع العرض السياحي وفتح آفاق كبيرة في السياحة الجبلية والشاطئية.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير، ننتقل معكم إلى السؤال الخامس الموجه إليكم في هذه الجلسة حول "تذاكر التنقل" لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة، الأخت فتيحة.

### المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بشوق كبير يتطلع مغاربة العالم و ككل سنة للحلول بأرض الوطن

**السيد رئيس الجلسة:**

الأستاذة المستشارة، صافي؟

شكرا.

إذن، السيد الوزير، ننتقل معكم إلى سؤال سادس حول "حوادث السير"، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد صبحي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات المبذولة من قبل الوزارة وكل المتدخلين، لازالت حوادث السير على الطرقات تحصد أرواح آلاف المواطنين سنويا. بهذا الصدد، نسألكم السيد الوزير المحترم: كيف تعمل الوزارة على تجويد الاستراتيجية الحكومية للحد من حوادث السير ببلادنا؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن السيد الوزير، الكلمة لكم للجواب.

تفضلوا.

**السيد وزير النقل واللوجستيك:**

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال.

بغيت، أولا، نذكر بالإنجازات ديال المغرب في هاذ الباب هذا.

المغرب عنده قانون ديال السير جد متقدم، عنده وكالة مخصصة لتدبير السلامة الطرقية، عندنا استراتيجية وطنية لعشر سنوات، تتاخذ بعين الاعتبار الدعوات الخمس المهمة المعترف بها: الطريق السليمة، العربات السليمة، والتصرفات السليمة لمستعملي الطريق من راجلين ومن سائقين، من مهنيين ومن أشخاص مواطنين، وهنابا نتعتمدو على 3 ديال المحاور: التكوين والتحسيس والمراقبة بالطبع، رابعا، التدخل السريع جد مهم لإنقاذ المصابين، وخامسا، الحكامة ديال المؤسسة.

رغم ذلك، وكيف جاء في كلمتكم، اليوم احنايا في واحد الحالية ديال الاستقرار، مقارنة مع 2015 وكنا ننتمناو انخفاض 25% السنة الماضية باش نوصولنقص ديال 50% في 27، ولكن كاي واحد التباين في الأرقام، ف30% العدد ديال الوفيات، نقصناها فيما يخص مستعملي السيارات، ولكن فيما يخص مستعملي الدراجات النارية تزداد ب40% هاذ الرقم هذا.

دخول شركات النقل الجوي ذات التكلفة المنخفضة، الشيء اللي أدى إلى تكثيف المنافسة فهاذ المجال، مما انعكس إيجابا على مستوى أئمة الخدمات المقدمة.

وفيما يتعلق بالنقل البحري للمسافرين، وفي إطار الشراكة مع دول جنوب أوروبا، وخاصة إسبانيا، تم تطوير هاذ النقل بمضيق جبل طارق من كلا الطرفين، وذلك عبر الترخيص لعدد من الشركات ديال الملاحة، اللي كتوفر عروض متنوعة تتماشى مع حاجيات مستعملي هاذ النمط من النقل.

وهنا بغيت نعطي بعض الأرقام حول هاذ العملية الجد مهمة، عملية "مرحبا" اللي احنايا تنوضعوها في الصلب ديال الاهتمامات ديالنا دائما: دخلو تقريبا 3.2 مليون من المغاربة المقيمين بالخارج إلى المغرب سنة 2023: 900 ألف عبر الموانئ، 800 ألف عبر المعابر البرية و1.5 مليون عبر المطارات، يعني 3.2 ديال الملايين، في حين سنة 2000 دخلو 1.2 ديال الملايين، يعني مرينا من 1.2 إلى 3.2، ومرينا من 760 ألف عبر الموانئ إلى 900 ألف، من 240 ألف في المعابر إلى 800 ألف، ومن 200 ألف إلى 1.5 ديال الملايين فالمطارات، يعني المغاربة المقيمين بالخارج تضاعف العدد ديالهم 8 ديال المرات، ما بين 2000 و2023.

بالنسبة للأسعار ديال النقل الجوي والبحري، فهي تتخضع حقيقة لمبادئ العرض والطلب، وتتختلف حسب المواسم والفترات الزمنية ومرتبطة أيضا بعدة عوامل أخرى مثل الأئمة العالمية للوقود.

وهنا بغيت نشير إلى أنه حقيقة الأسعار ديال النقل الجوي والبحري عرفت ارتفاع على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، نظرا للتضخم اللي عرفوا الاقتصاد العالمي.

وبخصوص النقل الجوي، بغيت نشير إلى أن عدد الفاعلين تضاعف باش يوصل لـ 50 شركة، اللي تيجعل واحد السوق جد تنافسية في المغرب.

أما النقل البحري، فخلال مرحبا 2023 عبأنا ما مجموعه 32 سفينة تابعة لـ 9 ديال الشركات على 12 خط بحري، باش ربطنا الموانئ المغربية بنظيراتها في إسبانيا وفرنسا، وضمنا 538 رحلة أسبوعية بسعة 501.000 مسافر أسبوعيا و136.000 سيارة كل أسبوع، وبلغ العرض الإجمالي ما يناهز 7.5 ديال الملايين ديال المسافرين اللي تنقلو منها 2.8.

بالنسبة لصيف هاذ السنة، تنقومو بإعداد برامج الرحلات الجوية والبحرية بتنسيق مع مختلف المتدخلين وكذا شركات النقل الجوي والبحري على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، باش نوفرو الطاقة الاستيعابية الملائمة للطلب المتوقع، ونخدمو المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج باش يقدرو يجيو لبلادهم، يزورو احبابهم ويصلو الرحم.

شكرا.

كاين حتى ذوك البائعين ديال قطع الغيار والبائعين ديال العجلات المطاطية.

واش فنظرك، السيد الوزير، وخصوصا احنا مقبلين على فصل الصيف، الناس مساكن اللي كياخذو العطلة كيشد السيارة ديالتو كيبديل البنوات ديالها كيمشي بيدل (les plaquettes) أشنوهي السلامة ديالها؟ هو (les plaquettes) ديال الفران، (les amortisseurs)، البنوات، كاينة هاذيك السلعة ما صالحاش، السيد الوزير، ما صالحاش للاستعمال، راه هذا هو المشكل الخطير اللي حتى واحد ما كينتبه ليه.

هنا المجهودات انتوما كتديروها، ولكن راه كاين الناس اللي خصهم حتى هوما يتشاركو في هاذ القضية ديال السلامة الطرقية، ومنهم الإدارة ديال الجمارك ووزارة الصناعة والتجارة، هاذو الناس هما المسؤولين على إدخال هاذ السلع، لأنه تتقول ليا أي سلعة تدخل لـ (laboratoire) متفق أنا وإياك، ولكن واحد العينة، ولكن مئات آلاف العينات راه الناس تغناو على ظهر الشعب، انتوما راه تديرو مجهود كبير، ماشي ما كتديروش مجهود كبير، وكنقولك أنا شحال من مرة كنكون في الطريق كنلقى سيارة جديدة تقلبت في الطريق، مولاها مسكين ما عارفش أشنوهو تتقلب السبب هو (pneu) اللي سبب له فاش تقلبت هاذيك السيارة، تتلقى (pneu) جديد وهو ما عارفش، أو مركب، (plaquettes de freins)، لا هاذ الشي صحيح، السيد الوزير، هاذ الشي كاين. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

معالي الوزير.

**السيد وزير النقل واللوجيستيك:**

نهضر على المعلومة، ولكن تنظن بأنه كاين واحد المبالغة في الموضوع، وتنظن بأنه الحظيرة المغربية تحسنت بواحد القدر غير مسبوق خلال 20 سنة الأخيرة، لازم بالطبع نعترفو بأنه يقدر يكونو بعض المشاكل، ولكن ما ننساوش أنه عندنا النظام أيضا ديال المراقبة التقنية وبأن النظام ديال المراقبة التقنية ديالنا عمل أيضا قفزة نوعية جد مهمة، وبأنه غادي نسهره على التحسين ديال هاذ المراقبة التقنية ديال العربات. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

إذن ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال السابع حول "وضعية المستخدمين والمستخدمين بمجموعة الخطوط الملكية المغربية" لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا، السيد الرئيس، لبسط السؤال.

فاحنا اليوم قررنا نقومو بواحد المخطط استعجالي تيخص الدراجات النارية، فيها 3 ديال المحاور:

- التحسيس على استعمال الخوذة وعلى بالطبع السرعة واحترام أضعف الإيمان ديال قانون السير من ضوء أحمر (sens interdit) ... إلى آخره؛

- المراقبة على البائعين ديال الدراجات النارية، لأنه تبين بأنه تبيعو دراجات غير ملائمة أولا تحترم المعايير المعمول بها، تبيعو 50 cm<sup>3</sup> وهي فيها 90 إلى 120، فبالطبع هاذك الشخص ولو أنه غير مؤهل باش يسوق هاذ الدراجة؛

- وأيضا تشديد المراقبة.

على مستوى الاستراتيجية، تنقومو حاليا بدراسة باش نوقفو على الإنجازات وعلى الإخفاقات ديال هاذ 5 سنوات الأولى، باش نديرو برنامج جديد خمس سنوي، باش نشوفو كيفاش يمكن لنا نقلصو ونخليو الهدف ديال 50% ولكن غادي نأجلوه إلى 2030 باش نوضعه في نفس الظرف الزمني مع المنظمة الدولية للصحة.

وهذا المناسبة، بغيت نذكر بأن بلادنا، إن شاء الله، في شهر فبراير المقبل غادي تحتضن أهم مناظرة دولية للسلامة الطرقية، وهي المناظرة الأخيرة كانت في ستوكهولم وجمعت 140 دولة وجمعت أكثر من 70 ديال الوزراء ديال النقل أو ديال الداخلية أو ديال الصحة اللي كيهتمو بهاذ المشكل هذا، وغادي تكون في مراكش إن شاء الله نهار 18 و19 فبراير المقبل، باش نسلطو الضوء على هاذ الجائحة العالمية، وخاصة على هاذ الجائحة في البلدان النامية.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم، السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

**المستشار السيد محمد صبحي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية، أود أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على المجهودات القيمة للحد من حوادث السير أو ما يسمى بـ "حرب الطرق"، هاذ المجهودات كاينة، ما غاديش نكروها، السيد الوزير، ولكن راه ما كافياش، ما غاديش نبقي نقولو الأسباب: الراجلين، البنيات التحتية، العامل البشري.

أنا غادي نشد من الكلام ديالك الآخر ديال المراقبة ديال البائعين ديال الدراجة النارية، ما كاينش غير الدراجة النارية، السيد الوزير،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، باعتباركم الوزير الوصي على القطاع، من أجل معالجة التوتر الذي بدأت تعرفه العلاقات المهنية بين المسؤولين عن إدارة الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية والشريك الاجتماعي الممثل في الجامعة الوطنية للنقل للاتحاد المغربي للشغل.

رغم انطلاق الحوار الاجتماعي منذ نونبر 2022، رغم أن عقد البرنامج بين رئيس الحكومة، الذي ينص على السلم الاجتماعي والاعتناء بالموارد الاجتماعية، رغم التزامكم خلال الجلسات السابقة، السيد الوزير، بالتدخل الفوري لفرض حوار جدي ومسؤول يفضي إلى نتائج مرضية ومحفزة للمستخدمات والمستخدمين بالشركة، إلا أن الحوار لازال يعرف تعثرا كبيرا، فمخرجاته لم ترق مع كامل الأسف حتى إلى مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني، الزيادة العامة في الأجور، تحسين نظام التعويضات.

بل الأدهى من ذلك، اعتمدت إدارة الشركة أسلوب المياضية في التعاطي مع هذا الملف الاجتماعي مع كامل الأسف، فمقابل ما اقترحته إدارة الشركة في هذا الحوار، حاولت تمرير بنود مشروع القانون الداخلي الجديد الذي يعتبر تراجعاً كبيراً عن المكتسبات التي تم تحقيقها، بفضل نضالات كافة شغيلة القطاع وتضحياتهم، والتي نعتبرها في الاتحاد المغربي للشغل خط أحمر، لن نسمح بالتراجع عنها، بل تضرب عرض الحائط الحقوق الشغيلة المضمونة في التشريع الاجتماعي الوطني والالتزامات المغربية الدولية.

السؤال الذي يظل مطروحا، السيد الوزير، لماذا كل هذا التعنت في التعامل مع المطالب المشروعة لشغيلة القطاع؟ لماذا تغامر إدارة الشركة بالسلم الاجتماعي؟

إننا، السيد الوزير، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن النهوض بهذا القطاع الحيوي والإستراتيجي لكسب كل الرهانات والتحديات المقبلة، يظل رهينا بتجويد العلاقات المهنية وتحسين وتحقيق السلم الاجتماعي داخل هذا القطاع، من خلال تحسين كل الأوضاع المادية والاجتماعية لعموم المستخدمين في كل فروع مجموعة الشركة، وإقامة علاقات مهنية متكافئة، مبنية على الحوار والتفاوض واحترام القوانين الاجتماعية وفي مقدمتها مدونة الشغل.

السيد الوزير،

نجدد ثقتنا فيكم من جديد للتدخل العاجل لتنقية الجو الاجتماعي والحرص من جهتكم على ضمان الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة لكافة المستخدمين والمستخدمين والرقى بالعلاقات المهنية داخل القطاع، لما من شأنه أن يساهم في النهوض بهذا القطاع الحيوي، باعتباره مكون أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونراهن من جديد على تدخلكم السيد الوزير.

وشكرا.

رجعو التوقيت للسيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن وضعية المستخدمات والمستخدمين والأطربمجموعة الخطوط الملكية المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوحيستيك:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

شركة الخطوط الملكية المغربية تولى اهتماما كبيرا لظروف عمل واشتغال المستخدمين بهاذ المؤسسة، وذلك اعتبارا للدور ديال الموارد البشرية المحوري والفعال في نشاط هاذ الشركة، والتي تيمكن من إشعاعها على المستوى الوطني والعالمي.

فهاذ الإطار، تتعمل إدارة شركة الخطوط الملكية المغربية على توفير أحسن ظروف العمل لهاذ المستخدمين، من خلال توفير خدمات الحماية الاجتماعية وامتيازات اجتماعية مرتبطة بالجانب الصحي، وأيضا برامج الاصطيفاف، وتتقدم تسهيلات السفر عبر النقل الجوي، وخاصة فيما يخص أداء مناسك الحج والعمرة.

من جهة أخرى، تتحرص إدارة الشركة على الاحترام التام للعمل النقابي وعلى تعزيز الشراكة مع الممثلين النقابيين، فضلا عن مواصلة الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين لتحسين مناخ العمل وتحقيق المصلحة المشتركة للعمال وللشركة.

كما أن الشركة واعية اليوم بضرورة تحسين أجور المستخدمين، موازاة مع ارتفاع نسبة التضخم وأنها تباشر حاليا سلسلة من الاجتماعات من أجل إيجاد توافق حول صيغة تضمن تحسين الوضعية المادية للعمال، وتضمن أيضا التوازنات المالية للشركة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الرئيس، للتعقيب.

المستشار السيد نور الدين سليك:

نشكركم على كل ما تفضلتم بتوضيحه، لكننا لانخفيكم استغرابنا، السيد الوزير، أنه رغم كل الأسئلة الشفهية والكتابية التي وجهنا لكم،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد.  
تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وزارة النقل وزارة وصية على القطاع، ليست وصية على الشركات، فوصية على الخطوط الملكية كيف ما هي وصية على الخطوط العربية، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، كما هو الحال بالنسبة لجميع القطاعات، الحكومة بالطبع دائما ساهرة على أن تساهم في خلق جو اجتماعي سلس تيمكن من تجاوز التحديات ديال جميع الشركات، كانت من القطاع الخاص أو من القطاع العام.

وفهاد الباب هذا ومن هذا المنبر، بغيت غير نذكر بأنه الحكومة مستعدة دائما باش تساهم في أي حوار اجتماعي كان، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الثامن حول "استخدام اللغة الأمازيغية" لفريق التجمع الوطني للأحرار.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين.

تفضلوا السي أمموك.

المستشار السيد المداني أمموك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتك من أجل تعزيز استخدام اللغة الأمازيغية في التواصل وعلامات التشوير المثبتة على الواجهات وداخل مقرات الإدارة والمطارات والموانئ والفضاءات العمومية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، للجواب.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار.

لن يمكنني أن أجيب على الموانئ، بحيث أنها ليست تحت وصايتي.

أما بالنسبة للقطاع اللي تنسهر عليه في إطار تفعيل القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية على مستوى القطاعات والإدارات التي أشرف عليها، تم اتخاذ واحد المجموعة من التدابير والإجراءات وأهمها:

- إضافة اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في اللوحات المثبتة على واجهات مقرات الإدارات التابعة للوزارة؛

- إدراج اسم وزارة النقل واللوجستيك باللغة الأمازيغية في الموقع الإلكتروني الرسمي؛

- التنسيق بين الوزارة والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لإعداد الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية لمختلف التسميات والوثائق وأسماء الموظفين وصفاتهم، بالطبع الأسماء ما تترجمش.

ومن جهتها، تقوم المؤسسات العمومية بذلك أيضا، كل على حدة، وعلى سبيل المثال، الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية قامت بواحد العدد ديال الإنجازات، نبغي نكر من أهمها هنايا:

✓ إعداد حملات تحسيسية باللغة الأمازيغية في مجال السلامة الطرقية؛

✓ إدراج اللغة الأمازيغية ضمن المواقع الإلكترونية للوكالة؛

✓ استعمال اللغة الأمازيغية في الخدمات الصوتية لإرشاد وتوجيه المواطنين؛

✓ اعتماد اللغة الأمازيغية في التواصل التلفزيوني خلال الوصلات التحسيسية وفي التظاهرات الكبرى للوكالة؛

✓ بث بلاغات تلفزيونية وإذاعية للوكالة باللغة الأمازيغية؛

✓ تخصيص محور باللغة الأمازيغية لتكوين المنشطين في التربية الطرقية؛

✓ واعتماد اللغة الأمازيغية في مواكبة المجتمع المدني والتمثليات المهنية خلال تنظيم أنشطة تواصلية وتربوية لفائدة مستعملي الطريق.

وبغيت غير نقول هنايا، بأن الوزارة ديال النقل، والوزير شخصيا، تنولي أهمية كبرى لهاذ القضية هاذي ديال الطابع الرسمي ديال اللغة الأمازيغية، واحنا مستعدين نعملو فهاد الباب هذا إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعيد لكم الكلمة، السي أمموك، التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملاك:

السيد الوزير المحترم،

أزول فلاون، السلام ربي فلاون.

نحييكم عاليا على تفاعلكم الإيجابي على مضمون سؤالنا وعلى روح المسؤولية التي تتحلون بها في تدبير قطاع النقل، الذي يعتبر محركا أساسيا للاقتصاد الوطني، مثنين كل الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها للتنزيل السليم للقانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في شقه المتعلق بالقطاع الذي تشرفون عليه.

اليوم، بلادنا قطعت أشواطا عديدة في إنصاف الأمازيغية، باعتبارها رصييدا مشتركا لجميع المغاربة ولغة الرسمية للدولة المغربية، إلا أنه رغم هذه الدينامية التي أطلقها هاذ الورش الوطني في ترسيخ اللحمة الوطنية وتعزيز الثوابت الوطنية للأمة المغربية، فإننا مازلنا ننتظر منكم، السيد الوزير المحترم، استحضار مجموعة من الاختلالات التي تعرقل كل الجهود الحكومية لتدبير هذا الملف الوطني، ونذكر على سبيل الحصر ما يلي:

✓ علامات التشوير الطرقية المكتوبة بحروف تيفناغ، رصدنا مجموعة من الأخطاء الكارثية في اللوحات المثبتة وفي علامات التشوير الطرقية، رغم أننا نتوفر على مؤسسة وطنية تناط بها مهام الهوض بالأمازيغية لمعيرة هذه اللغة الدستورية:

✓ حرمان المواطنين والمواطنات الناطقين باللغة الأمازيغية من اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة بالأمازيغية، رغم توفر كل الضمانات الدستورية والإمكانات اللوجيستكية لتعزيز حضور هذه اللغة بمراكز الامتحان الخاصة بالحصول على رخصة السياقة؛

✓ رصدنا كذلك حضور باهت ومنعدم للأمازيغية في البرنامج التحسيبي والبلاغات التي تصدرها الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

السيد الوزير المحترم،

هاذ الورش الوطني لا نريده أن يخضع للمزيدات السياسية الضيقة، بقدر ما نريده أن يكون عنصرغنى ومفخرة للمنجزات الوطنية التي تدعم مسار بلادنا التي اختارت بقناعة ترسيخ التعددية الثقافية واللغوية التي تميز أمتنا العريقة.

ونحن واثقون فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم ستساهمون من موقعكم في تعزيز استعمال الأمازيغية ومع كل الاختلالات التي ترافق تدبير هذا الورش الوطني الذي يرعاه جلالة الملك محمد السادس

نصره الله وأيده.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل لديكم رغبة في الرد؟

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار.

بغيت غير نوضح، علامات التشوير ماشي من اختصاص وزارة النقل، من اختصاص وزارة التجهيز، ولكن بالطبع غادي ننقل هاذ الشئ للسيد نزار بركة.

أما بالنسبة للاجتياز ديال رخصة السياقة، غادي، إن شاء الله، نفتحو هاذ الورش هذا ونستاجبو لهاذ الطلب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير، من اللغة الأمازيغية، ننقل بكم إلى "المطارات".

تفضلوا السي كمال، فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السي كمال صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تأهيل المطارات المغربية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير، الجواب.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال الموجز.

بالمناسبة، بغيت نشير إلى أن المطارات المغربية كتكون من 25 مطارا، منها 19 دوليا، كتوفر على طاقة استيعابية ديال 39 مليون مسافر في السنة، والمكتب الوطني للمطارات كيرمج استثمارات في مجال تأهيل وتوسيع المنشآت، وفقا لمقتضيات المخطط المديرى لمكتب المطارات المغربي، الذي يهدف إلى برمجة الاستثمارات حسب الحاجيات المرتبطة بنمو الحركة ديال النقل الجوي على المدى الطويل.

في إطار هاذ المخطط، كيقوم المكتب حاليا على إتمام أشغال المحطة

الجديدة لمطار الرباط - سلا، ويحضر لتوسيع محطة مطار تطوان.

وباش يواكب خارطة الطريق لقطاع السياحة، غادي يوسع مطارات طنجة وأكادير ومراكش، وتعمل أيضا المكتب على إنجاز دراسات كتخص توسيع مطار الدار البيضاء، بهدف مواكبة المخطط الاستراتيجي لشركة الخطوط الملكية المغربية.

بغيت نذكر أن الشبكة ديال المطارات تعززت خلال السنوات الأخيرة بالمحطة الجوية الجديدة لمطار مراكش سنة 2016، والمحطة الجوية الجديدة لمطار فاس سايس سنة 2017، كما تم خلال سنة 2019 فتح المحطة الجوية واحد لمطار محمد الخامس ومحطات جدد بكل من مطارات كلميم والرشيدية وزاكورة، بالإضافة إلى مطار الناظور سنة 2021.

وفي انتظار إنجاز المحطات المطارية الجديدة، يقوم المكتب الوطني للمطارات بمجموعة من التحسينات سريعة الإنجاز بمطارات البيضاء ومراكش وأكادير وطنجة، كتهدف إلى الرفع من سلاسة معالجة تدفقات المسافرين وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

من جهة أخرى، عرفت سنة 23 استكمال عدد من المشاريع الهامة، كندكر منها:

- افتتاح منطقة وصول جديدة بمطار الدار البيضاء خاصة بالرحلات الدولية على مساحة 3500 متر مربع، باش نسرعو عمليات مراقبة جوازات السفر؛

- استكمال مشروع إقامة مدرج للطيران بمطار تطوان، باش نستقبلو الطائرات الكبرى؛

- مواصلة إنجاز عدد من التحسينات السريعة بعدد من المطارات من أجل تعزيز الطاقة الاستيعابية إلى حين إنجاز المشاريع الجديدة للتوسعة.

وبخصوص تأهيل الشحن الجوي، انخرط المكتب بمعية مختلف المتدخلين في السياسة الوطنية الهادفة إلى تطوير المنشآت المطرية المخصصة للشحن الجوي، بحيث تتهدف الرؤية ديال المكتب إلى توفير مراكز مندمجة ومتطورة للشحن الجوي، تتوفر خدمات لوجيستية حديثة لمختلف الفاعلين بصورة تكاملية مع مختلف وسائط النقل.

من جهة أخرى، أطلق المكتب دراسة لتطوير منطقة الشحن الجوي بمطار الدار البيضاء التي تتعالج بوحدها أكثر من 90% من الحجم الإجمالي لنشاط الشحن بالمغرب.

وبعد استكمال المرحلة الأولى من هاذ الدراسة التي كانت مخصصة لرصد الحاجيات، وكذلك المرحلة الثانية التي كانت مخصصة لتصميم وحدات المنطقة، غادي نطلقو في المرحلة الثالثة والأخيرة من هذه الدراسة التي غادي تفضي إلى إعداد برنامج لتطوير منطقة الشحن الجوي بهاذ المطار.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، السي كمال صبري، في إطار التعقيب.

### المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الوزير.

فعلا، كنهو بهاذ الإنجازات وهاذ الاستثمارات اللي هي جد مهمة واللي ذكرتوها، واللي عندنا اليقين أنكم غادي تنجزوها، ولكن السؤال ديالنا، السيد الوزير، جا فيما يخص تأهيل الخدمات داخل هاذ الموانئ (المقصود: المطارات)، وهذا هو الشيء اللي مهم.

اليوم، الكل مستاء من الخدمات المقدمة داخل المطارات، ونعطيك على سبيل المثال، السيد الوزير، أول حاجة هما المواقف ديال السيارات، أعلى مواقف السيارات كايينة في المغرب هما في المطارات، كتخلي السيارة يومين من أجل رحلة داخلية تقضي غرض 300 درهم، بحال إيلا هاذ السيارة تيعطيها الحليب ولا الربيع، هاذي أول حاجة خصكم.. لأنه أشنو المشكل اللي كايين؟

أنكم تتعرضو هاذ المسائل التجارية للمزايدة، فالمزايدة تيمشيو الناس اللي تيسافدو كيعرضو أئمنة جد طالعة بزاف في العرض ديالهم واللي تخلص هاذ الشيء هو المستهلك، كايين مثل مغربي اللي تقول "علامة الدار على باب الدار"، أول حاجة اللي تيوصل لها لا المستثمر ولا المسافر هو المطار، واحد المثال اللي هو واضح كذلك هو (Fast Track) أو الخدمة السريعة، تيوصل المواطن أو المسافر للمطار، كيبغي يدوز بسرعة لأن تيكون زحام لأن فعلا كايين واحد العدد كبير ديال (les guichets)، ولكن ما كايينش حتى النص ديالهم اللي خدام، الورقة ديال (Fast Track) تتباع بـ 350 درهم داخل المطار، ما تتعطى عليها فاكثورة ما تعطى عليها والو.

إذن هاذ الأمور هاذي، السيد الوزير، هي اللي تنطلبو منكم أنكم تجودو الخدمات ديالها وتديرو إعادة النظر.

احنا اليوم مسرورين بهاذ التعيين الأخير اللي قام به صاحب الجلالة نصره الله، الشخص اليوم اللي تم الاختيار ديالو عندو تجربة كبيرة في السياحة، عندو واحد الغيرة كبيرة على السياحة المغربية، كنظن هاذي هي الأولويات اللي خصها تعطى من أجل تسيير أحسن للمطارات.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

ننتقل إلى "النقل الجوي" بسؤال للفريق الحركي.

تفضلوا مولاي عبد الرحمان الدريسي.

### المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات إخواني المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير، عن تدابير الحكومة المتخذة لتأهيل النقل الجوي.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد الوزير..

### السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار.

النقل الجوي إيلا جينا نشوفوه، نقدرو نلخصوه إلى الخدمات ديال الشركات ديال الطيران وإلى الاستقبال في المطارات وبالطبع إلى الربط ديال المطارات بالتجمعات الحضرية.

بالنسبة للشركات ديال الطيران وكيف جا في واحد الجواب سبق لي قلتو، اعتمدنا واحد العدد ديال السياسات، السياسة الأولى هي السياسة ديال الجوا المفتوح من أجل أن نمكن المواطن المغربي وأيضا السياح من خدمة جوية متنوعة ومكثفة، ومن جهة أخرى الحفاظ على الشركات الوطنية وخاصة الخطوط الملكية المغربية، وهذا ما تجلى في العقد البرنامج، الذي أبرم خلال الأشهر السابقة القليلة، بهدف الرفع من الأسطول من 50 إلى 200 طائرة.

بالنسبة للمطارات، وهنا بالطبع كايين القضية ديال التوسعة اللي تكلمت عليها وما كنتش فهمت بأنه السيد المستشار كان يتكلم على القضية ديال الجودة، ولكن كايين أيضا بالطبع المساطر لتجويد الخدمات داخل المطارات، ويمكن لنا نتكلمو على القضية ديال المواقف ديال السيارات والأئمة ديالهم، ولكن ما خصناش نقارنوها بالمواقف ديال السيارات في المدن، ولكن نقارنوها بالمواقف السيارات في المطارات الدولية، وهنا غادي نشوفو بأنه الأئمة ديالنا منخفضة وبأنها جد عادية.

أما بالنسبة للتطوير ديال الأسطول ديال الخطوط الملكية المغربية فهذا، كيف نتعرفو، مشروع جد مهم وغادي نواكبوه بتوسعة مطار محمد الخامس، باش ينتقل إلى قطب دولي ينافس المطارات الدولية القطبية، مثل المطارات ديال مدينة مدريد على سبيل المثال، أو باريس... إلخ.

هذا ما يمكن أن أقوله في السياسات العمومية أو المبادئ العامة

للتطوير ديال النقل الجوي في بلادنا.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، للتعقيب.

تفضلوا.

### المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

وبغيت نحبيكم على الصراحة ديالكم، السيد الوزير، لأنه مادام قلتو بأنه الشركة ديال الخطوط الملكية عنها ناس اللي تيسيروها، قلتوها في الجواب الأول وحاليا نفس الشكل باش تتجاوبو، السيد الوزير، بحال إلى ما عندكمش اليد على الخطوط الملكية، في حين احنا تنشوفو بأن كايين واحد التناقض كبير جدا، يصعب أننا نفهمو كيفاش الحكومة كتضخ واحد المبلغ كبير للخطوط الملكية، وكيفاش تهضرو على واحد البرمجة ديال واحد مجموعة ديال الطيارات، ديال 200 طائرة، واللي السيد رئيس الحكومة مشكور اللي متأسر هاذ البرنامج هذا، واللي هو مهم، برنامج مهم لأننا غادي نحلو واحد المعضلة، واحد المشاكل كبيرة، واحنا مقبلين على 2030، وتنسمع من السيد الوزير بأنه الشركة بحال إيلا ما عندنا حتى علاقة بها، وهذا حاط سؤال كبير جدا وفيه إشكال، وسمعنا حتى في داخل اللجنة الموضوعاتية، هذا بنفسه تيحط مشكل كبير.

من هنا غادي ننقل للمسألة ديال مغاربة الخارج، الفلوس ديالهم عزاز علينا، تيدخلو 100 مليار ديال السيولة، ومنين تنجيو نبغيو نعاونوهم باش يدخلو الوليدات ديالهم، منين تهضرو على (le billet) باش الحكومة تحاول تلقى الإشكالية، تهضرو على التنافسية، ودابا فهمولنا واش بغيتونا نتعاونو مع هاذ الناس باش يدخلو للوطن ديالهم وحب الأوطان من الإيمان.

وبالتالي إلى ما كنتوش درتو إبداع في هاذ المسألة ديال.. وسيدنا الله ينصرو، راه تيعطف على هاذ الجالية هاذي، خصنا إبداع في الطريقة، التنافسية راه نتعرفوها وتنفهموها، ولكن انتوما الإبداع ديال الحكومة باش نحلوهاذ المعضلة ديال (les tickets) السيد الوزير.

راه ما يمكنش نخليو الخطوط الملكية اللي هي الأولى خصها تعطى المثال للخطوط الآخرين، باش ينزلو في الأئمة وتكون واحد التنافس لهاذ مغاربة الخارج باش يدخلو للبلاد ديالهم، وباش هاذ الوليدات حتى هوما كذلك تيحاولو يجيبو حتى وليداتهم، تصور عائلة عندها 5 ديال العائلات بغات تيجي من كندا ولا من مريكان خصها واحد 7 المليون، 9 المليون!

في نظريتك، السيد الوزير، واش احنا في الحقيقة نتعاونو هاذ

المغاربة المقيمين بالخارج كيف قلت في سنة 2000 كانو 200 ألف اللي تياخذو الطائرة، اليوم 1.5 مليون، 8 دالمرات، واش هاذ 8 المرات رجعت لغلاء التذاكر باش يتزادو 8 ديال المرات الناس؟ أنا لا أظن.

نرجعو للخطوط الملكية المغربية، الخطوط الملكية المغربية شركة مساهمة، عندها الحكامة ديالها، عندها رئيس مدير عام وعندها أعضاء المجلس الإدارة وهما اللي تيسرو الشركة.

بالنسبة للعقد البرنامج..

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الموالي تقريبا غنبقاو في نفس المجال تيتعلق "بمخطط النقل الجوي في المغرب"، وستكون لكم فرصة لاستكمال جوابكم إن كنتم ترغبون في ذلك.

إذن هاذ السؤال هذا هو لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من هاذ الفريق لبسط السؤال، الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة.

#### المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مخطط النقل الجوي ببلادنا.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن لكم الكلمة السيد الوزير.

#### السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا.

يسحاب لي غيكون فيه وحدة الموضوع ولكن ما كاين مشكل، حيث تنظن بأنه السؤال فالتعقيب.

المخطط ديال النقل الجوي هو اللي تكلمت عليه، هي المبادئ ديال السياسة ديال النقل الجوي هي التحرير من جهة وهي التقوية ديال الخطوط الملكية المغربية من جهة أخرى، عبر العقد البرنامج.

وغادي نكمل الكلام ديالي على الخطوط الملكية، بحيث أنه السؤال مفتوح، كيف قلت عندها مجلس إدارة ومجلس الإدارة هو اللي تيسر تيدير الشركة بالحرف، لأنه مجلس الإدارة، واللي وزارة النقل عضو واحد داخل هذا المجلس، هاذي النقطة الأولى.

الجالية باش تدخل لبلادها وباش تستثمر في بلادها وباش تشوف العائلات ديالها وتحبي الرحم مع الناس ديالها؟

وهنا غادي نرجع، كون السيدة وزيرة السياحة راه معنا مشكورة، أنه من الناس اللي حلو المعضلة ديال السياحة من بعد الكوفيد هوما هاذ الناس هادو، هوما المغربية اللي دخلو بواحد الكثافة كبيرة، هاذ 14 المليون اللي تهمضرو عليها اليوم راه فيها مغاربة العالم، فيها تقريبا 4 دالمليون ديال الناس اللي كتدخل من الخارج.

كهمضرو كذلك على 1 مليون و120 ألف اللي كانت في 2020، كهمضرو اليوم على 3 داليون و20 ألف، كيفاش غنزيدو نستمر و أننا هاذ الناس نحاولو ندعموهم باش يستقبطو وباش يجيو، المشاكل كبيرة جدا في الخطوط..

السيد الوزير،

خصنا نكونو صرحاء اليوم مع أنفسنا، واش الخطوط كتشتغل بوحدها بدون الحكومة؟ باش نفهمو وباش خص السيد المدير.. خصنا نعرفو ملي كنوجدو الأسئلة، إيلا كانت كتخدم تحت الوصاية ديالكم، خصكم تحملو المسؤولية الكاملة، السيد الوزير، وما نبغيش نطول، لأن كاين مشاكل كبيرة فالخطوط الملكية وهي الأولى..

واسمح راه من قبيل وأنت كتزيد للإخوان، السيد الرئيس، الله يكتر خيرك، اعطيني واحد الدقيقة، اعطيني واحد الثواني.

إيلا كانت هي الوجه الحقيقي ديال السياحة ديالنا باش كيجيو الناس للمطارات، كنطلب من السيد الوزير ومن السيدة الوزيرة أن الخطوط الملكية راه هي المرآة الحقيقية ديالنا فالمطارات ديالنا وفالنقل ديال السياح، وكنتمنى أنه يكون..

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير في إطار الرد.

تفضلوا.

#### السيد وزير النقل واللوجستيك:

السيد المستشار،

تنشركر لأنه ذكرتيني باللقاء اللي كان عندنا، وقاللقاء اللي كان عندنا تكلمنا على هاذ القضية هادي، وقلتي لي بهاذ العبارة "قنعتيني"، والآن بحال إيلا ذاك الإقناع ما بقاش فيلاصتو، ما كاين مشكل.

لا غير اسمح لي نكمل، اسمح لي راه كانو الناس حاضرين، ما كاين مشكل. واخا أسيدي مرحبا، ما كاين مشكل، مرحبا، مرحبا.

(Open Sky) وتسليم رحلاتها الجوية لشركات أجنبية، إذ رخصت لـ 52 شركة للطيران، فلماذا تم التصريح، السيد الوزير، باقتناء 100 طائرة، علما أنه لم تسلم الشركات العالمية الكبرى المعنية سوى عددا محدودا ابتداء من 2029، فيما لن تسلم شركة أخرى إلا 8 طائرات قصيرة ومتوسطة المدى ابتداء من 2026؟

من جهة أخرى، تم تفويت الرحلات الجديدة للنقل الجوي الداخلي لشركات أجنبية وبشروط تفضيلية، مما يهدد التنافسية ويهدد الشركة الوطنية، ويهدد استقرار العمل للمستخدمين والأطراف، ورهن النقل الجوي ببلادنا بالتعاقد، وهو ما نعتبره في فريق الاتحاد المغربي للشغل مغامرة كبيرة بالسيادة الوطنية على القطاع.

وكان الأجدد خلق شركات جوية بشراكة مع السلطات العمومية المحلية والهيئات المنتخبة جهويا، لإعطاء دفعة قوية للنقل الجوي الداخلي، تدعينا للجهوية، وتتويج المجهود الذي قامت به بلادنا من أجل إطلاق جيل جديد من المحطات الطرقية، سواء النقل الطرقي أو النقل السككي بمجهود كبير لتقوية الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية وفروعها ومختلف الشركات والخدمات التابعة لها.

السيد الوزير،

إن إنجاح أي مخطط لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في مجال الطيران الجوي، باعتباره ركيزة أساسية للنهوض بالسياحة، بل بالاقتصاد الوطني ككل، رهين في نظرنا بـ:

✓ تقوية الاستثمارات العمومية في مجال الطيران؛

✓ الاستثمار في العنصر البشري والنهوض بالأوضاع المادية والمعنوية للعاملين به؛

✓ تحسين جودة خدمات النقل الجوي؛

✓ وتقوية الربط الدولي والداخلي في إطار استراتيجية متكاملة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

الأسواق التي نتكلمو عليها ديال الخطوط الملكية المغربية والأسواق التي نتكلمو عليها ديال الخطوط الأجنبية أسواق مختلفة.

الرؤية ديال الخطوط الملكية المغربية هي أن تصبح نقال بين قاري، يعني ممرکز على مطار الدار البيضاء للربط بين القارات ديال الكوكب، مثل ما هو الحال بشركات مثل (Air France-KLM) أو (Lufthansa) أو.. إلى آخره.

النقطة الثانية العقد البرنامج بين الدولة وبين المغرب عندنا الآليات ديالو ديال التديير وديال الحكامة، وهاذ الآلية ديال التديير وديال الحكامة أو السهر على التديير ديال هاذ العقد البرنامج اللي فيه الضخ ديال الموارد المالية اللي تكلمتي عليه من أجل توسعة الأسطول، كايين جوج ديال المجالس (un comité de suivi et un comité de pilotage).

(Le comité de suivi) كيتأسو السيد الوزير المنتدب المسؤول عن الميزانية والآخر (le comité de pilotage) كيتأسو السيد رئيس الحكومة، وكنتمنى نكون وضحت الطريقة ديال العمل أو الطريقة ديال الحكامة اللي تتديرهاذ الشركة الوطنية الجدم مهمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نقطة نظام؟

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

ما جاوبش فريق اتحاد المغربي للشغل.

السؤال نتاعنا وجيه محدد، مع كامل الأسف الحصبة الزمنية ديالنا جاوب فريق آخر، وبالتالي تنسجلو هذا باستغراب كبير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سيعود السيد الوزير في إطار الرد، ربما ستكون له الفرصة للرد على السيدة المستشارة بعد تعقيبها.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، كباقي المغاربة، نتطلع إلى وضع مخطط وطني لقطاع النقل الجوي، الذي يعتبر قطاعا هاما وحلقة من حلقات المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي، وجعل المغرب وجهة سياحية رئيسية وتمتيع جميع المغاربة من حقهم في السفر عبر الطائرة داخليا وخارجيا، خاصة الطبقة الوسطى، وتلك المحرومة من هذا الحق، وذلك من خلال تقوية الاستثمارات العمومية في مجال الطيران.

وتفاءلنا خيرا بإعلانكم خبر اقتناء طائرات جديدة للوصول إلى 200 طائرة في إطار عقد برنامج التنمية في أفق 2037، استعدادا للحدثين الرياضيين الكبيرين اللذين سيحتضنهما بلدنا سنة 2025 و2030.

لكن، للأسف اختارت الحكومة الحل الأسهل لتحرير السوق

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم حول حصيلة القطاع السياحي، خاصة في مجال الاستثمار والترفيه السياحي؟

السيد رئيس الجلسة:

والسؤال الثالث لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السي..

ما داخلش، غير جوج، صافي.

لا ثلاثة، الله يخليك ثلاثة، "تأهيل المنتج السياحي الوطني"، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير العملية التي تعتمون اتخاذها من أجل تأهيل المنتج السياحي وتعزيز جاذبيته بما يكفل تقوية تنافسيته وكسب رهان التظاهرات الدولية الكبرى التي تشتغل على تنظيمها بلادنا؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على الأسئلة الثلاث دفعة واحدة.

أجي للمنصة، ماشي مشكل، تفضلي.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، بغيت نشكركم على هاذ الأسئلة اللي طرحتو والاهتمام اللي كتعطيو لقطاع السياحة واللي غادي يعطيني فرصة باش نتكلم معكم على المستجدات ديال هاذ القطاع المهم لبلادنا.

كيفما كتعرفو السياحة كتساهم بـ 7% فالنتاج الداخلي الخام، وكتشغل بصفة مباشرة وغير مباشرة 2 مليون ونص ديال المغاربة، وكتجلب مداخيل مهمة من العملة الصعبة.

والحمد لله بلادنا اليوم كتعرف إنجازات قياسية فهاذ القطاع،

فهذا لا يتناقض مع فتح خطوط جوية قصيرة، وفتح المجال لجميع المتدخلين، كانوا أجانبا أو مغاربة، وبالإشارة لشركة "العربية للطيران" فهي تنافس الشركات الأجنبية في نفس السوق.

أما بالنسبة للقرار ديال فتح الإمكانية للتنقلات الداخلية لشركة أجنبية، فهذا قرار استثنائي اتخذ من طرف الحكومة، لأن هاذ الخطوط هاذي غير مشغلة ولا تشغلها أي شركة كانت لا الخطوط الملكية المغربية، لا الخطوط العربية، ولم يعط لهاذ الشركة أي تحفيز في هاذ الباب، فارتأينا بأنه يمكن لنا نوفرو الخدمة للمواطنين المغاربة بدون كلفة عليهم وعملنا هاذ الخيار هاذ، وغادي نشوفو كيفاش غادي يتحرك السوق، وكيفاش غادي تم هاذ المبادرة هاذي، ومع أنه قرار استثنائي، إيلا بان لنا بأنه غير ناجع غادي يمكن لنا نتراجعو عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الآتية الموجهة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

مرحبا بك السيدة الوزيرة الحاضرة معنا من أجل الجواب على الأسئلة الموجهة إليك في هذه الجلسة.

إذن نستهل هذه الأسئلة بسؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضلوا السي زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

زملائي وزميلاتي المستشارين والمستشارات،

سؤالي: ما هي الحصيلة الحكومية فيما يخص القطاع السياحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

كابينة وحدة الموضوع.

طيب، إذن سؤال الأصاله والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

فالمستوى ديال الوزارة.

عندنا كذلك جوج دالجن وطنية، وعندنا 12 لجن جهوية اللي غادي يكونو تيتأسوها السادة الولاة واللي غادي يسهرو على تنزيل البرامج الجهوية.

اليوم 14 شهر فقط بعد انطلاقة خارطة الطريق بدينا نسجلو حصيلة مهمة:

أولا، فيما يخص الترويج والتسويق:

✓ طلقنا الحملة الترويجية لـ "مغرب أرض الأنوار" في 20 دولة؛

✓ رفعنا من عدد مقاعد النقل الجوي في 2023 بنسبة 22%؛

✓ عقدنا اتفاقية شراكة مع (Ryanair) لفك العزلة على عدة مناطق اللي كتشمل إطلاق 24 خط جوي دولي و11 خط دولي داخلي.

ثانيا، بالنسبة لتسريع وتطوير الاستثمار في إيواء والتنشيط السياحي:

حجم الاستثمار في القطاع السياحي وصل 8 مليار ديال الدرهم في 2023، مع تزايد إقبال علامات عالمية معروفة على الاستثمار في القطاع ببلادنا.

كما قمنا بإحداث شركات جهوية للتنمية، خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وطلقنا برنامج طموح اللي هو برنامج "Go سياحة" لدعم 1700 مقولة سياحية.

ثالثا، فيما يخص تعزيز هيكلية القطاع:

قمنا بتنظيم امتحان ادماج الأشخاص اللي عندهم تجربة في ميادين الارشاد السياحي.

رابعا، فيما يخص السياحة الداخلية:

خصصنا جوج دالسلاسل للسياحة الداخلية في الشاطئ والسياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية، وكتستافد السياحة الداخلية من خارطة الطريق من المشاريع القاطرة مثل (DinoParc) و3 ديال المنتزهات طبيعية بإفران وتوبقال وسوس- ماسة، والمحطة الخضراء لأوكايمدن وخنيفرة، و2 منتزهات ترفهية بالدار البيضاء ومراكش.

خامسا وأخيرا، فيما يخص تأهيل العنصر البشري اللي كيشغل فالقطاع السياحي:

بدينا تنزلو 3 ديال البرامج اللي هوما (Cap Excellence) والأطر المتوسطة والتكوين المستمر المتميز، كما أطلقنا ولأول مرة في قطاع السياحة في بلادنا برنامج المصادقة على الخبرات المكتسبة (la VAE<sup>3</sup>) لفائدة حوالي 7550 شخص، ما بين 2023 و2026.

14.5 مليون سائح زاروا بلادنا في 2023، وجلبنا 105 مليار درهم من العملة الصعبة، وهذا الانتعاش مازال مستمرا ف2024، حيث فهاذ 5 أشهر الأولى سجلنا 5.9 مليون سائح، يعني 770 ألف سائح إضافي مقارنة مع 2023.

كما أن عدة علامات سياحية عالمية عززت الاستثمارات ببلادنا من خلال افتتاح عدد مهم من الفنادق في مختلف جهات المملكة، ووصل عدد وحدات الإيواء السياحي الجديد في 2023 إلى 135 وحدة.

واستافدت من هذه الانتعاش عدة قطاعات، من بينها قطاع الصناعة التقليدية، حيث وصلات المبيعات ديالو بالعملة الصعبة إلى 11 مليار ديال الدرهم.

ولكن هاذ الإنجازات اللي تنفتخرو بها ما خصهاش تنسينا المراحل الهامة اللي داز منها المغرب ومنها أزمة "كوفيد-19"، نذكر أن مع تعيين هاذ الحكومة كانت الحدود مغلقة والسياحة متوقفة، والمهنيين كانوا في حالة مادية ونفسية صعبة.

أول خطوة درنا هي اشتغلنا مع المهنيين، وفي ثلاث شهور فقط طلقنا المخطط الاستعجالي بـ 2 مليار ديال الدرهم لدعم قطاع السياحة.

كذلك، اشتغلنا مع منظمي الأسفار وشركات الطيران في جميع أنحاء العالم استعدادا لمرحلة ما بعد فتح الحدود، وقمنا في ظرف قصير بإطلاق حملات ترويجية مكثفة لوجهتنا السياحية.

واليوم، الحمد لله، بفضل الحكمة اللي تعاملات بها بلادنا مع الأزمات تحت القيادة الرشيدة ديال سيدنا الله ينصرو، عندنا الرؤية واضحة لقطاع السياحة اللي هي الوصول إلى 26 مليون في أفق 2030، وقمنا خارطة الطريق -2023-2026، واللي بدأت بالفعل كتعطي النتائج ديالها.

فخارطة الطريق اللي تخصص لها 6.1 مليار درهم، اعتمدت على تصور جديد للعرض السياحي مبني على تجربة الزبون عبر 9 دالسلاسل موضوعاتية و5 دالسلاسل أفقية، وكتهدف في أفق 2026 استقطاب 17.5 مليون سائح، تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 200.000 فرص الشغل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

ولتنفيذ هاذ الخارطة، قمنا لحد الآن بتوقيع 7 دالعقود جهوية اللي هي فاس- مكناس، بني ملال- خنيفرة، طنجة- تطوان- الحسيمة، ودرعة- تافيلالت، والداخلة- واد الذهب، وسوس- ماسة والشرق، والعقود الخمسة اللي بقات راه هي في طور الانعقاد، قربنا نكملو مع الجهات المذاكرات معهم.

كما أننا اعتمدنا حكمة جديدة من خلال لجنة وطنية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، وهاذ الشي تبين الأهمية اللي كتعطي هاذ الحكومة لقطاع السياحة، لأن ما ننساوش بأن هاذ القطاع هو قطاع أفقي، واللي مهم هو أن الحكامة تكون مع رئيس الحكومة، ماشي غير

<sup>3</sup> Validation des Acquis de l'Expérience.

التكوين حقيقة جد مهم، ولذلك راه يمس بالعمل الجيد اللي كتقومو به للإشعاع داخليا وخارجيا.

ولذلك لابد يكون الاهتمام بذاك المدارس اللي كانت تابعة للسياحة واللي دابا الآن واخذاها وزارة التعليم، واللي فالحقيقة وزارة التعليم مازال ما قامتش فيها بأي تغيير ولا بأي أنشطة داخلية، ولهذا فكنفضل ترجع لوزارة السياحة باش يمكن لها تقوم بها، تقوم بالعمل ديال التكوين ديال هاذ الموارد البشرية اللي كنعتهروها أساسية وأساسية جدا.

كما أن، السيدة الوزيرة، بأن كتركزو على السياحة ديالكم أساسا بالنسبة لأوروبا، مزيان، لأن هي القرب، ولكن كذلك ما يمكنناش نحددو، احنا كنعرفو بأن عندنا 4 دالمليون ديال الفرنساويين، ديال الأجانب بفرنسا، إيطاليا، إلى غير ذلك، وإسبانيا، ولكن ما يمكنناش نحبسو كذلك العمل ديالنا غير على أوروبا، لابد يكون عندنا واحد الإشعاع عالمي، دولي في دول سياحية أخرى، مثل آسيا ومثل أمريكا اللاتينية، لأن هذا هدفنا باش نوصلو لهاذ العدد اللي كتقومو به.

كما أن لابد نتكلمو معك، السيدة الوزيرة، هي الخدمات ديال الخطوط الملكية الجوية، حقيقة راه هاذ الخدمات ديال الخطوط الملكية الجوية ولو الاعتمادات اللي اعطت الدولة باش بأنه تحاول ترفع المستوى ديالها، هاذ الشيء ما غانشوفو النتيجة ديالو إلا من بعد سنوات، لأنه ما يمكنش تكون اليوم، ولكن اليوم، كتتكلمو على اليوم، هاذ النقص ديال الخدمات ديال الخطوط الملكية الجوية راه تمس بقطاع السياحة، راه لابد تاخذوها بعين الاعتبار لأنه راه راهنية المستقبل السياحي هو الخطوط الملكية الجوية.

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

إذن ننتقل إلى فريق الأصالة والمعاصرة للتعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد حسن شمس:**

شكرا السيد الرئيس.

تنشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم، واللي تيجسد العمل الجاد اللي قامت به الحكومة لتطوير العرض السياحي، لاسيما أن هذا القطاع يحظى باهتمام كبير من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وجعله جلالته قاطرة لتحقيق التنمية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن الحصيلة الإيجابية لأداء الوزارة الوصية والدور الهام الذي تلعبه الشركة المغربية للهندسة

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل إلى التعقيب، أعطي الكلمة في البداية للفريق الاستقلالي. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد محمد زيدوح:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

أولا، كنعرفو الاهتمام ديال الحكومة والتوجهات الملكية بالنسبة لهاذ القطاع، وما قامت به الحكومة من إنجازات ومن تغييرات في القوانين لإعطاء واحد الدفعة جديدة لقطاع السياحة.

ولكن، اسمعي لي، السيدة الوزيرة، كنعرفو بأن كذلك المغرب عندو واحد التعدد فالجمالية ديالو وعندو بأن رصيد تاريخي جد مهم ومدن عتيقة، واستثمار جد مهم في الفنادق وفي التجهيزات الطرقية، وكذلك التكوين ديال الموارد البشرية.

ولهذا المغرب تيبقى واحد الوجهة ذات قيمة، ولهذا ما نبغيوش كذلك الوجهة دالمغرب تولي فيها واحد الترخيص فالوجهة، بحيث ولينا كنشوفو واحد الأثمنة حقيقة ديال.. اللي كييجيو من الخارج، واحد الأثمنة حقيقة جد متواضعة مقارنة ما كيأديه المغاربة في الفنادق المماثلة.

مزيان نحققو 14.6 مليون ديال السائح، هذا شيء أساسي، وبغينا نوصلو كذلك لأكثر في سنة 2026، ولكن كذلك خصنا نحافظو على القيمة ديال الوجهة المغربية.

كذلك، السيدة الوزيرة، لابد نناقش معك النقطة الثانية، هي بالنسبة للشرطة السياحية، لأنه هاذ السياح راه كيتعرضو لمسائل اللي هي حقيقة لا تليق لا بالمستوى ديال المغرب ولا بمستوى المغاربة، وهذا لابد ناخذوها بعين الاعتبار.

كما أن الجودة دالمطارات راه شيء أساسي، لأنه ملي كييجي الإنسان سائح وكيبقى يتسنى غير الأمتعة ديالو بالساعات، راه يمس ويضر بمصداقية العمل اللي كتقومو به داخل الحكومة، ولهذا لابد هاذ النقطة تراعيوها.

كما أن الموارد البشرية، السيدة الوزيرة، كنعرفو بأنه هاذ القطاع رسميا كايين 150.000 اللي هو مسجل في (La CNSS<sup>4</sup>)، وما تبقى هوما عقود اللي تيكونو ديال 3 أشهر، 6 أشهر، إذن كنفهم بأن هاذ العدد اللي تيكون حقيقة بالعقدة ديال مدة محدودة ما كيكونش عندو واحد

<sup>4</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

**المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يسعني في البداية إلا أن أهنئك على حسن تدبيرك لهذا القطاع الواعد، الذي يحظى بأولوية في البرنامج الحكومي وفي السياسات العامة، حيث يعد محفزا رئيسيا للاستثمار ومشغلا أساسيا للشغيلة الوطنية وركيزة أساسية في تحريك دورة الاقتصاد الوطني، مثنين في هذا الإطار حجم الأرقام الإيجابية الذي حصدها هذا القطاع في السنتين الأخيرتين.

وهو ما يبين نجاعة البرامج الحكومية الموجهة للسياحة وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، وعلى رأسها الدعم المقدم للقطاع في فترة الجائحة وما بعد.

بلادنا حققت نتائج إيجابية وأضحت الوجهة المفضلة للسياح على الصعيد القاري والإقليمي، وهذه النتائج الإيجابية تدعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى الاشتغال بدينامية أكثر لتنوع وتجويد العرض السياحي، من خلال استثمار كافة المؤهلات الثقافية والتاريخية، حيث تزخر بلادنا بالعديد من المآثر التاريخية والعمرانية والبيئية والمادية واللامادية، خصوصا بالجبل المغربي، الذي يكتنز العديد من الكنوز الثقافية والتاريخية التي تحتاج إلى ترميمها وتأهيلها للاستجابة إلى تطلعات ساكنة المنطقة، التي تنتظر تدبير هاته الموارد المحلية وتثمينها لاستقطاب السياح الداخليين والأجانب، وهنا أسوق لكم مثال جهة بني ملال- خنيفرة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

اليوم، الشباب في العالم القروي يعاني من البطالة، جراء توالي سنوات الجفاف، مما أضحى من الضروري التفكير في خلق برامج سياحية محلية، تستجيب لتطلعات هذه الفئة، خصوصا فيما يتعلق بمهنة المرشد السياحي بالمناطق الجبلية.

نريد برامج قادرة على توظيف منتوجاتنا الوطنية في القطاع السياحي بالعالم القروي، قادرة على توظيف الشباب المؤهل للحد من ظاهرة الهجرة القروية، لدعم صمود الأسر بهاته المناطق، لتحقيق التوازنات المطلوبة بهذا المجال الذي ينتظر إنصافه بعدما تم إنصاف ساكنته من خلال برامج الدعم المتنوعة، التي وجهتها الحكومة إليه، وعلى رأسها برنامج الدعم المباشر للأسر المعوزة.

في الأخير، السيدة الوزيرة، نشكركم، لأن فعلا خارطة الطريق لأول مرة جات بالتوجه البيئي، وهذا كنعتهروه إنصاف فعلا للجبل والمناطق القروية، كنتمناوغيرتدعموهاذ التوجه ببرامج.

وشكرا.

السياحية من خلال مديرتها العام وأطرها، عبر سلسلة من التدخلات والتدابير المعتمدة، مما جعل عائدات السياحة تنتعش وعدد ليالي المبيت في منحى إيجابي، والحمد لله.

السيدة الوزيرة،

تأكدو على أهمية ما تحقق لحد الآن في إطار تطوير وتقوية تنافسية وجاذبية السياحة المغربية الجالبة للعملة الصعبة، من خلال التقائية المتدخلين وتعيين مجموعة من النصوص القانونية ورقمنة المساطر الإدارية، مع رصد الحكومة لدعم مالي لإنعاش القطاع والحفاظ على مناصب الشغل، مع تأهيل البنيات الفندقية وأيضا التوجه الجاد نحو استهداف أسواق جديدة والاستثمار في السياحة الثقافية والفنية الروحية والإيكولوجية والاستشفائية والرياضية، وتطوير عروض قطاع النقل السياحي الجوي والبحري، مع إحداث مناطق ومحطات سياحية عصرية، وإطلاق حملات ترويجية للمملكة كوجهة سياحية والحرص على المشاركة في المعارض، وغيرها من الإجراءات التي لا يسعنا سوى التنويه بها.

علاقتنا بسؤالنا ومن أجل تطوير المنجز، خصوصا أن بلادنا مقبلة على تحديات دولية وعالمية، أبرزها استضافة نهائيات كأس العالم سنة 2030، وغيرها من التظاهرات الدولية، نرى أنه لا بد من تعزيز تنافسية المملكة في المجالات السياحية.

أولها، ضرورة تقوية قطاع الصناعة التقليدية، السيدة الوزيرة، كي يكون رافعة أساسية، حقيقية في المجالات السياحية من خلال تقديم الدعم الكامل للصانع التقليدي ومقاولات الصناعة التقليدية، ودعم قدراتها التنافسية وتقوية حضور الصانع التقليدي في المعارض السياحية، وتطوير المنصات اللوجيستكية السياحية والتقائتها.

كما يجب تعزيز منظومة مراقبة جودة الخدمات السياحية، بالإضافة إلى تطوير العرض ومواكبة خدمات المرشدين ووكالات الأسفار، كونهم العمود الفقري للسياحة.

وبموازاة مع الحركة السياحية التي عرفتها بلادنا، لا بد من الحرص على تعزيز عرض السياحة الداخلية لتشجيع المغاربة على تغيير وجهتهم نحو استهلاك المنتج السياحي الوطني، ونحن متيقنين، السيدة الوزيرة، أنكم ستعدون خارطة طريق تحفيزية لذلك.

وفي الختام، لا يسعنا إلا التنويه بالمجهودات التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي.

وشكرا السيدة الوزيرة.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة الموالية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيبات الثلاث.  
تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السادة المستشارون،

تكلمتو على بعض النقاط: المطارات والجودة ديال الشرطة... إلى آخره.

هاذ الشي كله، هاذ الشي علاش تكلمت على هاذ اللجان اللي درنا لتنزيل خارطة الطريق، لأن كيف قلت السياحة عندها واحد الطابع أفقي، يعني كايين عدة قطاعات اللي كيدخلو فتجربة السائح، ملي كيوصل، كيوصل للمطار، كيدوز من البوليس، هاذ الشي كله اللي ماداخلش قطاع السياحة، ولكن اللي كيدخل فتجربة السائح.

وهاذ الشي علاش احنا وضعنا هاذيك اللجنة الوطنية اللي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة، لأنها لجنة بين وزارية، فيها الداخلية، فيها النقل، فيها الثقافة، فيها المالية معلوم، وكيتأسسها السيد رئيس الحكومة، حيث هو اللي يمكن له يقرر ويقول لهذا يدير هاذي، باش يعاونو هاذ قطاع السياحة، حيث احنا قبل ملي جينا، ملي كانت الحكامة غير عند قطاع السياحة، ما كانش واحد التواصل بين هاذ القطاعات، وهذا هو اللي كان مشكل، هذا هو المشكل اللي احنا لقينا.

إذن كنظن بأن فتزيل هاذ خارطة الطريق، هاذي شي حاجة اللي احنا خدمنا عليها واللي كنظن بأنها غادي تكون جد إيجابية فتزيل خارطة الطريق فالنتيجة اللي كنتسناو.

بالنسبة للتكوين، تكلمتو على التكوين، كيف قلت عندنا واحد البرنامج طموح اللي احنا كنشتغلو عليه مع (l'OFPPPT<sup>5</sup>) ومع الكونفدرالية الوطنية ديال السياحة، اللي فيه ثلاثة البرامج اللي تكلمت عليهم فالعرض ديالي، واللي بدينا فالتزيل ديالو، واللي الهدف هو تولي عندنا معلوم واحد الخدمات ذات جودة عالية، لأن إيلا بغينا نوصلو للهدف ديالنا ديال 26 مليون في أفق 2030، خصنا نكونو أكثر ونكونو أحسن، وهذا هو الهدف ديال هاذ البرنامج.

بالنسبة تكلمتو على بني ملال، بغيت غير نقولكم بأن هاذ خارطة الطريق، في هاذ خارطة الطريق كلهم الوجيهات غادي يلعبو الدور ديالهم، كيف قلت عندنا 14 ديال السلاسل، 9 دالسلاسل موضوعاتية و5 ديال السلاسل أفقية، وكل جهة غادي تلعب الدور ديالها.

هو فعلا كايين بعض الجهات اللي غادي نلقاو فعدة سلاسل، وكايين بعض الجهات اللي غادي نلقاو فسلسلة أو جوج ديال السلاسل، ولكن

<sup>5</sup> Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail.

اللي غادي يلعبو واحد الدور قاطر فهاذ السلسلة، مثلابني ملال- خنيفرة غادي تلعب واحد الدور قاطر فالسلسلة ديال سياحة الطبيعة، وأنا مشيت عدة مرات لهاذيك الجهة وعرفت أشنو هوما المؤهلات ديال جهة بني ملال- خنيفرة، وتكلمنا.. وهاذ خارطة الطريق راه ماصوبنهاش بوحدنا، راه تكلمنا مع المنتخبين وتكلمنا مع المهنيين ومع كاع المتدخلين، وهي نزلها بطريقة تشاركية.

واليوم العقد الجهوي ديال بني ملال- خنيفرة راه تعقد..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

إذن السيدة الوزيرة من السياحة ننتقل معك إلى الصانع التقليدي، بسؤالين تجمعهما وحدة الموضوع.

أعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة جلييلة مرسلي.

المستشارة السيدة جلييلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي سياستكم المعتمدة لدعم الصانع الفرادي باعتبارهم منتجين مباشرين للأسواق ومساهمين بكيفية مباشرة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لبيسط السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن أوضاع الصانع التقليديين ومجهوداتكم للنهوض بها، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدة الوزيرة لك الكلمة للجواب.

تفضلي إيلا بغيتي للمنصة، تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

2- فيما يخص تحسين الجودة: تم اعتماد لحد الآن 69 علامة جماعية، 307 مواصفة منها 13 إجبارية، وعندنا حاليا أكثر من 2500 وحدة حاصلة على شارة الجودة، وهذا الجودة هي اللي كتجعل بلادنا عندها سمعة جيدة على الصعيد العالمي؛

3- فيما يخص التكوين المهني: كنهتغلو على تأهيل التكوين المهني الأولي، وعندنا حاليا 62 مؤسسة تكوينية فيها 30.000 مقعدا بيداغوجيا، وتنظمو 15.000 شخص يوم في التكوين المستمر في السنة، وعندنا 3000 مستفيد سنويا من برنامج محو الأمية الوظيفية، وانتقل عدد المسجلين بهاذ مراكز التكوين من 12.000 مسجل سنة 2022 إلى 16.000 في 2023، وغادي نوصلو، إن شاء الله، هاذ العام لـ 19.000 وإلى 30.000 في 2030؛

4- بالنسبة للمواكبة المالية للصناع التقليديين: هنا درنا اتفاقية شراكة مع مؤسسات بنكية، باش نقدمو منتجات تمويلية جديدة بشروط تفضيلية، كما تنكونو بشراكة مع المؤسسات التابعة لبنك المغرب 5000 صانعا وصانعة سنويا في مجال الثقافية المالية؛

5- بالنسبة للتسويق والترويج لمنتجات الصناعة التقليدية: نعملو على الانفتاح على الأسواق الدولية وتأهيل وتأطير وحدات الإنتاج والملاءمة مع متطلبات المستهلك الأجنبي، وأصبح عند المنتوجات مكانة عالمية، ونذكر ببعض المحطات منها:

✓ العملية الترويجية اللي درنا في (Galeries Lafayette) بباريس وفي (El Corte Inglés - Lisbonne) والمشاركة في أكبر معرض للأثاث بالعالم اللي هو (Salone del Mobile Milano) والهدف من هاذ المشاركات هو الاتصال مع المشتريين العالميين والرفع من الصادرات؛

✓ وعندنا كذلك في هاذ الإطار، 3 ديال البرامج اللي تقدمنا فيهم، اللي هو ما:

o برنامج دعم المصدرين؛

o برنامج مواكبة المجمعين؛

o إنشاء مراكز للتميز لمواكبة السلاسل الإنتاجية: واللي بدينا فيها بفرعي الزربية والفخار.

وتم اختيار المستفيدين في هاذ البرامج في 12 الجهة، والفوج الأول غيبدا التكوين الأولي ديالو في إيطاليا في يوليو، إن شاء الله.

كما أننا احنا أصبحنا كنظمو الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية بمنظور جديد، الهدف ديالو الانفتاح على العالم والمشتريين الكبار وملاءمة المنتج المغربي مع الأسواق العالمية والرفع من الصادرات. وشكرا.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكركم على الاهتمام ديالكم بقطاع الصناعة التقليدية اللي عندو دور مهم فالإقتصاد الوطني، حتى هو كيساهم بـ 7% فالنتائج الداخلي الخام وكيشغل 22% من الساكنة النشيطة.

والحمد لله هاذ القطاع كييعرف انتعاشة مهمة بفضل انتعاشة قطاع السياحة، وكذلك بفضل الاستراتيجية اللي اعتمدناها لتأهيل هاذ القطاع والانتقال به من قطاع غير مهيكلي إلى قطاع مهيكلي وتنافسي، ولأول مرة تجاوزت المداخيل من العملة الصعبة 11 مليار درهم بما فيها الصادرات والمبيعات للسياح اللي كيجيو للمغرب.

هاذ الاستراتيجية اللي اعتمدناها جات في إطار مقارنة تشاركية مع غرف الصناعة التقليدية والمهنيين ومختلف الفاعلين في القطاع، وهي مبنية على جوج ديال المحاور، اللي هي: هيكلية وتنظيم القطاع، وتطوير العرض والتسويق.

بالنسبة لهيكلية وتنظيم القطاع:

قمنا بإخراج في وقت قياسي نصوص تطبيقية للقانون رقم 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية، هاذ القانون كيهدف إلى:

1- تحديد فئات الصناع التقليديين، وهاذ الشي غادي يمكن من ترشيد البرامج التنموية؛

2- تمييز العمل ديال الحرفيين وحماية منتجات الصناعة التقليدية الوطنية والمحافظة على الحرف؛

3- هيكلية القطاع بإحداث تجمعات حرفية تمثل كل حرفة، سواء إنتاجية أو خدمية؛

4- تحسين حكامه القطاع على الصعيد الوطني عن طريق المجلس الوطني للصناعة التقليدية، واللي فيه ممثلي المهنيين والقطاعات الحكومية المعنية.

كما قمنا بوضع السجل الوطني للصناع التقليديين، وبلغ عدد المسجلين حوالي 400 ألف صانع وصانعة، وهاذ العملية سرعت من استفادة جميع فئات الصناعة التقليدية من التغطية الصحية بمساهمة شهرية مناسبة.

وتم تسجيل أكثر من 640 ألف في (CNSS) اللي اليوم كيستافدو من الخدمات، هوما وعائلاتهم.

أما بالنسبة لتطوير العرض والتسويق:

فكنهتغلو على 5 ديال المحاور:

1- بالنسبة للبنية التحتية: كنوانصلو تأهيل البنية التحتية الحالية وإحداث بنايات جديدة، عندنا اليوم 102 بنية تحتية مشغلة، 37 في طور التشغيل، 34 في طور الأشغال و19 في طور الدراسة؛

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

نتقل إلى التعقيبات، وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة حليمة مرسل:

في البداية، السيدة الوزيرة، أريد أن أنوه بالجهود الكبيرة التي تبذلونها للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية، ومن خلالكم نحني الحكومة على مبادرتها لدعم فئة الصناع التقليديين عبر مختلف البرامج لدعم تنافسية الفاعلين بقطاع الصناعة التقليدية.

وفي الحقيقة، السيدة الوزيرة، كما استعرضتم، فقطاع الصناعة التقليدية اليوم هو لبنة أساسية من النسيج الاقتصادي الوطني، 22% من الساكنة النشيطة، 7% من الناتج الوطني الخام، تتخلينا أننا نتوجه لهذا القطاع هذا بواحد يعني برامج اللي تكون استراتيجية اللي غادي تمكنا من التطوير ديالو، لاسيما أن هناك إمكانية نمو كبيرة جدا لهذا القطاع، إيلا كان اليوم تيشكل 7% فبالإمكان أننا نمشيوبه ل 10 و 12% في المستقبل القريب.

إيلا كان يعني هناك برامج عديدة استهدفت حرف معينة ديال الصناعة التقليدية، هناك أيضا كايين إمكانيات كبيرة لاستغلالها واستثمارها في حرف أخرى، خصوصا أننا نتعرفو أن القطاع ديال الصناعة التقليدية أو لا الحرف مقسمة إلى الإنتاجية الفنية بنسبة 17%، الإنتاجية النفعية بنسبة 30%، والصناعة التقليدية الخدمائية بنسبة 53%.

إذن النسبة الأكبر هي كتعلق بالصناعة التقليدية الخدمائية، واحنا كما نتعرفو، الصناعة التقليدية راه هي النقش على الخشب، هي الحدادة، هي النحاسيات، هي النقش على الخشب والنقش على الجبس، هي الزليج، هي القفطان المغربي، هي أيضا الحلاقة، هي أيضا (la mécanique, la tôlerie)، إذن كايين واحد الغنى وتنوع في الحرف، 172 حرفة اللي ربما خص يكون واحد الاستغلال اللي هو أكثر باش نقدرو أننا نتجاوزو النسبة ديال النمو اللي كايينة فهاذ القطاع هذا، لاسيما أن هناك إمكانيات وفرص كبيرة جدا لتنمية هذا القطاع.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم ونؤكد أن طرحنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لموضوع "أوضاع الصناع التقليديين" يعود إلى اهتمامنا الدائم والموصول بالفئات الهشة، والتي تلعب رغم وضعية الهشاشة أدوارا جد مهمة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد.

من المؤكد أن مضامين الحماية الاجتماعية الجاري تنزيل مضامينها كان لها عظيم الأثر على العديد من الفئات، ومن بين تلك الفئات فئة الصناع التقليديين، غير أننا نعتبر أنه بالنظر إلى الإشكاليات التي تواجه قطاع الصناعة التقليدية، فإنه بات من الضروري مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم الصناعة التقليدية بوصفها قطاعا اقتصاديا صحيحا، ولكن أيضا بوصفها واجبة للتعبير عن التراث الثقافي الحضاري الوطني الضارب في عمق التاريخ، خصوصا أمام محاولة البعض السطو عليه وتغيير ملامحه الثقافية.

السيدة الوزيرة،

مما لا شك فيه أن المواعيد الرياضية والثقافية العالمية والقارية التي ستقام ببلادنا، يفرض التفكير في أساليب جديدة لترويج المنتج الثقافي التقليدي، وذلك بالنظر إلى كونه تعبير عن القيم الحضارية والثقافية التي ظل المغاربة وعبر التاريخ متشبثين بها، وبالنظر إلى التحديات الكبرى لهذا القطاع، وكذا للأدوار المتزايدة التي بات يلعبها في الاقتصاد المغربي.

فإننا ندعوكم، السيدة الوزيرة، إلى مضاعفة الجهود المبذولة على مستوى التكوين المهني المرتبط بمهن الصناعة التقليدية ومواكبة الخريجين، وذلك حتى لا يعانون هم أيضا من إشكالية البطالة.

السيدة الوزيرة،

تمتاز بلادنا والحمد لله بتنوع موروثها الثقافي وهو الأمر الذي ينعكس بوضوح من خلال منتوجات الصناعة التقليدية، لذلك فإن مطلب العدالة المجالية يجب أن يشمل والحالة هاته أيضا الصناعة التقليدية، بحيث يجب أن يتم الاهتمام بنفس المستوى بالصناع التقليديين عبر التراب الوطني وفي جميع مجالات عملهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم رغبة في الرد؟

تفضلوا السيدة الوزيرة.

بمؤهلات سياحية جد كبيرة، مثل المناطق التابعة للشاون في الشمال ومناطق الجنوب الشرقي مثل مرزوكة وزاكورة والواحات المحيطة بها وقرى جنوب المملكة، كالداخلة التي لا يخفى على أحدكم المكانة التي أصبحت عليها كوجهة سياحية نتيجة للموروث الصحراوي المادي واللامادي الفريد والمتنوع الذي يحظى به.

لكن، بالرغم من هذا التنوع في عموم بلادنا، فإنه لا يُستثمر بالشكل المطلوب، لا من حيث استقطاب المواطنين في إطار السياحة الداخلية، ولا من حيث جذب السياح الأجانب لزيارتها.

إذن، السيدة الوزيرة، فالمطلوب اليوم وبشكل عام ضرورة رفع جاذبية هذا العرض السياحي القروي والجبلي والصحراوي والترويج له بشكل كبير وأكبر، وكذلك تجويد الخدمات السياحية فيه والرفع من مستوى الاستقبال، وذلك عبر تكثيف البرامج المعتمدة للترويج لهذه المناطق والانفتاح على تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، ومحاولة تكيفها داخل بلادنا بشكل يضمن زيادة الإشعاع السياحي في إطار رؤية مستدامة لسياحة تستجيب لإرادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وتطلعات جميع المغاربة.

وعليه، السيدة الوزيرة، نسائلكم عن إستراتيجية وزارتكم للنهوض بالسياحة القروية والجبلية والصحراوية؟

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

السياحة الجبلية والقروية أصبح عليها طلب كبير، سواء من طرف السياح المغاربة أو السياح الأجانب، خاصة بعد جائحة "كوفيد".

بلادنا الحمد لله تتوفر على مؤهلات كبيرة في هاذ المجال على صعيد مختلف جهات المملكة، وفخارطة طريق السياحة أعطينا أهمية كبيرة لهاذ النوع من السياحة وخصصنا لها 3 ديال السلاسل الموضوعاتية، التي هي:

✓ الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق؛

✓ الصحراء والواحات؛

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أنا في الحقيقة بغيت غير نعاود نأكد على الأهمية ديال هيكله القطاع.

إيلا بغينا نطورو قطاع الصناعة التقليدية، خص ضروري الصناع التقليديين كلهم يتقيدو فالسجل الوطني للصناعة التقليدية، حيث هو فعلا اليوم تقيدو 400.000، ولكن راه كايين 2 دالمليون ونص، يعني مازال عندنا 2 المليون اللي مازال ما تقيدو، وخصنا نشجعوهم و(vraiment) كنوجه نداء لهاذ الصناع التقليديين باش يتقيدو، لأن إيلا تقيدو غادي يمكن لهم ياخذو الحقوق ديالهم ويتقيدو في (CNSS) ويمكن لهم يستافدو من الدعم ديال الدولة، لا الدعم المادي ولا الدعم التقني.

إذن خص كل واحد فينا يشجع الصناع التقليديين فجميع جهات المغرب باش يتقيدو، لأن إيلا بغينا نطورو هاذ القطاع، خصنا نبداو بعدا بهيكله القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة،

نعود معك إلى قطاع السياحة، وهذه المرة بسؤال حول "السياحة الجبلية" للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشار لبيسط السؤال.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيدة الوزيرة، إننا في الفريق الاشتراكي نجد في قطاع السياحة آلية أساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز فرص الشغل، لكن ما نراه للأسف هو ضعف الحكومة في مقاربة هذا القطاع بالشكل المطلوب وفقا لثنائية العدالة المجالية وتنوع الأقطاب السياحية.

حيث يتم الاقتصار على الدعم بشكل كبير على السياحة الساحلية في غياب شبه كامل لرؤية حقيقية لتنمية السياحة القروية والجبلية والصحراوية التي نراها مجالا خصبا للنشاط السياحي، خصوصا وأنه لا يفصلنا عن تنظيم كأس العالم 2030 إلا بضعة سنوات، بمعنى تظهر الحاجة إلى توسيع هامش العرض السياحي وإدماج المجال الجبلي والقروي والصحراوي في هذا العرض.

وفي هذا السياق، أستحضر العديد من المناطق الجبلية التي تزخر

والجبلية، خاصة بالمرشدين السياحيين في الفضاءات الطبيعية، قمنا خلال سنة 2023 في إطار الامتحان الخاص بإدماج المرشدين اللي عندهم الخبرة اللازمة، بتسوية وضعية 459 مرشدا سياحيا في الفضاءات الطبيعية، أي زائد 52% من هاذ الفئة.

شكرا جزيلا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة.

نتنقل معك إلى آخر سؤال موجه إليك في هذه الجلسة، حول "جلب السياح ومناصب الشغل"، لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السي خلمين لبسط السؤال.

### المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة.

السيد الوزير،

أنا بغيت نعرف أنه فالوقت اللي مجموعة من الدول منها: مصر وإسبانيا وتركيا اللي كتتحقق أرقاما فلكية فاستقطاب السياح، واحنا فالوقت اللي أنا من نهار بديت كنقرا فالابتدائي وكيقولنا 10 ملايين سائح، واحنا احدانا فالعيون، فزرننا، كيجي جزر الكناري وحدها كتستقطب 10 مليون سائح، وهاذ الجزر هي عبارة عن جزر وسواحل، والتراب ديال ذيك السواحل كيجيبوها من العيون، يعني كنتساءل هاذ المخططات اللي كل عام كتمركو لنا بمخطط 2010، مخطط 2020، الآن ماركينا بواحد المخطط سميتوه مخطط إنعاش القطاع السياحي، اللي باغي تجيبو 26 مليون في 2030.

هاذ الجيل هذا واحد النهار غيجي يحاسبكم من واحد، غيقولك فين هي 26 مليون؟

أنا، السيدة الوزيرة، بغيت بصراحة وبوضوح، قولونا فين كاين المشكل عندنا فالسياحة، السياحة ماشي هي مراكش وأكادير والشمال، السياحة هي الداخلة، هي العيون، هي ورزازات، هي زاكورة، هي الرشيدية، هي واحد المجموعة من المناطق اللي عندنا واحد التنوع، خصوصا احنا فالمغرب عندنا استقرار سياسي وعندنا أمن اللي كنتفوقوبه على مجموعة من الدول، ومصبراه احدانا مرات من واحد الأزمات سياسية كبيرة وعدم الاستقرار، وكتتحقق أرقام قياسية في جلب السياح.

✓ السياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة.

وهي معنية كذلك بخمسة ديال السلاسل أفقية اللي هي:

✓ المطبخ المغربي والمنتجات المحلية؛

✓ المهرجانات والمواسم؛

✓ الصناعة التقليدية والمهارات المحلية؛

✓ الإيواء البديل: بحال المخيمات والإيواء عند الساكنة؛

✓ والتنمية المستدامة.

وعندنا كذلك في خارطة الطريق 6 ديال المشاريع القاطرة اللي كتهم السياحة الجبلية والقروية واللي هي:

✓ المنتزهات الوطنية لإفران وتوبقال وسوس-ماسة وأزيلال؛

✓ المحطات الخضراء المندمجة بخنيفة وأوكيمدن.

كذلك، وقعنا العقود التطبيقية مع 7 ديال الجهات وكنتشغلو على العقود الأخرى مع باقي الجهات وأعطينا فهاذ العقود أهمية كبيرة للسياحة الجبلية والقروية.

هاذ الشي إضافة إلى الشراكات الأخرى اللي عندنا مع الجهات باش نطورو السياحة القروية والجبلية بالخصوص، واللي من بينها الاتفاقيات الخاصة بجهة بني ملال- خنيفة وجهة مراكش- أسفي وجهة درعة- تافيلالت، والمشاورات جارية مع باقي الجهات.

وباش نحفزو كذلك الاستثمار في الأنشطة السياحية ونوفرو عرض سياحي بالمناطق الجبلية والقروية، وضعنا "GO سياحة" اللي هو برنامج وطني وكذلك برامج جهوية لدعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة، في إطار الشركات الجهوية للتنمية (SDR<sup>6</sup>)، وكيشملوهاذ البرامج آليات لدعم القدرات التمويلية لهذه الفئات من الفاعلين الاقتصاديين منها:

o دعم الاستثمار، يمكن يوصل لـ 35% لمشاريع التنشيط السياحي؛

o الدعم التقني والخبرة، اللي يمكن يوصل لـ 90%.

وباش نشجعو كذلك السياحة الجبلية والقروية، بدينا في فك العزلة عن بعض المناطق، ودرنا عدة شراكات مع شركات الطيران، على سبيل المثال الشراكة مع (Ryanair) اللي كتهم إطلاق 24 خطا جويا دوليا مع 8 ديال الأسواق إستراتيجية، بالإضافة لخطوط داخلية مهمة.

ونعطيكم بعض الأمثلة كربط ورزازات بكل من لندن وبرشلونة ومارسيليا والكناري، وربط الرشيدية بباريس وربط بني ملال بإيطاليا وإسبانيا.

فيما يخص توفير الموارد البشرية المؤهلة في المناطق القروية

<sup>6</sup> Société de Développement Régional de Tourisme.

السيدة الوزيرة،

كنساء لك على استراتيجيتكم فخلق مناصب شغل فهاذ القطاع؟

وأیضا، حول تطويرهاذ القطاع؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادالاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس،

السيد المستشار، شكرا على هاذ السؤال.

في إطار الاستراتيجية ديالنا لإنعاش قطاع السياحة، وكيفما قلت فالأجوبة السابقة، وضعنا خارطة الطريق جديدة للسياحة 2023-2026 بمقاربة تشاركية، وضعنا كروية نوصول لـ 26 مليون سائح في أفق 2030، وكمرحلة أولى الهدف هو نوصول لـ 17.5 مليون سائح في أفق 2026، ونحققو 120 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة ونخلقو 200 ألف فرص شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

وباش نوصول لهاذ الأهداف، كنعملو على تصور جديد للعرض السياحي مبني على تجربة الزبون في 9 دالسلاسل موضوعاتية و5 دالسلاسل أفقية، وكنطمحو عبر هاذ السلاسل أننا نحافظو على التوازن البيئي والإيكولوجي، وكذلك على المكونات الأخرى اللي كتهم الساكنة والتشغيل واللي كتضمن الاستدامة، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية.

ولتنزيل هاذ العرض السياحي بدينا كنشغلو كذلك على 6 ديال الروافع أساسية، من بين هاذ الروافع كايين: تعزيز الربط الجوي اللي تكلمت عليه في الأجوبة السابقة، خصوصا الشركات مع عدة شركات طيران، ونذكر كذلك بعقد البرنامج اللي دارتو الدولة مع الخطوط الملكية المغربية اللي غادي يمكن من اقتناء عدد كبير من الطائرات باش يوصلو لـ 200 طائرة في أفق 2037، واحنا مازال كنشغلو مع عدة شركات طيران باش نزيدو نعرزو هاذ الربط الجوي.

وعندنا عدة آليات للاستثمار اللي هي رافعة أساسية للعرض السياحي، من خلال ميثاق الاستثمار الجديد، وصندوق محمد السادس للاستثمار وشركات التنمية السياحية المحلية، اللي اليوم عندنا فـ 8 ديال الجهات وبرنامج "Go سياحة" اللي غادي يواكب 1700 مقالة سياحية بواحد القدر مالي ديال 720 مليون درهم، وكننشغلو على تفعيل القانون اللي كينظم الإيواء السياحي اللي غادي يجعل العرض

السياحي الوطني كيتماشى مع المعايير الدولية.

وأخيرا، غنتكلم على تأهيل العاملين في القطاع السياحي، لأن هذا شيء مهم اللي هو كذلك من الروافع الأساسية.

وهنا لا بد ما نشير أن (OFPPT) كيكونو أكثر من 80% فالقطاع من بين 28.000 مسجل.

وخصنا نعرفو أن نسبة ديال الإدماج ديال هاذ الناس كيقوق 77%، ولذلك في 2023 وقعنا اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية و(OFPPT) والكونفدرالية الوطنية للسياحة باش ننزلو ثلاثة ديال البرامج:

• برنامج (Cap Excellence)؛

• برنامج الأطر المتوسطة؛

• وبرنامج التكوين المستمر المتميز.

كما تم توقيع اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنفيذ برنامج المصادقة على الخبرات المكتسبة في قطاع السياحة، لفائدة حوالي 7550 شخص ما بين 2023-2026.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم.

المستشار السيد خلمين الكرش:

المداخلات ديال الوزراء اللي تعاقبو على هاذ القطاع غادي نسمعو نفس المحاور، نفس (les axes) باش خدامين.

السيدة الوزيرة،

ربما راكم خارجين للواقع باش نكون معكم واضح، أنا دائما أتساءل واش فعلا الوزراء ديالنا مرتبطين بالواقع ولا، لا؟

السيدة الوزيرة،

راه أقصى ما حققنو الآن 11 مليون ونص ديال السياح، ونوعية السياح اللي كيجيو، راه في راسك بأن السائح اللي كيجي دابا للمغرب كيطلع بـ 5000 درهم، داخل فيها التنقل، داخل فيها المبيت، داخل فيها الماكلة، داخل فيها كولشي، يعني أش كتربحوا حنا مع هاذ 14 مليون اللي كتكلمو أنتوما عليها.

نوعية السياح اللي كيجيونو ماشي سياح اللي كيجلبو العملة الصعبة، يعني لا انتوما جيتولنا سياح، لا السياحة الداخلية حافظتو عليها، لأن مجموعة من السياح الداخلين الآن كيمشيوا لإسبانيا لمالقة

كما قلت - تجمعها وحدة الموضوع، سيتم بسطها اتباعا وستترك لكم، بطبيعة الحال، الجواب بعد طرح هذه الأسئلة.

نستهل هاذ خمسة الأسئلة بسؤال فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا السيدة المستشارة فاطمة الحساني.

### المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن تفاعل الحكومة مع البرلمان، نسائلكم؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

سؤال ثاني للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة، نفس السؤال سأرده كذلك باسم الفريق الاستقلالي، ألا وهو تفاعل الحكومة مع المبادرات البرلمانية؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار.

### المستشار السيد نبيل الزبيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير المتخذة لإعادة تقييم العلاقة بين الحكومة والبرلمان على الأساس الدستوري الصريح؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السبي الخمار.

(Malaga)، وذلك الشيء، وكيطلع لهم الصيف أرخص مما نعيشه الآن.

السيدة الوزيرة،

راه دول أخرى راه وصلت لـ 40، 70 مليون سائح، واحنا مازلنا كنتفانتوباش نلحقو لـ 26 مليون سائح، رغم أن احنا (les potentiels) ديالنا أقوى منهم بآلاف السنين، لا من ناحية المناظر الخلابة، لا من ناحية السواحل، لا من ناحية التنوع اللي عندنا فالسياحة.

السيدة الوزيرة،

أنت بغيقي تجيبي سائح وتحسبي عليه (dirhams 2000) و(3000 dirhams) للمبيت لليلة، واش بغيقي واحد يخلص لك بوش ديال الماء المعدني بـ 60 درهم، واش بغيقي واحد تغذيه بـ 400 درهم ولا 500 درهم؟ واش بهاذ الطريقة غادي نشجعو السياح باش يجيو لهاد البلاد؟ فالوقت اللي كيلقى فيبلاد أخرى كيشري بوش من الما بـ 5 دراهم ولا بـ 6 دراهم؟

يعني الخلل ماشي فينا، الجشع والطمع اللي كنعانيو منه، وهاذ القطاع استنزف ميزانية الدولة، كل مرحلة وكل برنامج كندعمو هاذ الناس أسمو هو..

ثانيا، السيدة الوزيرة، ما يمكنش ينجح هاذ القطاع وما سويناش الوضعية ديال الناس اللي خدامة فيه، راه اليوم العيد راه فوق 5000 درهم والمخير فالناس اللي خدامة فالقطاع ما كيفوتوش 3000 درهم فالشهر، واش شريتي العيد ولا ما شريتمهش؟

ثانيا، إيلا بغيطينا نقويو السياحة، بغييناك نشوفوك أنت غدا فميرلفت، وزير أخرى فالوطنية، وزيارة أخرى فالعيون، صيفو فالغرب، إيلا بغيديو تشجعو السياحة، وتصورو صيفطو للناس من داخل المناطق المغربية تدوزو العطلة، لا انتوما لا احنا كبرلمانين.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت.

إذن، نشكرك السيدة الوزيرة على كل حال على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل السيدات والسادة المستشارين المحترمين إلى الأسئلة الموالية، ونرحب بهذه المناسبة بالسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان وعلى حضوره معنا في هذه الجلسة.

إذن السيد الوزير، الأسئلة الموجهة إليكم في هذه الجلسة، تتمحور كلها حول "تفاعل الحكومة مع البرلمان"، ويتعلق الأمر بخمسة أسئلة -

في القيام بكل ما من شأنه أن يجسد هذه الالتزامات، من خلال:

✓ تمثيل الحكومة الدائم بالبرلمان والحرص على حضور مختلف الاجتماعات، وطبعا في طبيعتها ندوة الرؤساء، من أجل التنسيق المتواصل والمتابعة الدائمة لجميع أنشطة البرلمان مع تقديم التسهيلات لإنجاحها؛

✓ إحداث لجنة تقنية مكلفة بتتبع المبادرات التشريعية؛

✓ وإعداد دليل لعمل المستشارات والمستشارين في الشؤون البرلمانية؛

✓ وتنظيم لقاءات تواصلية؛

✓ وأيضا وضع نظام معلوماتي مندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية؛

✓ بالإضافة إلى التنسيق الدائم مع مكونات الإدارة البرلمانية بمجلسي البرلمان.

وعلى المستوى التشريعي: قامت الحكومة خلال هذه المدة من ولايتها بإيداع ما مجموعه 140 مشروع قانون، من ضمنها 34 مشروع ظل قيد الدرس بعد اختتام الولاية التشريعية السابقة، حيث تم إيداع 112 مشروع قانون بالأسبقية لدى مجلس النواب و28 لدى مجلس المستشارين، وصادق مجلسا البرلمان بصفة نهائية على 117 قانونا من بينها 71 قانونا بالإجماع و46 بالأغلبية.

عقدت اللجان الدائمة المختصة بمجلسي البرلمان، طبعا بحضور الحكومة، ما مجموعه 580 اجتماعا، 243 اجتماعا بمجلس المستشارين و337 اجتماعا بمجلس النواب، في حين تم عقد 129 جلسة عامة تشريعية، 64 منها بمجلس النواب و65 بمجلس المستشارين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد مشاريع القوانين التي لازالت قيد الدرس لدى مجلسي البرلمان هو حوالي 19 مشروع قانون.

بخصوص المبادرة التشريعية البرلمانية: وانطلاقا من المكانة التي تحتلها، سواء في الوثيقة الدستورية أو في القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وفي النظامين الداخليين، جعلت الحكومة، على رأسها السيد الرئيس، أهمية بالغة لهذه المبادرة، ويتجلى الأمر من خلال إقدامها على إصدار مرسوم يهدف إلى إعادة تنظيم عمل اللجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرة التشريعية وإعطائها إشعاعا أكبر، بعدما كانت من قبل محدثة بموجب منشور للسيد رئيس الحكومة.

وفي هذا الإطار، وفي سياق تفعيل المادة 23 من القانون التنظيمي السالف الذكر، عقدت الحكومة 21 اجتماعا عبرت خلالها عن موقفها من 295 مقترح قانون، 47 منها تخص مجلس المستشارين.

وفي هذا السياق، قبلت الحكومة 27 مقترح قانون من مجموع

## المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

حول تفاعل الحكومة مع البرلمان، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

## السيد رئيس الجلسة:

السؤال الأخير لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

تفضلوا السي شهيدي.

## المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هو تقييمكم لتفاعل الحكومة والبرلمان بعد مرور سنتين ونصف من تجربة الحكومة؟

وما هي استراتيجية وزارتكم لضمان تفاعل المؤسساتين مستقبلا؟

## السيد رئيس الجلسة:

إذن بعدما استمعتم، السيد الوزير، لمختلف هذه الأسئلة، تفضلوا إلى المنصة للجواب عليها دفعة واحدة.

## السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

بداية، أريد أن أتقدم بجزيل الشكر للسيدات والسادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال.

وعلاقة بموضوع الأسئلة، فقد عملت الحكومة على تفعيل التزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي التي تترجم التوجه العام الذي سيحكم علاقتها مع البرلمان أثناء مدة انتدابها الدستورية، وذلك من خلال الحرص على تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية، في إطار الاحترام التام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر والاستثمار الأمثل والمسؤول للزمن التشريعي، بما يعزز دور السلطة التشريعية كفضاء مؤسساتي، ديمقراطي لمناقشة قضايا المجتمع والتعرف على انشغالات المواطنين والمواطنات وتحقيق الإصلاحات المنشودة، تبعا لدورها المحوري والأساسي وصلحياتها الواسعة في التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

وعطفا على ما سلف ذكره، واعتبارا للمهام المنوطة بها، لم تدخر الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان جهدا

مقترحات القوانين التي عبرت عن موقفها بشأنها.

أما بخصوص العدد الإجمالي لمقترحات القوانين المودعة منذ بداية هذه الولاية التشريعية، فقد بلغ 354 مقترح قانون، وهو رقم مهم جدا يبين الدينامية التي يشتغل بها مجلسا البرلمان.

وعلى مستوى العمل الرقابي: كل المعطيات الإحصائية المتوفرة لدينا الآن تؤكد باللمس مدى التجاوب الفعال الذي يطبع علاقة الحكومة بالبرلمان في مجال مراقبة العمل الحكومي بصفة عامة، وبصفة خاصة على الأسئلة البرلمانية، حيث أعربت.. بخصوص الأسئلة الشفهية الآنية، أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عن 1769 سؤالاً شفهياً آنياً، غير أن المجلسين لم يبرمجا منها سوى 1269 سؤالاً شفهياً.

بخصوص الأسئلة الكتابية: توصلت الحكومة من طرف البرلمان ومنذ افتتاح هذه الولاية التشريعية الحالية بـ 21.700 سؤال كتابي، وهذا رقم كبير لم يسبق لأي ولاية تشريعية سابقة أن بلغ عدد الأسئلة الكتابية هذا العدد.

أجابت عن 15.507 سؤالاً كتابياً، بنسبة تصل إلى 71.45%.

على مستوى صعيد مجلس النواب، توصلت الحكومة بـ 16.363 سؤالاً كتابياً، أجابت عن 11.654 سؤالاً كتابياً، بنسبة 71.22%.

وعلى مستوى مجلس المستشارين، توصلت الحكومة بـ 5339 سؤالاً كتابياً، أجابت عن 3853 سؤالاً كتابياً، أي بنسبة 72.17%.

وعلى مستوى مناقشة وتقييم السياسات العمومية: حرصت الحكومة على التفاعل الإيجابي مع طلبات مجلسي البرلمان بخصوص مناقشة وتقييم السياسات العمومية، التي همت مختلف القضايا.

شكرا لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى التعقيب، وأعطى الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

### المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكركم، السيد الوزير المحترم، على هاذ الجواب ديا لكم الشافي وعلى هاذ السؤال المحوري، اللي عنده الراهنية ديا لوفي ظل النقاش السائد حاليا حول علاقة الحكومة بالبرلمان، وهذا التفاعل الجاري

بينهما.

مؤكدين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأننا تنتفقو معكم جملة وتفصيلا مع المضمون ديا لوفي، واللي تنلمسو من مختلف المعطيات اللي تفضلتو بتقديمها لنا مشكورا، هو قبول عدد غير مسبوق من الأسئلة، مثل قبول عدد غير مسبوق من الأسئلة الآنية، تجاوب أغلب الوزراء مع قضايا السيدات والسادة البرلمانيين، بل وحضورهم الميداني في مختلف الأقاليم والجهات، ارتفاع غير مسبوق كذلك في نسبة الإجابة على الأسئلة الكتابية، ناهيك عن ارتفاع نسبة الإجابة عن التعهدات والالتزامات الحكومية، وكذلك في النسبة ديا لوفي مقترحات القوانين والمشاريع دالقوانين.

هاذ التفاعل الإيجابي تعززت معه أكثر أدوار البرلمان أيضا، وسيما بحضور السيد رئيس الحكومة في مجلسنا لمناقشة الحصيلة نصف المرهلية وحضوره كذلك للإجابة على الأسئلة الموجهة إليه في إطار مناقشة المواضيع المرتبطة بالسياسة العامة للحكومة بأريحية وأخلاق عالية.

وبالتالي، تنشوفو بأن الحديث عن تحكم أو تقول الحكومة في المشهد السياسي أو في عمل البرلمان هو نقاش مغلوطن، لا يرقى إلى مستوى الطموحات ديانا كبرلمانيين، وتينقص من عمل المؤسسات وتيضرب فالعمق المبدأ الدستوري القائم على احترام مبدأ فصل السلط وتبيخس من عملنا كبرلمانيين. ممثلين للأمة داخل المجتمع، وتيعطي الانطباع بأننا قاصرين بالفعل عن تدبير أمورنا بالشكل الذي يليق بموقعنا.

وبالتالي، فنحن مطالبين بالمقابل بالارتقاء بمستوى خطابنا السياسي وتجويده للحفاظ على قيمة وجاذبية مؤسساتنا الدستورية، وفي مقدمتها المؤسسة التشريعية، التي تظل بامتياز فضاء للحوار البناء والنقاش المسؤول ومدرسة لتداول النخب السياسية الجادة ببلادنا، اللي خصها تكون مسكونة أولا وأخيرا بقضايا الوطن والمواطنين، تشريعا ومراقبة وتقييما للسياسات العمومية، لا غير، إعمالا للتوجهات الملكية الواردة في الخطاب، والرسائل الموجهة دائما وباستمرار إلى البرلمان في كل المناسبات، واللي كتدعو إلى الرفع والسمو بالعمل البرلماني، عبر تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، إلى غيرها من الاعتبارات الأخرى، وعلى الحسابات السياسية الضيقة التي تضرب في مقتل عمل المؤسسات الدستورية والتشريعية، والتي يظل فضاؤها الأرحب للإعلام ومنابر أخرى.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

## بين السلطتين؟

هاذ العلاقة الملتبسة، السيد الوزير، يمكن أن نلمسها من خلال مجموعة من المستويات.

على المستوى الأول التشريعي، كنالاحظو أن هناك تفسير خاطئ لمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين فيما يخص مقترحات القوانين، حيث أن الحكومة تجيب على مقترحات القوانين بمقتضى رسالة وزارية، والحال أن مناقشة الحكومة لهذه المقترحات يدخل في إطار التنسيق الحكومي، الذي لا يؤثر إطلاقاً على البرلمان، الذي يعتبر الجهة الوحيدة للتشريع، وهذا ثابت من خلال أحكام الدستور ومن خلال قضاء المحكمة الدستورية في قرارها 115/21.

إذن، الإطار الوحيد لمناقشة مقترحات القوانين هو لجان المجلسين في إطار المسطرة والإجراءات المعمول بها لمناقشة مشاريع القوانين.

المستوى الثاني، السيد الوزير، هو يتعلق بحق الرقابة المكفول للبرلمان، وأخص هنا بالذكر مقتضيات الفصل 100، وكنالاحظو هنا السيد الوزير، أن الحكومة فسرت مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 100، تفسيراً حرفياً فيما يخص حضور السيد رئيس الحكومة، أمام مجلسي البرلمان، وأكدت على ضرورة توفر موضوعات تخص السياسة العامة، إلا أن هذا المنطق في التفسير لا يسري على مقتضيات الفقرة الثانية، التي تجزم الحكومة بضرورة الجواب على الأسئلة داخل أجل 20 يوماً.

حقيقة، استمعنا إلى جوابكم، هناك مجهود قوي مبذول من طرف الحكومة، ولكن نحن نتحدث عن خرق مبدأ دستوري منصوص عليه في الفصل 100 يلزم الحكومة بضرورة الجواب.

ويكفيك، السيد الوزير، نعطيك واحد الإحصاء، أننا فالفرق الحركي باقي عندنا 23 سؤالاً بدون جواب، واحد السؤال يرجع لسنة 2022.

المستوى الثالث، السيد الوزير، اللي بغيت نناقشو معك، يتعلق بتطبيق القوانين، ونرجعو للمادة 89 من الدستور، وباش نقولك بأن الحكومة عن طريق رئيسها ملزمة بتنفيذ القانون، وتنفيذ القانون يوجب إصدار المقررات التنظيمية، والملاحظ أن هناك تأخر كبير في إصدارهاذ المقررات، وهذا يؤثر أو يؤدي إلى نتيجتين:

- أولاً، إفراغ النص القانوني من مضمونه وكذا العمل البرلماني؛
- ثم أنكم تتيحون الفرصة بهذا التأخير للمواطن باللجوء للقضاء الإداري للحصول على التعويض.

إذن اليوم، السيد الوزير، نحتاج إلى أن نفتح بعيداً عن أية مزايمة سياسية ورش دستوري لمناقشة هذه الإشكاليات، وإشكالات أخرى تتعلق مثلاً بعدم حضور ممثلي المؤسسات العمومية أمام البرلمان

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة شدهت بمدى ضخامة الأرقام، سواء في الأسئلة الشفهية، أو الكتابية، أو اللقاءات التي يحضرها السيد رئيس الحكومة شخصياً.

السيد الوزير،

لا بد بأن أنوه بالمجهودات التي تبذلونها كمؤسسة، كوزارة لربط التواصل والتواصل الدائم ما بين غرفتي البرلمان والوزراء.

خليني في مجلس المستشارين لأؤكد أو أعبر باسم الفريق الاستقلالي عن الارتياح الكبير بمدى المجهودات التي تبذلها هذه الوزارة في ربط جسور التواصل وتبسيط العمل، لنقوم بدورنا على الوجه المطلوب.

فعلاً، السيد الوزير، احنا هنا كلنا جسم واحد في خدمة الوطن، هناك رسائل مهمة وتوجهات سامية من طرف جلالة الملك.

نحن كبرلمان، لا بد بأن نسير في هذا النهج، النهج الذي رسمه جلالة الملك محمد السادس نصره، لا نجد أية عرقلة في بسط السؤال أو في اللقاء مع الوزراء، وهذا ليس بالأمر السهل، السيد الوزير، راه احنا كنالاحظو مدى التحركات ديالكم وإيجابياتها ومردوديتها على العمل البرلماني في شتى المجالات.

لا يسعنا إلا أن نزيد في التنويه والشكر لعمل الحكومة بصفة عامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السي الخمار، فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا.

عفوا الفريق الحركي، معذرة، معذرة.

المستشار السيد نبيل الزبيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الملاحظ على الأقل من وجهة نظرنا في الفريق الحركي، أن هناك علاقة ملتبسة ما بين الحكومة والبرلمان، وهذا يظهر من خلال مجموعة من النوازل والأحداث المسجلة، والتي تثير التساؤل حول ما إذا كنا قد توصلنا إلى تطبيق سليم لمقتضيات الدستور بشكل يخلق فصلاً متوازناً

التشريعية وفي التزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي، في إطار فريق حكومي يقدر عالياً دور البرلمان ويواصل العمل من أجل خدمة مصالح المواطنين والمواطنات بوطنية عالية ونكران الذات.

وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم كذلك.

إذن أخرجتكم في إطار التعقيب، مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السي شهيد.

#### المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن علاقة التعاون بين الحكومة والبرلمان برسم الولاية التشريعية الحالية أثمرت حصيلة تشريعية ورقابية مهمة بفضل تعزيز دينامية العمل الحكومي داخل المؤسسة التشريعية، وحرص الوزارة على الاضطلاع بالدور التنسيقي المنوط بها، وذلك من خلال دعم الوظيفة الرقابية والتشريعية وكذا تقييم السياسات العمومية.

صراحة أن مجموعة من المشاريع والإجراءات التي قمتم بها والتي تسجل لكم، والتي نذكر منها تفعيل التزامات الحكومة بالتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية، عبر العمل على تنمية الإنتاج التشريعي والرقابي، بتفعيل عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية ومواكبة وتتبع جميع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة ومضاعفة التجاوب الحكومي مع مختلف الآليات الرقابية، وتعزيز التنسيق والتعاون بين السلطتين، وتعزيز ذلك من خلال إنجاز نظام معلوماتي مندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية بالبرلمان.

السيد الوزير،

إن أي خلل في العلاقة بين المؤسسات لا يمكنه إلا أن يؤثر بشكل سلبي على الإصلاح بشكل عام، سواء في الشق التشريعي أو التنظيمي، فبالتالي الحكومة والبرلمان ملزمان أكثر مما مضى إلى التعاون وفق مقاربة تشاركية للمساهمة في تطوير الدور التشريعي للبرلمان بروح يسودها التنافس، على أساس أن يقوم هذا التنافس التشريعي على قواعد واضحة تنضبط للقاموس الدستوري والقانوني وتحتكم إليه، مع الالتزام بالروح التشاركية والتوافقية في الفعل التشريعي وإكسابه مقومات الحكامة الجيدة واعتماد منطق التأويل الديمقراطي الذي سيساهم حتماً في مأسسة العلاقة بين الحكومة والبرلمان في الإطار الذي يخدم تجويد القرار التشريعي.

حتى نستطيع أن نبوء المؤسسة البرلمانية كسلطة، أن نبوء البرلمان تلك المكانة التي منحها له الدستور، باعتباره سلطة التشريع والمراقبة والتقييم.

شكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن عودة إليكم السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا.

#### المستشار السيد الخمار المرابط:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكراً على التوضيحات الهامة التي قدمتموها السيد الوزير المحترم على هاذ الموضوع اللي عنده راهنية وأهمية دستورية وسياسية خاصة، واللي تكرر الطرح ديالو مراراً داخل البرلمان.

وانطلاقاً، من هاذ الأهمية الكبيرة لمطلب إحداث نوع من التوازن والتعاون كذلك ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخصوصاً مطلب تفاعل الحكومة بمنهجية اشتراكية فعلية مع البرلمان، كما تبرز كذلك راهنية هاذ السؤال الأتي كذلك انطلاقاً من عودة دعوة البعض لتحديد واحترام مجالات الاختصاص لكل من الحكومة والبرلمان من جديد، رغم أن هذه الاختصاصات محددة سلفاً وأعرافاً وتقاليدياً.

السيد الوزير المحترم،

إذ نؤكد في فريقنا الالتزام التام والمسؤول بعملنا الدؤوب من أجل تمتين علاقة التعاون مع الحكومة، لا بد أن ننوه بحرص والالتزام الحكومة بالتفاعل البناء مع المبادرات البرلمانية، سواء الرقابية أو التشريعية، وهذا ما تؤكد الأرقام والإحصائيات التي ذكرتمونها والتي قدمتها الحكومة الموقرة مراراً بمجلسنا الموقر، وهي حصيلة متقدمة جداً بالمقارنة مع سابقتها.

وكل هذا من أجل تركيز المجهود الجماعي المشترك، وفي كذلك إطار التقيد العملي بالأحكام الدستورية والقانونية من أجل تجويد وتقوية الأداء التشريعي والرقابي والتقييمي، بما يمكن من الاستماع إلى نبض المجتمع ومعالجة القضايا والانشغالات التي تؤرق بال المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير المحترم،

ختاماً، لا بد أن ننوه ونثمن بالحصيلة المرجعية للحكومة وما بصمت عليه من إنجازات مشرفة وملموسة في مجال تعاونها مع المؤسسة

السيد الوزير،

إن تعزيز العمل الرقابي يتطلب تعزيز نسبة الإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة لمختلف القطاعات الحكومية، لكن جدير بالذكر أن الإجابة على بعض الأسئلة في بعض القطاعات تعرف تأخراً، السيد الوزير.

وكما تعلمون أن عامل الزمن جد مهم في مثل هذه الأمور، خاصة وأنها مرتبطة بشكل مباشر بهيكل الساكنة على المستوى الترابي.

وعليه، ولتعزيز عمل هذه الآلية ودعمها، فإننا نؤكد على التسريع ببعض المقترحات التي تقدمتم بها خلال قانون المالية لسنة 2024، والتي نلخصها كالتالي:

✓ تحديث وسائل وآليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظام المعلوماتي المدمج لتتبع أشغال الحكومة بالبرلمان؛

✓ تعميم استعمال خدمات النظام المعلوماتي على جميع القطاعات الحكومية؛

✓ العمل على تسريع التفاعل مع الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أنهينا التعقيبات، السيد الوزير هل ترغبون في الرد؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكراً السيدات والسادة المستشارين المحترمين على المناقشة الدستورية المهمة جداً، والتي ستمكنني من التفاعل - طبعاً - في إطار هاذ الموضوع المهم.

سأبدأ بواحد المقارنة بسيطة جداً، نشوفو عدد مقترحات القوانين التي تقدم بها البرلمان خلال السنتين الأولى والثانية والثالثة من الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016، بلغت 133 مقترح قانون، في حين أن هذه المرحلة كانت مرحلة تأسيسية تأتي مباشرة ما بعد الدستور، والمفروض إعادة النظر في القوانين وفي مختلف الترسانة القانونية، ما هو تنظيمي منها وما هو عادي.

الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021 تقدم البرلمان بـ 169 مقترح قانون، في هذه الولاية التشريعية الآن الحالية الحادية عشرة: 354 مقترح قانون، دائماً في 3 سنين، 3 سنين دالولاية التاسعة، و3 سنين ديال الولاية العاشرة، و3 سنين ديال الولاية..

كم درست منهم الحكومة؟ درست منهم الحكومة 295 مقترح قانون والسيد المستشار المحترم، حينما نقول درست لا نصادر حق البرلمان في المناقشة، لا، ندرس لأنه يجب أن ننتبه لقضية أساسية، القانون حينما تصادق عليه الحكومة يصادق عليه مجلس الحكومة، وبالتالي الفضاء لمصادقة الحكومة على أي قانون هو مجلس الحكومة، لا يمكن للوزير الواحد أن يتقدم بقانون مباشرة إلى البرلمان.

فبالتالي أي مقترح قانون- قانون، يجب أن يدرس في اللجنة التقنية، لندرس أولاً هل يدخل في التنظيم أو يدخل في التشريع، ثم بعد ذلك نحن مسؤولون أمامكم في إطار برنامج حكومي مطالبين بتقديم النتائج، فلا يمكن أن نتقدم بمقترح قانون أو بمشروع قانون يختلف عن الأهداف المرصودة داخل البرنامج الحكومي.

فبالتالي، هاذ الروح ديال المجلس الحكومي يجب أن تُعكس في شكل أو بأخر في هذا المقترح.

295 مقترح قانون تمت دراستها، وتمت بالتالي التعبير عن الموافقة على 27 مقترح قانون، وهذا يتجاوز بكثير المعدلات الدولية اللي كتوصل لحوالي 9%، فبالتالي هذه الحكومة تحترم المبادرة التشريعية وتوليها أهمية كبرى.

والمرسوم اللي تكلمت عليه كيغطي إمكانيات أولاً للسرعة في الجواب، وثانياً لكي يحضر على الأقل من يمثل الوزارات في مستوى المدير المركزي لكي يعكس التوجه الذي يدافع عنه هذا القطاع.

بالنسبة للأسئلة الشفهية: نبدا بالأسئلة التي طرحت:

o في الولاية التاسعة 2011 حتى لـ 2013: 9024 سؤالاً؛

o في الولاية العاشرة، الثلاث سنوات الأولى: 13.153 سؤالاً؛

o في هذه الولاية: 16.679 سؤالاً.

هناك ارتفاع مرة أخرى للأسئلة الشفهية.

كم أجابت الحكومة؟

o في الولاية التاسعة أجابت فقط على 2318 سؤالاً؛

o في الولاية العاشرة على 2291 سؤالاً؛

o وفي الولاية الحادية عشرة الحالية: 3654.

وتعلمون جميعاً بأنه الأسئلة الشفهية تخضع للبرمجة التي يقوم بها البرلمان، إذن هناك اشتغال أكثر.

بخصوص الأسئلة الكتابية:

o في الولاية التشريعية التاسعة، خلال الثلاث سنوات الأولى:

17264 سؤالاً، أجابت الحكومة على 7031 سؤالاً بنسبة 40.72%،

وكانت المرحلة مرحلة تأسيسية بعد دستور 2011؛

تقنية أو أجوبة تقنية، لكن يجب أن نحافظ على هذه المهام، فبالتالي حضور بعض المؤسسات مع الوزراء، أنا أعتقد بأن هذا هو الذي يجب أن يكون، لكن حضور هذه المؤسسات بشكل منفرد، لا أعتقد بأنه سيكون مفيدا للتجربة الديمقراطية، إلا إذا قامت الحكومة بانتداب هؤلاء للحضور في هذه اللجان.

المادة 23 من القانون التنظيمي المنظم لأشغال الحكومة واضحة وصريحة، تفرض على الحكومة أن تجتمع مرة في الشهر للبت في هذه المقترحات، وهذا هو ما تقوم به، ولقد قدمت عدد الاجتماعات التي قامت بها الحكومة إلى حدود الآن، حيث تم البت في 295 مقترح قانون، هذه المقترحات لم أقل بأنه الحكومة قامت بمدارستها، لأن هذا ليس من اختصاصاتها، هي لم تدرسها بشكل يؤدي إلى المصادقة عليها، وهذا من اختصاصات البرلمان، لكن كيف ما قلت، يجب أن تدرسها أولا من جانب التمييز ما بين التشريع وما بين التنظيم، وفي مستوى ثان للنظر لمدى التقائيتها مع البرنامج الحكومي.

لذلك، حينما تقوم الحكومة بتبليغ موقفها للبرلمان، لا يعني ذلك أنها تصدر حق اللجان في الاجتماع، لا تصدر حق اللجان في الاجتماع، بل على العكس، الحكومة حينما توافق على مقترح قانون، فإنها تحضر إلى اللجنة المعنية من أجل مدارسته والنقاش حوله وتوضيح وجهة نظرها، لكن في حالة العكس هذا الموضوع يبقى خاصا بالمؤسسة البرلمانية للنظر في المتعين فيه.

شكرا لكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الرد.

وفي نفس الوقت شكرا لكم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

إذن بذلك نكون، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

o في الولاية التشريعية العاشرة 2016 حتى ل 2021، خلال الثلاث سنوات الأولى دائما، قام البرلمان بطرح 15.751 سؤالاً كتابيا، أجابت الحكومة على 8583 (جوابا) بنسبة 54.49%؛

o الآن في هذه الولاية الحالية: طرح البرلمان 21.702 سؤالاً، أجابت الحكومة على 15.507 جوابا، بنسبة 71.45%.

وبالمناسبة، الفريق الحركي، أنا بعدا نكون معك صريح، أنا مع أن يجب أن نجيب داخل الأجال الدستورية، لكن حينما أخذ الفريق الحركي طرح في مجلس المستشارين 121 سؤالاً، أجابت الحكومة على 97، بنسبة ديال 80.17%.

لا أعتقد بأن هاذ النسبة موجودة فشي برلمان، أن نجيب بنسبة 80% على الأسئلة الكتابية.

بخصوص القضايا المرتبطة.. ونعطي بعض الأمثلة حتى في الأغلبية، مثلا الفريق الاستقلالي نسبة الإجابة على أسئلة الفريق الاستقلالي 81.76% في مجلس المستشارين، بمعنى أن التعاطي أو التفاعل الذي تقوم به الحكومة مع البرلمان هو كبير جدا.

لكن، في نفس الوقت، هناك عمل كبير يقوم به البرلمان على مستوى الرقابة، على مستوى الأسئلة، على مستوى المبادرة التشريعية، وهذا يجب أن ننتبه له، لأنه لا يمكن للحكومة أن تجيب على أسئلة لم تطرح، الحكومة تجيب على أسئلة طُرحت، بمعنى أن البرلمان يشتغل بدينامية أكبر وي طرح أسئلة كثيرة، سواء شفوية أو كتابية.

بخصوص حضور الحكومة فالبرلمان، أعتقد أنه من الأصوب ومن الأفيد ومن المطابق للدستور أن يكون الحضور داخل اللجان، سواء كانت دائمة أو كانت موضوعاتية أو كانت لجان للتقصي أو لجان للاستطلاع، أن يكون حكرا على الحكومة فقط.

أما مسألة المؤسسات العمومية، فأعتقد يجب أن يكون حضورهم إلى جانب الحكومة، لأنه لا يجب أن ننسى بأن وظائفنا داخل هذه المؤسسات المنتخبة هي وظائف بالدرجة الأولى وظائف سياسية، وتقتضي أن يكون النقاش بالرغم من أنه نقاش سياسي بحمولة